الرابطة تنتقد المبادرة الرئاسية والمشترك يدرسها اليوم والعطاس يصفها بـ «الطلقة الباهتة»

قيادي معارض: امتعاض واسع في المشترك جراء مشاركة اليدومي في احتفال السلطة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 10 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 24 مايو 2010 العدد (237) Mon. 10/6/1431 - 24 May 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

لا تعليق حتى الآن للقاء المشترك على المبادرة الرئاسية الجديدة في الذكرى الـ20 لتحقيق الوحدة اليمنية. ومن المقرر أن ينعقد اليوم اجتماع رفيع للمعارضة السياسية يضم المجلس الأعلى لأحزاب المشترك ورئاسة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

وحسب مصدر قيادي في المشترك، فإن الاجتماع سيبحث الرد على المبادرة التي أعلنها الرئيس في خطابه بمناسبة العيد الوطني.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح دعا أحزاب المشترك إلى حوار وطني على أساس اتفاق فبراير 2009 الذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية إلى عام 2011.

وامتنعت أحزاب المشترك عن التعليق المنفرد على مبادرة الرئيس طيلة الأيام الثلاثة الماضية. لكن الأمين العام المساعد

التتمة في الصفحة 4

تأجيل النطق في قضية «النداء» للمرة الثالثة، ووزير العدل يعتبر العفو عن أبرياء حقاً دستورياً للرئيس!

إرباك في السلطة القضائية جراء العفو عن الصحفيين

● حسين اللسواس محتجزاً في غرفة حراسة المحكمة عقب صدور الحكم

أجلت محكمة الصحافة والمطبوعات أمس النطق بالحكم في قضية «النداء» للمرة الثالثة، وذلك إلى أجل غير معروف.

وكان القاضي منصور شايع حجز القضية للحكم مطلع إبريل الماضي وذلك إلى جلسة مقررة في 2 مايو. وفي الموعد المحدد قرر تأجيل النطق بالحكم إلى 16 مايو، ثم إلى 23 مايو (أمس الأحد).

لكن المحكمة لم تعقد جلساتها أمس بسبب توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح بالعفو عن الصحفيين المعتقلين وأولئك الذين يمثلون أمام المحاكم.

وكان مقرراً أمس أن يصدر حكم في قضية صحيفة «الشارع» أيضاً ويمثل أمام محكمة الصحافة عشرات الصحفيين والكتاب بتهمة المساس بالوحدة اليمنية. كما يمثل الزملاء فؤاد راشد، وصلاح السقلدي، وأحمد الربيزي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهم مماثلة. ومعلوم أن الصحفيين الثلاثة اعتقلوا قبل نحو عام بسبب نشاطهم الإعلامي الموالي لقوى الحراك الجنوبي. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قررت في مارس الماضي حجز قضيتهم للحكم في 23 مايو (أمس).

وإلى هؤلاء صدرت أحكام بالسجن بحق حسين العاقل المدرس في جامعة عدن والكاتب الصحفي المعروف، وذلك بسبب مقالات وبحوث نشرها في صحف ومواقع اخبارية يمنية، والسفير قاسم عسكر، الذي خدم في عدة دول عربية قبل الوحدة وبعدها، والكاتب حسين زيد بن يحيى الذي حكم عليه بالسجن 10 سنوات بسبب آرائه وكتاباته المؤيدة لمطالب الحراك الجنوبي.

وأدت توجيهات الرئيس بالعفو عن الصحفيين إلى ارتباك لدى المعنيين في السلطة القضائية، وبخاصة وزير العدل غازي الأغبري، الذي حاول في تصريحات صحفية أن يسوِّغ دستورياً قرار العفو رغم أن أغلب الصحفيين المقصودين بالعفو هم من الأبرياء الذين لم تصدر في حقهم أحكام قضائية باته.

قرار العفو الرئاسي جاء بعد حملة محلية ودولية واسعة لمناصرة الصحافة اليمنية المعارضة والمستقلة. وكانت منظمات ومنتديات دولية مؤثرة بعثت برسائل إلى الرئيس علي عبدالله

التتمة في الصفحة 4

منير عربش يوجه نداءً إلى مثقفي اليمن

- تدمير المواقع الأثرية في وادي حريب ووادي مرخة، يتم بمعرفة الجميع
- في عاصمة مملكة سبأ، يتم يومياً نقل القطعة الأثرية من المواقع كما ينقل القات إلى الأسواق

الصراع على الاشتراكي!

■ سامي غالب

منذ 16 سنة والسلطة تحاول ملء الفراغ الناجم عن إقصاء الاشتراكي من الحكم وبالتالي كشف الغطاء السياسي عن الجنوب.

كانت المحصلة النهائية لإقصاء حزب سياسي من حكم دولة وليدة، إقصاءً للجنوب، من زاوية وحدوية، ووأداً للديمقراطية الناشئة، من زاوية سياسية. لكن الاعتراف بهذه الحقيقة تأخر في مركز الحكم 16 سنة بالتمام.

خلال هذه الفترة المديدة حاولت السلطة عبثاً تجريب خيارات تعويضية، بينها توليد نخب جنوبية بديلة بالأنابيب، المالية والاجتماعية والبروقراطية. وما كان لهذه النخب إلا أن ترسخ الشعور بالإقصاء لدى فئات واسعة من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية لأن مصيرها بقي رهناً بالمركز، صاحب المنح والمنع. وضاعف من الأزمة أن النظام السياسي الخارج من نار حرب 1994، شهد سنة تلو سنة، تحولات سلبية صبت في اتجاه تركيز السلطة في الموقع الرئاسي، وإعادة توزيعها لصالح أشخاص وفئات من داخل البيت الرئاسي، لأغراض محض أمنية وبيولوجية!

لقد أدت هذه السياسات الكارثية إلى تشكيل خارطة تمثيل شوهاء في مؤسسات النظام السياسي وداخل أجهزته وجيشه. يصح كذلك القول إن الإقصاء السياسي للاشتراكي من مركز السلطة تجسد اقصاءً للجنوب من «جغرافيا الوطن» وانعكس نهباً للأراضي والأملاك على أرضه.

لكن النخبة الحاكمة في المركز، محكومة بصورة نمطية عن «جنوب وحده الاشتراكي وحكمه بالقوة فقط»، ومستلهمة تراث حكم يمتد إلى أيام الدولة القاسمية في القرن الـ17، اخفقت في قراءة الاحتجاجات التي اندلعت قبل 3 سنوات وتبلورت لاحقاً تحت مسمى «الحراك

التتمة في الصفحة 4

الحبيلين شبه خالية بعد أسبوع من الحصار

تقدم في المفاوضات بين لجنة رئاسية والمسلحين في ردفان

مع دخول من الحصار العسكري الأسبوع الثاني المفروض على مدينة الحبيلين وردفان، تزايدت حركة نزوح السكان عن المدينة خوفا من اندلاع المواجهات بين الجيش والمسلحين.

وعصر السبت الماضي، عند وصول تعزيزات أمنية من أمن محافظة لحج، والتي بلغت 20 طقماً، كانت المدينة شبه خالية من السكان الذين نزحوا باتجاه القرى البعيدة، كما أن معظم المحلات التجارية أغلقت أبوابها.

وتشهد الحبيلين إنسانية، إذ أصبحت المواد الغذائية شبه معدومة، إلى جانب نفاد الوقود في المدينة.

وفرض الحصار على المنطقة على إثر حادثة إطلاق النار على الموكب الرئاسي السبت

التتمة في الصفحة 4

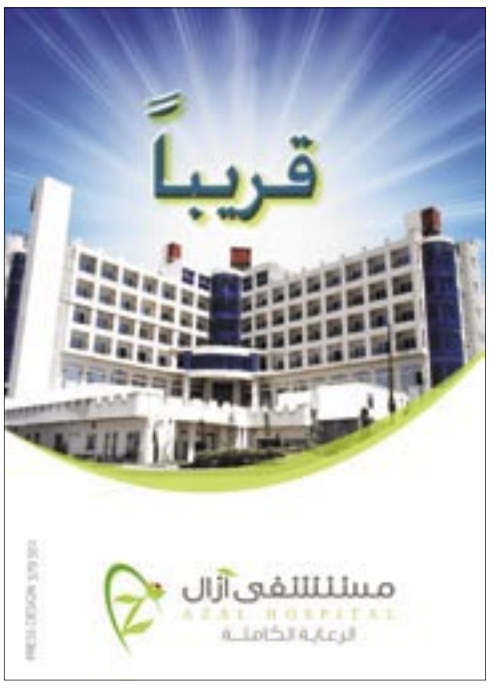

• مصادر أكدت قيام مسؤولين بتسليم بقية الرهائن الأربعة للسعودية وأخرى رجحت مقتلهم
• مخاوف من أن تكون محاولة للتستر على الخاطفين واليمن تلزم الصمت

السعودية تحرر طفلتين ألمانيتين في مديرية شذى الحدودية

لم يصدر أي تعليق رسمي من السلطات اليمنية رغم مضي أسبوع على قيام وحدة من الاستخبارات العسكرية السعودية بتنفيذ مهمة على الأراضي اليمنية وتحرير طفلتين من أفراد أسرة ألمانية مكونة من 5 أشخاص اختطفوا قبل أكثر من 11 شهرا في صعدة.

وقال منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية السعودية "إن الأجهزة الأمنية السعودية المختصة وبعد التواصل مع الأجهزة الأمنية اليمنية تمكنت الاثنين الماضي من استعادة طفلتين ألمانيتين في المنطقة الحدودية بين البلدين"، وهما ليديا (6 سنوات) وآنا (4 سنوات).

وأثارت عملية إيكال تحرير الطفلتين للأمن السعودي الذي لم يذكر أي تفاصيل عن العملية، شكوكاً في أن تكون محاولة من السلطات اليمنية لإخفاء هوية الخاطفين.

وحول ضبط أحد خاطفي الرهائن عند تحرير الطفلتين، أشار التركي إلى أن عملية التحرير كانت عملية أمنية خاصة استهدفت إنقاذ الطفلتين. وقال: لا أعتقد أنه تم القبض على أحد الخاطفين، فالجهات الأمنية تعاملت من خلال خطة أمنية خاصة كان هدفها إنقاذ الطفلتين بعدما توفرت معلومات عن رصدهما في منطقة على الشريط الحدودي بين المملكة واليمن.

واستبعد التركي وجود رهائن آخرين مع الطفلتين، وقال: نحن تعاملنا مع معلومات توفرت لدينا عن رصد الطفلتين في منطقة حدودية قريبة من الأراضي السعودية، وبمهنية الأجهزة الأمنية المختصة وضعت خطة تم من خلالها إنقاذ الطفلتين، ولم نتعامل مع معلومات لها علاقة بقضية الاختطاف التي تمت في اليمن، حيث تعاملت الجهات الأمنية باليمن معها.

وأكدت مصادر خاصة لـ"النداء" أن الأمن السعودي لم يقم بأية عملية تحرير كما أعلن، بل قام باستلام الطفلتين في جسر نجران بمديرية شذى بصعدة، وخلافاً لتصريحات الداخلية السعودية حول زمن العملية التي حددت الاثنين الماضي، قالت المصادر إن الأمن السعودي استلم الطفلتين الاثنين قبل الماضي، أي قبل أسبوع من الإعلان عن العملية.

ونُقلت الطفلتان الأربعاء الماضي إلى ألمانيا بعد أن تلقتا العلاج في أحد المستشفيات السعودية، وفق منصور التركي.

وفي حين أكد وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله نبأ إطلاق سراح ليديا وآنا، يظل مصير بقية الرهائن الأربعة الأخ الأصغر للطفلتين ووالداهما ومرافقهما البريطاني مجهولا، وسط أنباء غير مؤكدة تقول إنه تم العثور على جثمان "سيمون" الطفل الأصغر.

وقالت مصادر خاصة لـ"النداء" إن اجتماعاً سرياً انعقد الأربعاء الماضي في منفذ البقع الحدودي بين مسؤولين يمنيين وسعوديين، تم خلاله تسليم بقية المختطفين الألمان إلى المسؤولين السعوديين.

وألمح المصدر إلى أن هذه العملية تؤكد تورط مسؤولين يمنيين في عملية الاختطاف، وأن من شأن هذه العملية إعفاء الجانب اليمني من الكشف عن هوية الخاطفين.

كما أن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله قام بزيارة إلى صنعاء، وأكد أن السلطات اليمنية تعرف مكان احتجاز الرهائن الستة.

وذكَر المصدر بتصريحات أدلى بها رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، تفيد بمعرفة الأمن اليمني بمكان تواجد الرهائن، أعقبه تصريح لوزير الخارجية أبو بكر القربي، أعلن فيها تفاوض السلطات مع الخاطفين.

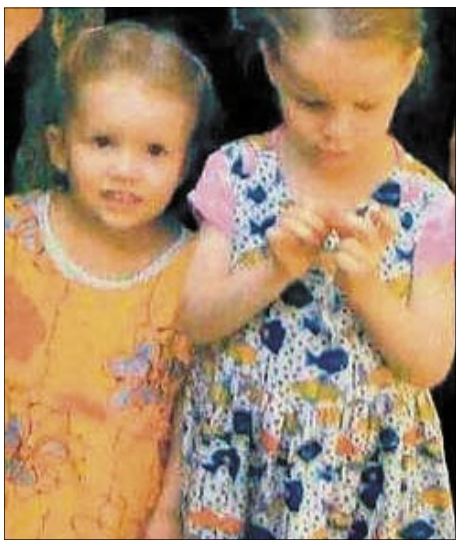

• طفل يمني في سائلة نجران حيث تم تسليم الطفلتين الالمانيتين الاسبوع الماضي

إلا أن مصادر أخرى رجحت أن يكون بقية الرهائن قد قتلوا.

وكانت مجلة "شبيغل" الألمانية قالت مطلع العام إن خاطفي الرهائن الستة طالبوا بفدية قيمتها مليونا دولار للإفراج عنهم، وإن أحد عناصر التمرد يقوم بدور الوسيط.

وكانت الطفلتان من بين 9 أشخاص هم 7 ألمان وبريطاني وكورية جنوبية، خُطفوا في يونيو من العام الماضي في محافظة صعدة، إلا أن صنعاء أكدت بعد أيام من خطفهم مقتل اثنين من الرهائن الألمان والرهينة الكورية الجنوبية. وبقي مصير الألمان الخمسة والبريطاني المتبقين مجهولا منذ ذلك الحين.

وينتمي الرهائن إلى الهيئة العالمية للخدمات الطبية التي تعمل في صعدة منذ 35 عاما، وهي جمعية مسيحية تابعة للكنيسة المعمدانية، اتهمتها الصحافة الألمانية بتعريض مواطنيها للخطر، عبر إرسالهم للتبشير بغطاء إغاثي، وهو تبشير انتقده عدد من هيئات الإغاثة كالصليب الأحمر الألماني وغيره.

وفيما اتهم مسؤولون يمنيون المتمردين الشيعة بخطف المجموعة، وهو ما نفاه الحوثيون، تنتقل الاتهامات نحو تنظيم القاعدة، وهو ما لم يؤكده أو ينفه التنظيم حتى اللحظة.

مصير غامض لبقية الرهائن المختطفين

مضى 11 شهراً والمعلومات تتضارب حول مصير 5 ألمان وبريطاني واحد من أصل 9 أشخاص اختطفوا في محافظة صعدة.

فبعد يومين من عملية الخطف التي تمت في الـ13 من يونيو 2009، عُثر على 3 جثث لنساء من المخطوفين جميعهن قتلن برصاص في الرأس، وهن المرضتان الألمانيتان ريتا استوجب، 25 عاماً، وأميتا جولي، 27 عاماً، والمدرسة الكورية بوفت سنغيوم 22 عاماً.

من يومها ظل مصير بقية المختطفين الستة الآخرين مجهولاً. أسرة ألمانية: الأب وهو طبيب، وزوجته وأطفالهما الثلاثة، الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحد و5 أعوام، إضافة إلى مهندس بريطاني. وجميعهم كانوا يعملون في المستشفى الجمهوري بصعدة ضمن بعثة للخدمات الطبية تابعة للكنيسة المعمدانية، التي تقدم خدمات خيرية في اليمن منذ 35 عاماً. أما القتيلات الثلاث فكن مبعوثات إلى المستشفى من قبل الوكالة الإنسانية للخدمات الطبية في هولندا.

عقب عملية الاختطاف وصل فريق من مكتب التحقيقات الجنائية الفيدرالي الألماني إلى صنعاء للمشاركة في التحقيقات حول الحادث. ومنذ البدء أبانت جريمة قتل الألمانيتين والكورية، أن عملية الاختطاف هذه تختلف عن العمليات التي تحدث في اليمن ضد الأجانب، وتهدف جميعها للضغط على السلطات من أجل تنفيذ مطالب محددة. وجميعها أيضاً لم يتعرض فيها الرهائن للعنف أثناء فترة اختطافهم، وانتهت بإطلاق سراحهم سالمين.

حين وصل فريق التحقيقات الألماني إلى صنعاء، كان وزير الداخلية مطهر رشاد المصري قد اتهم جماعة الحوثي بتنفيذ عملية الاختطاف، مساء اليوم الثالث، أي بعد العثور على جثث الثلاث النساء، وأعلن عن جائزة قدرها 50 مليون ريال يمني، لمن يدلي بمعلومات تقود إلى بقية المخطوفين وخاطفيهم.

لم يتعاط الفريق الألماني بجدية مع التهم الموجهة إلى الحوثي. وكان مصدر دبلوماسي ألماني قال لـ"النداء" في الأسبوع الثاني لعملية الاختطاف، إن

الفريق الألماني يستبعد أن يكون الحوثيون وراء عملية الاختطاف.

في الأثناء كانت جماعة الحوثي تنفي علاقتها بعملية الاختطاف، وقالت إن مسارعة السلطة في اتهام الحوثيين قبل أن تجري أي تحقيق يفصح عن تسترها على الخاطفين. وأكدت استعدادها للتعاون للكشف عن مكان المختطفين وخاطفيهم. آنذاك كانت صعدة تشهد توتراً نسبياً بعد توقف الحرب الخامسة واشتباكات متقطعة بالأسلحة في مناطق متفرقة بين أتباع الحوثي وقبائل محسوبة على السلطة، واعتبر يحيى الحوثي المقيم في ألمانيا، أن الحادث مدبر، ومخطط له بهدف شن حرب جديدة ضد الحوثيين تحت تأييد دولي.

تشبثت السلطة بموقفها وظلت تكرر على مدى عدة أشهر، اتهامها للحوثيين بارتكاب عملية الاختطاف والقتل. ومطلع نوفمبر المنصرم، أي بعد 4 أشهر من بدء الحرب السادسة في صعدة التي اندلعت في أغسطس الماضي، وضعت اللجنة الأمنية اليمنية العليا 6 شروط للحوثيين لوقف العمليات العسكرية ضدهم، جاء من بينها "الكشف عن مصير المختطفين الأجانب الستة". وقالت إن "المعلومات تؤكد أن

بعد 10 أشهر من العيش في مأوى الخاطفين:

سارة وفاطمة أدمنتا الخبز بالسمن وتلعبان بأواني المطبخ

عصر الأربعاء الماضي، وصلت الشقيقتان الرهينتان إلى ديارهما في ولاية سكسونيا الألمانية، حيث كان في استقبالهما جدهما وجدتهما وعمتهما وعدد من الضباط.

كانت الطفلتان في صحة جيدة خلافاً لشريط الفيديو الذي بث عنهما وشقيقهما الأصغر سيمون بعد 3 أشهر من عملية الاختطاف حيث بدا عليهم الهزال والتعب.

إلى الصحة الجيدة حملت الشقيقتان عادات يمنية واسمين عربيين، ليديا صارت سارة، وأنا صارت فاطمة، كذلك كانتا تنادیان على بعضهما في منزل عمتهما، حيث استقرتا منذ الأربعاء الماضي.

ونقلت صحيفة ألمانية أن ليديا وأنا اكتسبتا عادات من المحيط الذي ظلتا فيه خلال مدة الاختطاف، إذ لوحظ عليهما اللعب بأواني المطبخ وعلى السفرة، إلا أنهما بدأتا تتكيفان مع حياتهما الجديدة.

وإلى اسميهما العربيين، تتحدث ليديا (6 سنوات)، وهي تكبر شقيقتها بسنتين، بلغة خاطفيها «العربية»، وتشترك مع أنا في حب تناول الخبز مع السمن، ولون شعرها المصبوغ بالحناء اليمني. ولقد طلبتا أقاربهما إذا كان بإمكانهم الطبخ على نار مفتوحة، كما تعودتا خلال الشهور الـ11 فترة اختطافهم.

وطبقا للصحف الألمانية فإن الأمن السعودي حين عثر على الشقيقتين كانتا ترتديان ملابس احتفالية شعبية من الموروث اليمني.

ورجت أخصائية نفسية أن تكون الشقيقتان انفصلتا بعد وقت قصير من عملية الاختطاف ووضعهما بين فتيات القرية. وإذ نوهت أنهما حظيتا بمعاملة جيدة، تساءلت عن مدى آثار الصدمة النفسية التي تعرضتا لها.

ونقلت الصحف الألمانية على لسان رئيس بلدية نوربرت وولف في ولاية سكسونيا: من الصعب أن نسألهما عن والديهما خوفا من أن يؤدي هذا السؤال إلى إصابتهما باضطراب ما بعد الصدمة.

وتم لم شمل الطفلتين مع عمتهما وغيرها من أفراد الأسرة في وقت متأخر يوم الأربعاء، بعد نقلهما جوا إلى ألمانيا على متن طائرة ألمانية.

الحكومة تقرّر بيع الأراضي الخاصة بالمؤسسة العامة للغزل والنسيج لتسديد مديونيتها

■ "نيوزيمن":

كشفت مصادر حكومية مطلّعة لـ"نيوزيمن" عن قرار حكومي حديث ببيع الأراضي الزائدة عن حاجة المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج لتسديد مديونيتها.

وأوضحت المصادر أن مجلس الوزراء وافق بموجب نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلّفة ببيع تلك الأراضي، على تخصيص جزء من أرضية مصنع الغزل والنسيج بصنعاء غير المشغولة والزائدة عن احتياج المؤسسة في الجانب الشرقي الشمالي للمصنع وبما يساوي قيمة مديونية المؤسسة لبنك التسليف التعاوني والزراعي وبمبلغ مليارين و196 مليوناً و361 ألفاً و126 ريالاً، وبيعها للبنك، على أن تقوم اللجنة المكلفة بالبيع بإجراء التثمين واستكمال الإجراءات وتحرير اتّفاق ملحق بين المؤسسة والبنك يلتزم البنك بموجبه بعدم إجراء أي تصرّف في الأرض المذكورة لمدة 4 سنوات، إذا استطاعت المؤسسة خلالها ترتيب أوضاعها وتسديد المديونية، فلها الحق في استعادة الأرض بسعر الزمان والمكان، وما لم يتم ذلك، فإن البيع يعتبر نافذاً ويتم إدخال البنك شريكاً في المصنع بقيمة الأرض.

وقالت المصادر الحكومية إنه تم تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية وعضوية ممثّلين عن وزارتي الصناعة والتجارة والزراعة والري والمؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، للنظر في مديونية المؤسسة للصندوق وتحديد المديونية على كل جهة وإيجاد المعالجة المناسبة لها.

كما تم تخصيص أرضية الزهرة لصالح السلطة المحلية وتكليف رئيس مجلس إدارة المؤسسة وتحت إشراف وزير الصناعة والتجارة بإجراء تسوية مع السلطة المحلية بقيمتها وقيمة الأرض التي استقطعت من أرضية المؤسسة بباجل لبناء المجمّع الحكومي وصندوق النظافة مقابل المبالغ التي تطالب بها السلطة المحلية من المؤسسة على ما قامت بتحصيله من الزكاة من مزارعي القطن بحسب المحاضر السابقة الموقّعة بين الطرفين، وتوثيق تلك الأرض للسلطة المحلية بوثائق رسمية عبر فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بالحديدة حفاظاً على المال العام.

ولفتت ذات المصادر إلى توصّل الحكومة لتنزيل قيمة المساحة التي بسط عليها المغتربون العائدون إثر حرب الخليج في أرضية باجل، من سجلات مؤسسة الغزل والنسيج ورأسمالها بحسب قيمتها الدفترية، ولتؤول هذه المساحة للسلطة المحلية وفرع هيئة الأراضي بالحديدة.

كما يقوم فرع الهيئة العامة للأراضي بالحديدة بتنفيذ مخطّط وحدة الجوار في الموقع وصرف عقود انتفاع بالمساحات المناسبة وبما يكفل استيعاب العائدين الباسطين عليها فقط وبصورة منظّمة بما في ذلك نقل الحالات الواقعة على الشارع الرئيسي إلى الجهة الجنوبية لتتمكّن المؤسسة من تسليمها للمشتري الذي تم إرساء المزاد عليه وهو بنك اليمن والخليج.

وذكرت المصادر أنه تم رفع رأس مال المؤسسة بقيمة الأرض التي تم تمليكها لها من هيئة الأراضي في أرضية محلج الحديدة بمبلغ مليار و244 مليوناً و800 ألف ريال، وقيمة أرضية الزيدية بمبلغ 4 ملايين و50 ألف ريال، مع إجراء الإضافة والخفض في رأس مال المؤسسة لجميع الأراضي الأخرى التي تم بيعها وما تبقّى منها بما في ذلك إضافة أرضية محلج زبيد التي تم استعادتها من بنك اليمن والكويت.

وأشارت المصادر المطلعة إلى تكليف مجلس الوزراء وزير الصناعة والتجارة واللجنة المكلفة ببيع الأراضي بمتابعة التنفيذ وموافاة المجلس بالنتائج والصعوبات والمعوقات التي قد تنشأ عن التنفيذ أوّلاً بأوّل، واستمرار أعمال اللجنة حتى إنجاز بقية مهامها وتقديم تقرير نهائي.

وكان مجلس الوزراء أصدر قراراً برقم 455 لعام 2008 والمعدّل بالقرار رقم 7 لعام 2009، بشأن تشكيل لجنة لمعالجة مديونية المؤسسة العامة للغزل والنسيج، برئاسة وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي، وعضوية وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل، ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني يحيى عبدالله دويد.

عناصر التمرد وراء عملية الاختطاف".

بعد أسبوعين من طرح هذا الشرط، جدد الرئيس علي عبدالله صالح العرض على الحوثيين لوقف إطلاق النار، لكن العرض حمل 5 شروط فقط، إذ سقط الشرط السادس المتعلق بـ"الكشف عن مصير المختطفين الأجانب الستة".

عرض الرئيس أكد أن هناك طرفاً آخر غير جماعة الحوثي تقف خلف عملية الاختطاف.

وكان مراقبون رأوا منذ وقت مبكر أن هذه الحادثة، وما صاحبها من عملية قتل، تشبه أساليب عمل تنظيم القاعدة. واستبعدوا أن يكون للحوثيين صلة بها، على اعتبار الحوثيين لم يُعرفوا كجماعة جهادية إرهابية، وليس لهم سوابق في استعداء الأجانب وغير المسلمين أو إلحاق الأذى بهم.

اتهام القاعدة

في ديسمبر الماضي، أي بعد 6 أشهر من عملية الاختطاف، ورد أول اتهام رسمي لتنظيم القاعدة في تقرير قدمه رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، اتهم فيه تنظيم القاعدة بتنفيذ العملية، لكنه لم يبرئ الحوثيين تماماً، وقال إن الاختطاف جرى بالتنسيق معهم. وهذا الربط أيضا تم استبعاده بسبب عدم وجود رابط أيديولوجي بين الحوثيين (الشيعة) وتنظيم القاعدة الذي ينطلق من عقائد سلفية سنية. لكن العليمي عاد وأكد الاتهام نفسه عندما قال في الـ7 من يناير الماضي، أن الحوثيين يستفيدون من الأطباء المختطفين في علاج جرحاهم.

مع انتهاء حرب صعدة في فبراير الماضي، وتبادل الأسرى بين طرفيها، نال الحوثيون شهادة براءتهم في هذه القضية.

أواخر ديسمبر الماضي، حصلت بعض الصحف الألمانية على شريط مصور يظهر فيه الأطفال الثلاثة المختطفون وهم أحياء، وبدا الهزال على ملامحهم، لكن تلك الصحف لم توضح كيف حصلت ألمانيا على الشريط وممن. ثم أعلن العليمي في 7 يناير الماضي، أن المعلومات المتوفرة لدى الحكومة تفيد بأن المختطفين الستة لازالوا على قيد الحياة وموجودين في محافظات صعدة والجوف ومأرب، وكشف أن السلطات كانت تؤيد تنفيذ عملية أمنية لتخليصهم، لكن الجانب الألماني تحفظ على ذلك.

وفي 11 يناير الماضي، أعلن وزير الخارجية الألمانية جيدو فيسترفيله أثناء زيارة له إلى صنعاء، أن الرئيس علي عبدالله صالح أبلغه معرفة الأجهزة الأمنية بمكان احتجاز المختطفين.

وتأكيداً لذلك قال أبو بكر القربي وزير الخارجية، في اليوم التالي، إن المختطفين الألمان موجودون في مكان ما بمحافظة صنعاء، وكشف أنه يجري التفاوض مع الخاطفين من أجل الإفراج عنهم.

لكن ثارت مخاوف كبيرة في شهر مارس المنصرم، عندما عُثر على 5 جثث مطموسة الملامح لأشخاص مجهولي الهوية في منطقة صحراوية بين محافظتي صعدة والجوف، اعتقد البعض أنها تعود للمختطفين الأوروبيين. لكن آخر التطمينات على حياة الرهائن الستة جاءت في الأيام القليلة الماضية على لسان العليمي، عندما أكد أنهم ما زالوا على قيد الحياة. وقال إنهم يتمتعون بصحة جيدة، وإن المساعي مستمرة للإفراج عنهم بالتنسيق مع الحكومتين الألمانية والبريطانية، وإنهم موجودون بالقرب من المنطقة التي عُثر فيها على الجثث.

وكانت وسائل إعلامية نسبت لمصدر أمني قوله إن الخاطفين هم بالفعل من تنظيم القاعدة، ويطالبون بفدية قدرها مليونا دولار للإفراج عن الرهائن المحتجزين لديهم، كما اشترطوا ضمان سلامتهم وعدم ملاحقتهم أو مساءلتهم عن عملية الاختطاف والقتل. كما أعلن أبو بكر القربي، في يناير الماضي، أن السلطات تتفاوض مع خاطفي الرهائن الألمان الخمسة والبريطاني من أجل التوصل إلى إطلاق سراحهم.

وأفادت معلومات أخرى بأن الخاطفين أضافوا إلى مطالبهم مطلباً بالإفراج عن عناصر قيادية معتقلة من تنظيم القاعدة. وأشار المصدر المسؤول إلى أن السلطات الألمانية أبدت استعدادها لدفع المبلغ المذكور، ولكنه عبّر عن مخاوف كبيرة من تسليم مثل هذا المبلغ الكبير لتنظيم إرهابي خطير مثل "القاعدة".

وكانت مجلة "شبيغل" الألمانية أفادت أيضا مطلع العام بأن خاطفي الرهائن الستة طالبوا بفدية قيمتها مليونا دولار للإفراج عنهم، وأن أحد عناصر التمرد يقوم بدور الوسيط.

الصراع على الاشتراكي!

تتمة من الصفحة الأولى..

الجنوبي».

وعندما ازدادت فاعلية الحراك، بانتقاله من الطور المطلبي إلى الطور السياسي فالطور الاجتماعي بطابعه المسلح، انتقلت السلطة في مقاربتها لـ«القضية الجنوبية» من دور التهوين إلى دور الإنكار. وفي الدورين اعتمدت على وسائلها التقليدية: المال العام والوظيفة العامة لشراء صمت البعض، والأداة الأمنية لإسكات صوت المحتجين.

ومن الثابت الآن أن هذه الوسائل استنفدت قدرتها في مواجهة حالة جنوبية موضوعية تتطلب تأسيساً جديداً للوحدة اليمنية.

على استحياء بدأت السلطة التعامل مع الأمر الواقع لكنها، بقيمها وبناها المشوهة، لا تبدو قادرة على المضي قدماً في التعامل مع الأمر الواقع. أية ذلك أن الخطاب الرئاسي بالذكرى الـ20 للوحدة، على الرغم من استجابته لبعض مطالب قوى المعارضة، وفي مقدمتها المشترك، وبخاصة إطلاق سراح المعتقلين، تقاصر عن تقديم حوافز كبيرة إلى مختلف معارضيه، السياسيين والاجتماعيين، تجلبهم إلى طاولة الحوار.

بل إن الإشارة إلى الاشتراكي كشريك في صنع الوحدة في خطاب الرئيس، تم تلقيها من كافة هذه الأطراف، بمن فيها الاشتراكي نفسه، باعتبارها استمراراً لتكتيكات السلطة في تفكيك التحالفات السياسية الحالية.

وأبعد من ذلك فإن الإشارة إلى الاشتراكي قد تُقرأ على أنها استمرارية، وليست قطعاً، لسياسة بدأت في 7يوليو 94 فور انتقال الحرب من فوق الأرض إلى تحتها على حد تعبير عبدالله البردوني.

وهي من منظور ثالث، قد تُقرأ على أنها محاولة لإخراج الاشتراكي نهائياً من الجنوب، عبر تعميق أزمة الثقة بينه وبين مكونات الحراك الجنوبي، لتمهيد الأرض هناك لمسلسل طويل من العنف وإراقة الدماء.

وأخيراً، فإنه يمكن قراءة الخطاب الرئاسي على أنه فصل جديد من الصراع على «الحزب الاشتراكي»، بين شريكي الدفاع عن الوحدة!

ومعلوم أن السلطة الحاكمة بإعلامها الرسمي والحزبي والأمني ثابرت منذ سنوات على العمل من أجل فك عرى المشترك. وقد جمحت احياناً حد تأليب قادة الاشتراكي على الإصلاح مستخدمة، ويا للعجب، فتاوى الحرب التي أطلقها علماء إصلاحيون عشية حرب 1994 لإقناع شريك الوحدة بالابتعاد عن شريك الحرب!

السلطة مدعوة لترك دوري التهوين والإنكار، والكف عن سياسة المضاربة، لا مناص! فـ«القضية الجنوبية» حقيقة وطنية، و«اللقاء المشترك» حقيقة سياسية، والمدخل الموضوعي لحوار وطني يبدأ بالاعتراف بهاتين الحقيقتين إذ لا يكون حوار بدون الأولى، ولا يكون وفاق بدون الأخرى.

﴿ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وبأسى بالغ وحزن عميق

نتقدم بالتعازي الحارة للأخ العزيز

ياسين المسعودي

نقيب الصحفيين اليمنيين

في وفاة المغفور له بإذن الله

شقيقه

المهندس ثابت المسعودي

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد الغالي بواسع الرحمة والمغفرة ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

الأسيفون:

فوزي غالب، سمير غالب، عبد الباري طاهر، محمد الغباري، نبيل سبيع، سامي غالب، بشير السيد، واسرة «النداء»

قيادي معارض....

للحزب الاشتراكي يحيى منصور أبو أصبع قال ظهر السبت الماضي إن الاشتراكي يرفض دعوة الرئيس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الحزب الاشتراكي والمشترك.

قيادي في المشترك فضل عدم ذكر اسمه، قال لـ"النداء" إن المشترك مضطر إلى التعامل بحذر ورويّة مع الخطاب الرئاسي. وإذ أشار إلى أن الخطاب لم يتضمن أي محتويات من شأنها تحقيق اختراق حقيقي للجمود الحاصل في العلاقة بين المعارضة والسلطة منذ أبريل 2009، قال إن القراءة الأولية لقيادات في المشترك للخطاب الرئاسي سلبية "لأن ما قاله الرئيس يحتمل تفسيرات متعددة".

وبشأن توجيهات الرئيس بإغلاق ملف المعتقلين على ذمة حرب صعدة والحراك الجنوبي، الأمر الذي يلبي مطلباً جوهرياً للمشترك، قال القيادي المعارض إن التوجيهات الرئاسية تعاملت مع هؤلاء المعتقلين باعتبارهم مجرمين، والمشترك يرفض تجريم هؤلاء، بل يعتبرهم أصحاب رأي، وضحايا لممارسات السلطة وسلوكها القمعي تجاه مختلف الشرائح.

وعن دلالة مشاركة محمد اليدومي، القيادي البارز في الإصلاح، في الاحتفالات الرسمية بالعيد الوطني في تعز، استبعد القيادي المعارض أن يكون في حضور اليدومي الحفل إلى جوار الرئيس صالح، أية إشارة على تفاهمات مسبقة بين الإصلاح والسلطة.

ولفت إلى أن مشاركة اليدومي في الاحتفال الرسمي للسلطة بعد يوم فقط من منع المعارضة من إحياء فعالية بالمناسبة في صنعاء، أدت إلى امتعاض واسع في صفوف أحزاب المشترك بما فيها الإصلاح.

وبشأن دعوة الرئيس صالح الاشتراكي إلى المشاركة في حكومة وحدة وطنية، اعتبر القيادي المعارض أن الدعوة هي محاولة جديدة للتشويش على العلاقات بين أحزاب المشترك، لافتاً إلى محاولات سابقة لتفكيك المشترك، وأخرى لخلق هوة بين المشترك ولجنة الحوار الوطني.

موقف الرابطة

وعلى صعيد ردود أفعال القوى السياسية على خطاب الرئيس، رحبت رابطة أبناء اليمن، أمس الأحد، بتوجيهات الرئيس بإطلاق سراح المعتقلين على ذمة حرب صعدة والحراك الجنوبي، وكذا إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين وإلغاء القضايا والأحكام التي صدرت بحقهم.

وأملت الرابطة في بيان لها بأن يتم وضع حد مانع لتكرار هذه الاعتقالات التي تجري خارج القانون والدستور.

واستغربت أن تنحصر دعوة الرئيس للحوار الوطني على أحزاب محددة (المشترك)، واعتبرت أن الدعوة تستثني من الناحية العملية ومن حيث النتائج، مجمل مكونات الوطن.

ونبهت إلى أن اختزال الدعوة في بضعة أحزاب انطلاقاً من انتخابات نيابية جرت قبل 8 سنوات (انتخابات 2003) من شأنه أن يخرج قوى وفئات وطنية مؤثرة من الحوار، لافتة إلى أن تلك الانتخابات كانت بإجماع القوى السياسية "غير سوية وتفتقر إلى معايير الكفاءة والنزاهة".

الرابطة شدَّدت على أن الأزمة "تكمن في فشل نظام الدولة البسيطة الذي عجز عن حمل متطلبات الوحدة"، وأن القضية لم تعد قضية تقاسم دوائر انتخابية أو لجان انتخابية، ولا حتى نظام انتخابي ومواقع وزارية.

وجددت الرابطة في بيانها دعوتها إلى حل جذري للأزمة الوطنية يقوم على اعتماد نظام فيدرالي على أساس إقليمين (شمال وجنوب).

اللجنة التحضيرية: حوار برعاية إقليمية ودولية

وكانت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني أصدرت بياناً في ذكرى الوحدة أكدت فيه على أن الإنقاذ الوطني يستلزم انعقاد مؤتمر وطني للحوار لا يُستثنى منه أحد، على أن ينعقد تحت رعاية إقليمية وعربية ودولية، ودون شروط مسبقة.

وانتقدت اللجنة استحواذ السلطة على الحكم والثروة، واستخدامها كل مقدرات وإمكانات الدولة لمصلحتها، وحظر هذه الإمكانات على أحزاب المشترك والحراك الجنوبي والحوثيين وحركة العدالة والتغيير ومنظمات المجتمع المدني المستقلة.

والتزمت قوى الحراك الجنوبي الصمت حيال مبادرة الرئيس صالح. وتوقعت مصادر إعلامية مقربة من مكونات الحراك، أن تصدر مواقف عن بعض هذه المكونات خلال الأيام المقبلة.

العطاس: طلقة باهتة

ولم تصدر أي تعليقات على الخطاب الرئاسي من شخصيات معارضة في الخارج باستثناء المهندس حيدر أبو بكر العطاس أول رئيس وزراء لدولة الوحدة، الذي وصف الخطاب بـ"الطلقة الباهتة"، معتبراً أن الرئيس لم يأتِ بجديد، ولم يعترف بالقضية الجنوبية، ورأى أن القصد من مبادرة الرئيس تجاه الاشتراكي هو تفكيك اللقاء المشترك.

العطاس جدد في تصريحات لتلفزيون "بي.بي.سي العربي"، مطالبته بقيام نظام فيدرالي بين الشمال والجنوب، يستمر لمدة 4 سنوات، على أن يعقبه استفتاء في الجنوب على حق تقرير المصير.

ارباك في...

صالح وكبار المسؤولين في السلطة تحتج على الاجراءات القمعية التي تستهدف الصحافة المستقلة. كما انحدر تصنيف اليمن بشكل مروِّع في تقارير المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة والحق في التعبير عن الرأي.

ومن المتوقع أن تبدأ النيابة العامة اليوم بإجراءات الإفراج عن الصحفيين المعتقلين. وحسب مصدر موثوق به فإن النائب العام وجه أمس بالافراج عن الزميل حسين اللسواس الذي صدر بحقه حكم ابتدائي من محكمة الصحافة في 16 مايو الماضي قضى بحبسه مدة عام، ومنعه من مزاولة مهنة الصحافة.

وقال المصدر إن محكمة الصحافة تلقت توجيهات من وزير العدل بإصدار أحكام في القضايا التي تم حجزها للحكم وبينها قضية «النداء» التي يحاكم خمسة من محرريها وكتابها بتهمة المساس بالوحدة وإثارة النعرات المناطقية ونشر أخبار كاذبة.

وكان وزير العدل اجتمع أمس بالقاضي منصور شايع وآخرين لبحث سبل تنفيذ التوجيه الرئاسي.

تقدم في .....

الماض. كما تعرضت في نفس اليوم ناقلة تابعة للكتيبة العسكرية المرابطة في الملاح، لإطلاق نار في منطقة حبيل شمس، من قبل مسلحين، نتج عنها إعطاب إحدى عجلاتها.

وحسب أحد المواطنين بالملاح فإن طقمين عسكريين ومدرعة تعقبت مطلقي النار وقامت باقتحام عدد من المنازل وتفتيشها دون استئذان أهلها الذين وصفوا هذا التصرف في بلاغهم للمجلس المحلي واللجنة الرئاسية، بالعمل اللاأخلاقي، وتوعدوا بعدم السكوت على مثل هذه التصرفات.

إلى ذلك، واصلت اللجنة الرئاسية المكلفة بتهدئة الأوضاع في ردفان، مفاوضاتها مع المجلس المحلي ومشائخ المنطقة لتسليم المسلحين للدولة دون تحقيق نتائج، إذ لا يزال المسلحون موجودين في مدينة الحبيلين ويفرضون نقاط تفتيش في الليل، وأنهم في تزايد كل يوم حسب قول مصدر أمني.

وقالت مصادر محلية إن اللجنة الرئاسية التي نزلت إلى ردفان الأربعاء الماضي توصلت أمس الأحد في حوارها مع المسلحين إلى اتفاق لم يتسنَّ للمصادر التأكد منه، نص على خروج المسلحين من الحبيلين، وأن يُسند فرض الأوضاع للأمن العام، وألا يُسمح للأمن المركزي والجيش بالدخول إلى المدينة، وفك الحصار المفروض على ردفان.

اللجنة الرئاسية تتكون من اللواء الركن فضل عبدالمجيد المحلئي -وكيل وزارة الداخلية لشؤون التدريب، والعميد الركن محمد بن محمد شلالة -مدير دائرة التدريب العسكري بوزارة الدفاع، وصالح محمد حسن -نائب مدير دائرة الإمداد والتموين العسكري، والعميد ثابت مثنى جواس -قائد اللواء 15 مشاة، والعميد فضل حسن العمري -قائد اللواء 131 مشاة، والعميد قاسم راجح لبوزة -قائد أحد ألوية الدفاع البحري، والعميد ثابت ناصر الجهوري -قائد لواء الخوخة.

عزاء ومواساة

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة الشاب

محمد عبدالله حسان وزوجته

متأثرين بحروق بالغة إثر اشتعال غاز بمسكنهما في إحدى قرى جبل حبشي.

وبهذا المصاب العظيم نتقدم بأصدق التعازي القلبية إلى والديهما عبدالله وعلي حسان علي والى كافة أفراد الأسرة، سائلين المولى أن يتقبلهما برحمته ويلهم ذويهما الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

المعزون: كافة الأقارب والأصدقاء

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير

سامي غالب

سكرتير التحرير

بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون عمارة البشيري

تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)

التوزيع: سيار 734658242

www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

تقرير لم يُنشر إلى الآن تضمّن أرقام فساد كبيرة والمجلس يتحفظ على قراءته منذ مارس 2009

البرلمان يؤجل مناقشة تقارير فساد هامة تتعلق بالموازنة المالية لأعوام 2003، 2004، و2005

■ هلال الجمرة

ينشغل جدول أعمال نواب الشعب بنحو 20 تقريراً رقابياً منذ 4 فترات انعقاد برلمانية. لكنهم يعملون خارج إطار ذاك الجدول ويخرجون من كل دورة خالين من المنجزات. وطبقاً لتلك الجداول الأربعة، ومنها الجدول الحالي، فإن نواب الشعب لم يتقدموا خطوة واحدة في تلك التقارير حتى اليوم، ويكتفون بصلبها، فقط، على صدور تلك الجداول مطلع كل دورة أو فترة برلمانية جديدة.

يحمل جدول أعمال الدورة الحالية تقارير رقابية مضى على إنجازها أكثر من سنتين، جميعها هامّة جداً ويتسبب تأخيرها في توسّع المشكلة التي يتضمنها التقرير وتأجيجها. فعلى سبيل المثال، تصلب هيئة رئاسة المجلس تقرير اللجنة الدستورية والقانونية عن دراستها لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للأعوام 2004، 2005، و2006 منذ 21 مارس 2009 على جداول أعمالها. وتنتهي كل دورة برلمانية دون أن تتطرق إلى مناقشته أو حتى قراءته وتوزيعه على النواب.

التقرير الذي يقدّم دراسة عما ورد في تقارير الجهاز من تجاوزات ومخالفات عن فحص ومراجعة موزنات الأعوام المالية 2002، 03، 04، و2005 لـ5 جهات: مكتبي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والهيئات التابعة لهما، مجلس الشورى، اللجنة العليا للانتخابات، ووزارة الشؤون القانونية، لاحظ استمرار بعض الجهات في تكرار المخالفات التي نبّهها إليها الجهاز المركزي في السنوات السابقة. مرجعا السبب في ذلك إلى عدم تطبيق القانون بحق الجهات المخالفة، وعدم عمل الحكومة بتوصيات المجلس بمتابعة تلك المخالفات والتحقيق فيها.

لم يحن الموعد المناسب لإخراج ومناقشة التقرير، وفق اعتبارات هيئة رئاسة مجلس النواب، وهو ما تؤكده أولويات جدول الأعمال الذي وضعته لفترة الانعقاد الحالية، وتحفظها عن إنزاله إلى القاعة منذ عام ويزيد. لكن المنطق يقول إن ملاحظات التقرير تأخرت كثيراً لإبلاغ الجهات المخالفة بضرورة تفادي أخطائها وتصحيحها واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتورطين فيها، مع أن المخالفات في المال العام لا تسقط بالتقادم.

حصلت "النداء" على نسخة من التقرير بصورة سرية، وهنا نستعرض ما ورد في التقرير من تفاصيل هامة لتجاوزات مالية كبيرة ومتكررة من عديد جهات شملها التقرير.

الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية:

تتشابه مخالفات الجهات التي شملها التقرير. وقد خلصت اللجنة البرلمانية في دراستها لتقارير الجهاز المركزي إلى النتيجة ذاتها، وجود شبه في 3 مخالفات ارتكبتها تلك الجهات: مخالفات قانونية، كقوانين المالي ومناقصات والمزايدات والخدمة المدنية، تجاوزات للمخصصات المالية المعتمدة لكل جهة، وصرف العهد والسلف وعدم تسويتها وفقاً للأنظمة المالية المتبعة. جميع هذه التجاوزات تعتبر وسائل للتحايل على المال العام. وأوصت المجلس بإلزام الجهات المشمولة بهذا التقرير بإعداد التسويات لكافة العهد والسلف المالية الواردة في حساباتها خلال مدة 3 أشهر، وتقديم تقرير إلى المجلس بما اتخذته.

فمن نتائج الفحص والمراجعة للحساب الختامي للأمانة العامة للرئاسة لعام 2003، كشف التقرير عن تجاوزات في عدم استكمال الوثائق المؤيدة لصرف مبالغ بلغت 347 مليوناً و834 ألف ريال، وعدم قيام الأمانة بتسوية العهد المرحّلة، والتي بلغت 894 مليوناً ونيفاً، منها 510 ملايين ونصف مرحّلة من سنوات سابقة. وتجاوزت الأمانة قانون المناقصات والمزايدات وصرفت سيارات بموجب مذكرات مباشرة من المالية إلى البنك لصالح وكالة السيارات ولا يوجد بها أصول وأولويات، ولم تقيدها الأمانة العامة في سجلاتها، وقد بلغت قيمتها 224 مليوناً و725 ألف ريال.

تضاعف رصيد العهد في السنة التالية 2004 وبلغ ملياراً و162 مليون ريال، منها 220 مليوناً مرحّلة من سنوات سابقة. وقد توصلت اللجنة الدستورية إلى أن تأخر الجهاز المركزي في تقديم التقارير إلى المجلس في وقتها ومتزامنة مع تقديم الحسابات الختامية للدولة، يفقد التقارير أهميتها كتقارير رقابية، ويحرم المجلس ولجانه من مناقشتها مع الحسابات الختامية.

وكشف التقرير عن مخالفة كبيرة ومركبة اشتركت فيها وزارة المالية. في 2003 تجاوزت الموازنة المعتمدة لها بمبلغ مليار و273 مليوناً، وهو تجاوز للموازنة بعد ربطها باعتماد إضافي بـ4 مليارات و165 مليون ريال. وزارة المالية ساعدتها على هذا التجاوز، إذ استمرت في تعزيز أمانة الرئاسة بمبالغ خارج نطاق موازنتها. وقد حمّل التقرير المالية مسؤولية التجاوز.

لم يدرج المختصون في الأمانة العامة للرئاسة الاعتمادات الإضافية المعززة بها حساباتهم بالموازنة المعتمدة، ومن خلال رد الأمانة على استفسار اللجنة، لاحظت الأخيرة أن الأمانة العامة لم تقدّم أي طلب اعتماد إضافي، وأن وزارة المالية تجاوزت القانون وقدّمت اعتماداً إضافياً ونقلت من بند إلى آخر دون موافقة مجلس النواب، كما ينص القانون. وكان يجب على الجهة التي تطلب اعتماداً إضافياً، أن تتقدم به إلى وزارة المالية، وهذه تدرسه وتعرضه على مجلس الوزراء، فإذا وافق يرسله إلى مجلس النواب للموافقة عليه، لكن المالية لم تتخذ أياً من هذه الإجراءات، ولم تتقدم الجهة بأي طلب. وكانت اللجنة أشارت إلى أنها طلبت من الأمانة العامة ما ورد في تقارير الجهاز المركزي للرقابة، وعرضتها على مسؤولي الجهاز الذي عقّب بأن الردود تحمل الكثير من المغالطات والتبريرات غير المنطقية.

هيئة رعاية أسر الشهداء: مليون و800 ألف مقابل كهرباء وتلفون لمنازل القيادات

وتضمن التقرير مكتب رئاسة الجمهورية والهيئات الأربع التابعة له، وهي: الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، المركز الوطني للوثائق، والمكتب الفني للحدود. ولكل واحد منها ربط موازنة مستقل.

لاحظت اللجنة لدى فحصها لحسابات الهيئة لعام 2003/2002 من واقع تقارير الجهاز، فقدان بعض استمارات الصرف مع وثائقها لمبلغ 11 مليوناً و389 ألف ريال. ووجدت مخالفات عديدة لقواعد تنفيذ الموازنة مثل صرف مليون ريال مقابل أجور ومرتبات لـ13 متعاقداً، وصرف 3 ملايين ريال مقابل مستحقات ومكافآت من اعتمادات الفصل الثاني. وإلى ذلك، لاحظت صرف مبالغ غير مبررة كمقابل كهرباء ومياه وتلفون لمنازل قيادات الهيئة، بلغت مليوناً و819 ألف ريال، وصرفت مليوناً و296 ألفاً كبدل انتقال شهري لمدراء عموم الهيئة.

ومن مخالفات العهد بلغت أرصدة العهد حتى نهاية 2003 مبلغ 34 مليوناً و962 ألف ريال. علاوة على وصرف مبالغ لرئيس الهيئة ونائبه لأغراض شخصية لا تتعلق بأنشطة الهيئة، ولم يحددها التقرير.

وأشار التقرير إلى أن الهيئة لم تتمكن من تحقيق أبرز الأهداف الرئيسية، وهو تحقيق الرعاية المادية والمعنوية لأسر الشهداء ومناضلي الثورة بألا يقل راتب لأسرة الشهيد عن مرتب الجندي، بينما تبين للجنة أن معظم الحالات تتراوح مستحقاتها بين 260 و3 آلاف ريال شهرياً.

وتكرر صرف المبالغ دون وجه حق في حسابات المكتب الفني للحدود. وبحسب التقرير فإن المكتب صرف 47 مليوناً و664 ألف ريال دون وجه حق في 2005 دون سند قانوني، و9 ملايين و734 ألفاً دون استكمال الوثائق، و9 ملايين و950 ألف ريال بالخصم على بنود وأنواع غير مخصصة.

وفي حسابات المركز الوطني للوثائق للعام المالي 2005، تبين تحقيق وفر قدره 14 مليوناً و830 ألف ريال في النفقات الرأسمالية والاستثمارية نتيجة عدم استغلال الاعتمادات المخصصة للمركز. وفي 2003 تبين وجود وفر في اعتمادات تشييد البناء بنسبة 79%، وبمبلغ 24 مليوناً و534 ألف ريال. وأرجع التقرير ذلك أيضاً إلى عدم استغلال المبلغ في الغرض المخصص له.

69% من اعتماد رئاسة الوزراء يذهب للسيارات

تجاوز مكتب رئاسة الوزراء النفقات الفعلية عن الاعتمادات بـ836 مليوناً و200 ألف ريال، إذ بلغ التجاوز في شراء وسائل النقل بنسبة 69% من ربط الموازنة. وبحسب نتائج فحص اللجنة لحساب المكتب لعام 2003 بموجب تقارير الجهاز المركزي، لوحظ أن إجمالي العهد وصل في 31 ديسمبر 2003 إلى 98 مليون ريال بمخالفة للقانون المالي ولائحته التنفيذية.

وأظهرت نتائج مراجعة حسابات العهد للمكتب في 2004 استمرار الصرف بنظام العهد لأغراض عادية يتوجب صرفها بشيكات دون تسوية تلك العهد، فبلغ رصيد العهد المرحّلة من سنوات سابقة 73 مليوناً و896 ألف ريال. فيما لم يقم المسؤولون بواجبهم في متابعة وتصفية تلك العهد، واقتصروا على توجيه مطالبات دون أن يتخذوا الإجراءات القانونية الكفيلة بسرعة تصفية هذه العهد.

ويشير التقرير إلى أن المكتب لم يرد على استفسار اللجنة عن الملاحظات التي وجدتها في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. من تلك الملاحظات صرف نفقات دون مستندات أو وثائق بلغت 132 مليوناً و979 ألفاً، وقد تمت بموجب مذكرات وزارة المالية إلى البنك مباشرة. إضافة إلى صرف نفقات بالمخالفة لأحكام القانون واللوائح تبلغ 19 مليوناً و988 ألفاً، ونفقات أخرى دون استكمال الوثائق المؤيدة للصرف بمبلغ 5 ملايين و831 ألفاً. ولاحظت اللجنة صرف مبلغ 405 آلاف ريال تحت بند قطع غيار وصيانة دون وجه حق، وبند آخر صرف مليونين و702 ألف ريال بنظر محمد جعدل مدير المشتريات، لشراء قطع غيار.

اللجنة العليا للانتخابات

تمثلت مخالفات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في 4 مخالفات: المبالغ المنصرفة بدون وجه حق وتبلغ مليونين و148 ألف ريال، مبالغ منصرفة دون إرفاق أولياتها باستمارات الصرف وتبلغ مليوناً و839 ألفاً، حساب السلف المؤقتة وبلغ رصيده في 13 ديسمبر 2002، 168 مليوناً و174 ألفاً، منها ما تبقى من عهد العملية الانتخابية البرلمانية الأولى من مرحلة القيد والتسجيل لعام 96 والثانية من مرحلة الاقتراع لعام 97 بالمبالغ 54 مليوناً و863 ألف ريال في الأولى و93 مليوناً و652 ألفاً في الثانية، والتي ما زالت بدون تسوية حتى نهاية 2005.

وبلغ الحساب الرابع، وهو المبالغ المنصرفة بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح، 37 مليوناً و693 ألف ريال. وتبدو تفاصيل هذا الحساب غريبة نوعاً ما: تم صرف مبلغ 10 ملايين و695 ألفاً مقابل شراء آلات تصوير صغيرة وكبيرة وأجهزة فاكس لتأثيث فروع اللجنة بالمحافظات، صرف مبلغ 8 ملايين و566 ألفاً مقابل شراء أثاث مكتبي لفروع اللجنة، صرف مبلغ 8 ملايين و487 ألفاً قيمة ثلاجات وخزانات ومكيفات والموردة لفروع اللجنة بالمحافظات. وإلى ذلك صرف مبلغ 9 ملايين و344 ألف ريال مقابل تكاليف بناء سور اللجنة مع الأعمال الإضافية الخاص بالسور.

وإذ لاحظت اللجنة الدستورية أن التقارير الفصلية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تأتي متأخرة عن موعد تقديم الحسابات، وعدم متابعة المجلس التوصيات التي يقرها حول التجاوزات المالية والإدارية التي تكشفها تقارير الجهاز وتتضمنها تقارير اللجان الدائمة للمجلس، أوصى بإيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ تلك التوصيات، وضرورة أن يعمل الجهاز بالتنسيق مع الجهات المالية المعنية بإعداد الحسابات الختامية للدولة، بإجراء عمليات الفحص والمراجعة لحسابات تلك الجهات في وقت مبكر، حتى تأتي التقارير التفصيلية في وقت مبكر. فضلاً عن تكليف الجهاز المركزي بمتابعة الالتزامات والتعهدات التي قطعتها الأجهزة التنفيذية على نفسها للعمل بتوصيات الجهاز وتوصيات المجلس.

وأوصى المجلس بضرورة إحالة المخالفات والتجاوزات المالية القائمة إلى الآن، إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة للتحقيق فيها مع الجهات والمختصين فيها والمتسببين في مخالفة القوانين.

إنقاذ اليمن ممكن: (بالتغيير) لا (بالاستجداء)

د. محمد حسين حلبوب
mohamed_halboob@yahoo.com

أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مسودة أولية (محدودة التداول) بعنوان "تقرير اليمن لعام 2010"، احتوت على المؤشرات التالية:

1. ارتفاع نسبة السكان تحت مستوى "خط الفقر الوطني" في عام 2009 إلى 42.8%، مقارنة بـ34.8% في عام 2005.
2. ارتفاع نسبة السكان ذوي الدخل أقل من دولارين في اليوم -خط الفقر العالمي- في عام 2009، إلى 47.6%، مقارنة بـ46.6% في عام 2005.
3. ارتفاع نسبة السكان الذين يواجهون "فقر الغذاء" -الجوع- في عام 2009، إلى 32%، أي أن 7.5 مليون نسمة، لا يستطيعون الحصول على غذاء كاف.
4. ارتفاع عجز الموازنة الصافي كنسبةً من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 9.1% في عام 2009، مقارنة بـ4% في عام 2005.
5. انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، إلى 4.2% في عام 2009، مقارنة بـ7.5% في عام 2005.
6. انخفاض إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض بنسبة (سالبة) وصلت إلى 16.8% في عام 2009، مقارنة بنسبة (موجبة) بلغت 29.7% في عام 2005.

بغض النظر عن مدى (دقة) هذه المؤشرات، فإن إعلانها من قبل الجهة الرسمية المختصة (بالتخطيط و(التعاون الدولي)، يعتبر (اعترافا) رسميا صريحا بـ"الفشل الاقتصادي"، و"استجداء" رسميا ضمنيا للعالم، لإنقاذ اليمن.

ومن الجدير بالإشارة إليه، أن "تقرير اليمن 2010" قد حمّل مسؤولية هذا "الفشل" على "التحديات المستجدة"، التي حددها بـ:

1. "أزمة الغذاء، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية".
2. "التغيرات المناخية، وما سببته كارثة السيول عام 2008".
3. "التحديات الأمنية، بسبب الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة، والمتمردين الحوثيين في محافظة صعدة، وكذلك أعمال التخريب في بعض مديريات المحافظات الجنوبية".

وبغض النظر، عن حجم تأثير "التحديات المستجدة"، فإن المؤشرات الواردة في (التقرير)، تلخص "فشلاً تاريخياً"، تتحمل مسؤوليته القيادة السياسية، وذلك للحيثيات التالية:

1. إن "التحديات المستجدة"، ما هي إلا "القشة" التي قصمت ظهر (البعير)، لكن المسؤولية التاريخية يتحملها ذلك الذي حمّل (البعير) فوق طاقته. و"التحديات المستجدة" ما كان لها أن تؤثر كذلك، لولا السياسات والمواقف والقرارات الخاطئة للقيادة السياسية التي لم تأخذ بعين الاعتبار (الهشاشة) التي يعاني منها (أصلا) الاقتصاد اليمني.
2. إن تحميل الحكومة (الحالية) مسؤولية هذا الفشل، أمر غير منصف، وذلك لأن الحكومات المتعاقبة، ما هي إلا أدوات تنفيذية، بيد السلطة السياسية التي تحكم الجمهورية اليمنية منذ 20 عاماً.
3. إن عائدات تصدير النفط، ومساعدات المجتمع الدولي قد ساعدت اليمن على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي لمدة 13 عاما (1996 – 2008)، لكن ضعف الإرادة السياسية في معالجة "القصور في منظومة الحكم الرشيد" وفي مكافحة "الفساد"، كان سببا في عدم تحقق "النمو" الاقتصادي (المستدام).
4. إن "الاختلالات الأمنية"، هي منتوجات "الفشل السياسي"، وذلك لأن القيادة السياسية لم تعالج مشكلات الإقصاء والتهميش في حينها. كما ساهم تركز السلطة والنفوذ في أيدي قلة من المقربين في تفاقم "الاختلالات الأمنية".
5. إن التذرع بانخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام، بتأثير الأزمة المالية العالمية، مردود عليه، وذلك لأن تأثير الأزمة لم يدم لأكثر من عام ونصف، ما لبث أن عادت الأسعار لتتجاوز الـ80 دولاراً للبرميل. أما انخفاض كميات إنتاج النفط، فذاك أمر كان متوقعا منذ عام 2000. ومن الجدير بالإشارة إليه، أنه لولا (فساد) صفقة "الغاز"، وتأجيل رفع الدعم عن المشتقات النفطية عام 2008، لتم التعويض عن الانخفاض في إيرادات النفط.
6. كان يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحويلات المغتربين واستثماراتهم، وعوائد السياحة، أن تعوض النقص في إيرادات النفط، لكن "الخطأ التاريخي" للقيادة السياسية، في تعاملها مع حرية الصحافة والإعلام -على وجه الخصوص مع صحيفة "الأيام"- وتداعياته، كان وسيظل -لفترة ليست بالقصيرة- ذا تأثير سلبي للغاية على تدفق الاستثمارات، وعوائد السياحة، وتحويلات المغتربين.
7. إن حصة الحكومة من كميات النفط المنتجة، خلال الفترة 1994 – 2009، بلغت 1309 مليون برميل، بقيمة إجمالية تساوي 46.5 مليار دولار تقريبا. وكان يمكن لهذه الأموال، بالإضافة إلى الضرائب على أرباح الشركات النفطية، أن تشكل "الدفعة القوية" التي كان لها أن تضمن دوران ماكينة نمو الاقتصاد اليمني دون توقف. ولكن "الفساد"، والإنفاق (السياسي) لعوائد النفط، أضاعا على اليمن "فرصة تاريخية" للانطلاق، قد لا يتمكن من الحصول على مثيلها في المستقبل المنظور.

وهكذا فإن "الفشل الاقتصادي"، جاء نتيجة "الفشل السياسي"، وليس العكس. وعدم الاعتراف بـ"الفشل السياسي"، وعدم معالجته، سوف يؤدي إلى استحالة معالجة "الفشل الاقتصادي"، لا بل وتكراره.

إن معالجة "الفشل السياسي" لن تتحقق إلا (بالتغيير). والتغيير هو (الثمن) الذي يجب على السلطة أن تدفعه عاجلا أم آجلا. ولأن الزمن يسير لغير مصلحتها، فإن (التعجيل) بدفع (الثمن) أفضل من تأجيله. وكل تأخير ليس فيه خير، والأوضاع الاقتصادية تزداد تفاقما.

إن اعتقاد السلطة بأن تلبية المصالح الأمريكية الخاصة، كفيل بأن يدفع أمريكا للضغط على دول الخليج لكي تتكفل بدفع (فاتورة) إنقاذ اليمن، دون الحاجة إلى "تغيير سياسي"، هو اعتقاد خاطئ، وذلك للأسباب التالية:

1. إن تكلفة إنقاذ اليمن من (الفشل) الاقتصادي سوف تكون باهظة جدا، ومستحيلة الدفع، في ظل سلطة ينتشر (سرطان) الفساد في كامل جسدها. سلطة فقد العالم كله ثقته فيها.
2. إن أمريكا بلد ديمقراطي ليبرالي، يعطي لشركائه -في الخليج أو في غيره- مجالا واسعا من "حرية الحركة" تسمح لهم بتحقيق مصالحهم، التي لا تتعارض مع المصالح الأمريكية.
3. إن "التغيير" هو الشعار الذي ترفعه الإدارة الأمريكية بقيادة "أوباما". والتغيير، هو ما يأمل اليمنيون أن يتحقق في بلدهم. لذلك من المنطقي أن تكون الإدارة الأمريكية مع التغيير.
4. إن السعودية ودول الخليج دول إسلامية (تعرف ربنا)، وتعرف أن سيدنا محمد (ص) قال: "من أعان ظالما على ظلم غيره، سلطه الله عليه"، لذلك فلن تكرر غلطتها مع "صدام حسين"، في "حرب الخليج الأولى"، مرة أخرى في اليمن.
5. إن انتقال اجتماعات منتدى "أصدقاء اليمن"، من "لندن" إلى "الرياض" إلى "الإمارات" إلى "الأردن" إلى "برلين"، إلى "نيويورك"، دون تحديد (الدعم) المنتظر لليمن، هو دليل على أن "أصدقاء اليمن"، يدركون أن الزمن لغير صالح السلطة، لذلك يستخدمونه كوسيلة ضغط على السلطة، لإجبارها على تقديم (التنازلات) الكافية لنجاح التغيير السياسي المنتظر.

وحتى لا يؤدي التغيير السياسي في اليمن إلى منتوج (محلي الصنع) (ذي جودة متدنية)، فتتكرر المأساة مرة أخرى، فإن إشراف منتدى "أصدقاء اليمن" على رعاية هذا "التغيير" هو الضمانة للحصول على منتوج سياسي بمواصفات "الجودة العالمية"؛ ولاستعادة ثقة المجتمع الدولي بالحكومة القادمة؛ ولإنقاذ اليمن، وجيرانها، والعالم، من عواقب "فشل الدولة" في اليمن.

وهكذا فإن إنقاذ اليمن ممكن. ولكن (بالتغيير) لا (بالاستجداء).

"الولاء الوطني" شعار مخملي لأزمة داهمة

أبوبكر عبدالله
Abubkr.a@gmail.com

لم أسمع ولم أقرأ في حياتي مقالا أو كتابا أو إنتاجا إبداعيا يتحدث عن بلد يعاني من مشكلة في "ضعف الولاء الوطني". وربما لم نشهد مشكلة كهذه في أي بلد في العالم، ولا حتى في أكثر الدول فقرا واضطرابا، في حين نراها اليوم في اليمن أم المشكلات.. من يا ترى ابتكر هذا الاختراع الخطير؟

فجأة برزت عناوين "الوطنية، الولاء، حب الوطن، اليمن أولا" كشعارات أزمة ينتجها هذه الأيام طابور طويل من المنظمات والهيئات التي ظهرت إلى السطح في حملة واسعة المجال وباهظة التكاليف لم تنتج جديدا حيال الأزمة المتصاعدة جنوبا وشبح الحرب الجاثم شمالا، وحال الانسداد السياسي، سوى اختزال أزمات البلد في عنوان تخويني مستفز مفاده "ضعف الولاء الوطني لدى اليمنيين".

في الواقع لم يكن ذلك سوى نزر من إنتاجات "فريق أزمات" جديد في النظام يحاول بقوة إزاحة الحرس القديم وتقديم نفسه بمشروع للإنقاذ، لكنه في الحقيقة سقط من أول اختبار في فخ العبث بالبلد ووعي الناس في حديثه المريب عن مشكلة "ضعف الولاء الوطني".

لم يكن هذا الاختراع مفاجئا بالنسبة لي على الأقل، فالنظام الغارق في الأزمات وجد في هذه الشعارات مطية لتبرير الاختناقات العاصفة في البلد، وأداة مخملية تلعب دور مؤسسات التوجيه المعنوي في أوقات الأزمات لتأخذ مداها في التعبئة والحشد في أجواء لم تختلف كثيرا عن أجواء الحرب، لتفرخ ماكينة المال الرئاسي تاليا طابورا من الكيانات التي قدمت للناس تحت مسميات "الهيئة الوطنية للتوعية"، "مؤسسة اليمن أولا"، "مؤسسة وطن"... الخ، فضلا عن عشرات البرامج والنشاطات والفعاليات والمطبوعات التي تصدرت مشهد الأزمة بذريعة النشاط في "تعميق الولاء الوطني وتكريس حب الوطن لدى النشء والشباب".

مدى الأسابيع الماضية غرق البلد بطوفان من الأعلام والملصقات والنشاطات الميدانية في المدارس والمساجد والأحياء لتعليم الولاء الوطني. بل إن الحماسة ذهبت بالبعض إلى وضع أنفسهم بديلا لمؤسسات رسمية يملون عليها آليات تعليم الشعب "حب الوطن وتعميق الانتماء".

كانت الفترة الماضية حبلى بالكثير، فالمدارس والمرافق العامة والمؤسسات الشبابية والرياضية كانت مسرحا لأكبر حملة تعبئة وتحريض قادتها هذه المؤسسات بالتزامن مع عدد كبير من المطبوعات والصحف والمناشير، ناهيك عن عشرات الهيئات الشعبية والشبابية التي انخرطت هي الأخرى في موجة النهش بخزينة "المال الرئاسي" مكبدة الدولة ملايين الدولارات. زاد من ذلك تطوع عدد كبير من الكتاب والصحافيين ومراكز البحث للكتابة وتنظيم الندوات وورش العمل لتعليم وتعميق "الولاء الوطني الضعيف" في موجة انتهت بالجميع إلى تكريس ثقافة مفعمة بالتحريض والانفصالية.

لا يمكن قراءة ما يجري اليوم سوى أن هذا البلد الذي تُرك لسنوات تحت رحمة مصالح النخبة والفساد، ها هو يُترك اليوم لطابور من المنتفعين الذين يسوقون بضاعة فاسدة تقول إن اليمني ليس وطنيا وإنه يحتاج إلى جرعات في الولاء.

هكذا مضت الموجة وهكذا اختزل هؤلاء الوطن والدفاع عنه بالحاكم ومصالح الطغمة والحاشية المقربين، لتصل الحماسة بالبعض إلى الاتجاه إلى المدارس لتسويق ثقافة أن انتقاد الحاكم وإخفاقاته سلوك ينطوي على نزعة غير وطنية ودليل على "ضعف الولاء".

أعتقد أنه ما كان لهذه الموجة أن تظهر إلى العلن، وما كان لحنفية المال الرئاسي أن تغدق عليها بهذه الصورة لولا أن النظام وجد في قضية "الولاء الوطني" شعار أزمة مبتكرا لإقناع الشارع بأن مشكلات البلد التي صارت تهدد مصالح النخبة ليس إلا "ضعفا في الولاء الوطني".

يجري اليوم تبديد فاضح لموارد البلد في معركة "الولاء"، فيما النيات لا تبتعد كثيرا عن تحويل البلد والجيل إلى مجتمع للعبيد مسلوبي الحرية، بل وإلى آلات جامدة مبرمجة تفكر كما يفكر النظام وتردد ما يقوله، بل وتسبقه في ابتكار الأحكام الجاهزة وتسويق ثقافة التخوين.

إدارة بالأزمات

عندما يطغى الاستبداد تصير الوطنية آخر ملاذات الحاكم المستبد. ولأن النظام أخفق في حل الأزمة الجنوبية واحتواء تداعياتها الخطيرة، انبرى جهابذته في إنتاج شعار مثير للجدل غطى على تفاعلات الأزمة التي بدت مؤخرا خارجة عن السيطرة، وهكذا اختبأ النظام بفساده وإخفاقاته مرة أخرى، لكن هذه المرة تحت عباءة "ضعف الولاء الوطني".

المشكلة ليست بسيطة كما سيظن البعض، فاليوم صارت هذه العباءة شعارات للتعبئة، بل أكاد أجزم أن ما يسوق من تحت عباءة هذه الشعارات أخطر بكثير مما هو ظاهر، فهذا الإبتكار النخبوي يقود اليوم حملة تعبئة منظمة استعدادا على ما يبدو لحرب قادمة لم يتوفر لها بعد ما يبررها.

لعل التفسير الأقرب لذلك هو أن النظام الذي صار يتحرج من "خطاب الحرب"، وجد في هذه الشعارات بديلا لملء الأفواه التي بدأت تلوك أحاديث شتى عن الأزمة وفشل النظام في إدارة البلد، وركن بالمهمة إلى "فريق التوريث" الذين التقطوا الفرصة لتسويق تجارة رديئة نيابة عن الصقور، في محاولة لإثبات الوجود وربما لقلب الطاولة على الحرس القديم.

الثابت أن ماكينة المال الرئاسي لم تواجه المشكلة الحاصلة في البلد قدر ما اتجهت لإنتاج أزمة بالغة الخطورة، فهي اليوم بصحفها ومناشيرها وملصقاتها وشعاراتها وأعلامها تغزو البيوت والشوارع والمساجد والمدارس، وصارت تتبنى في جلسات القات مبادرات لها قوة القانون.

على أن البعض يعتقد أن ليس لهذه الموجة تأثير مباشر على المدى القريب، لكنني أرى أن دورانها في حلقة محددة سلفا حوّلها إلى منابر تعبوية، وعلينا لذلك أن ننتظر ما هو أدهى وأمر، فترمومتر "الولاء"، وإن أريد له الآن أن يصير الشماعة التي تعلق عليها الأزمات، سيلعب تاليا –شاء هؤلاء أم أبوا– دورا كارثيا في معادلة الفرز الاجتماعي والمناطقي والمذهبي.

علينا فقط أن نتابع ونحلل بروية ما يدور اليوم في المدارس والمساجد والأندية والفعاليات الشبابية والرياضية ووسائل الإعلام الحكومية وخطب المسؤولين لنعرف ما وراء الأكمة.

فعندما يكرس خطاب "تعميق الولاء" مقابل التخوين للآخرين لدى شرائح معينة في منطقة ما، فذلك لا يعني سوى أن وراء الأكمة ما وراءها. وعندما تظهر مؤسسات خطابات "الولاء" في أجواء أزمة، فذلك لا يعني سوى تكريس لماكينة التخوين، وتعميق لمشاعر الانقسام الوطني.

إن نشاطات تعبوية كهذه لا شك ستفاقم الأزمة، وأكثر من ذلك أننا سنأتي قريبا على جيش جرار من المنتفعين وأصحاب المصالح والمتعيشين من الأزمات قد انضموا إلى طابور المنتفعين الذين ما انفكوا ينهبون موارد البلد وتوجيه مؤسساته لخدمة مصالح النخبة.

على الجميع أن يدرك أن "البربوجاندا" العاصفة بالشارع اليوم تؤسس لشرخ عميق في المجتمع، فعندما توزع الأعلام والملصقات والندوات شمالا، فيما تترك المحافظات الجنوبية لمصيرها، فإن النتيجة لن تكون سوى فرز اجتماعي وسياسي في أبشع صوره.

قراءة خاطئة

سمعنا أن جلسات نقاش أدارها أركان النظام في الفترة الماضية لتشخيص الأزمة الجنوبية، لكن المشكلة أن البعض لم يبادر إلى خلع نظارته ليرى بوضوح ما يدور، فكيف أمكن لهؤلاء الاقتناع بأن الأزمة اليمنية تكمن في "ضعف الولاء الوطني"..؟ وكيف أمكنهم التشكيك بولاء اليمنيين وإفراغهم من أية عقيدة بحب الوطن؟

لقد جافى هؤلاء الحقيقة عندما لم يفكروا أن الوطنية تعني أن يجد الإنسان حقوقه وضالته تحت سقف يلم الجميع في سياج المواطنة المتساوية واحترام الحقوق والواجبات وسيادية القانون، وأن ينعم المواطن بالأمن والأمان والتعليم والتطبيب بحيث يصير الوطن سياجا لحماية مصالح كل أبنائه، لا أن يصير الوطن والشعب حراسا لمصالح النخبة.

إن كان في الأمر ضعف في الانتماء وحب الوطن وتاريخه وحضارته وقيمة، فكيف لم يفهم هؤلاء أن السماح للوبي السعودي بالعبث بمناهجنا الدراسية وتحويلها إلى مناشير وهابية، كان سببا في انسلاخ الجيل الجديد عن تاريخه وقيمه وتراثه الديني والثقافي..؟ وكيف لم يصنفوا قضية السماح لهذا اللوبي بالعبث بحياتنا وثقافتنا وقيمنا في دائرة الخيانة الوطنية؟

كيف لم يدركوا أن من الخيانة الوطنية التعامي على الاعتداءات المتكررة على سيادة البلد وترك الحدود مفتوحة لطرف ما انفك يعبث بالقرى الحدودية لرسم خارطته الأمنية، فيما يروع الآمنين بماكينة السلاح والمال والتحريض والتخوين والتكفير والممارسات العنصرية..؟ وكيف لم يفهموا أن ترك البلد مفتوحا أمام محاولات نقل تجارب محاكم التفتيش السلفية من الجوار إلى اليمن، إزاحة للدولة ومؤسساتها، وخرق للقانون، ودفع بالبلد إلى مزالق الفتنة والصراع الداخلي؟

كيف لم يعرفوا أن جيلا نشأ على موجات نهب منظم للأراضي والثروات، ولم يعرف من الدولة سوى نافذين يهيمنون على السلطة والثروة، ويصادرون أحلام الجيل في الحياة والعيش الكريم؟

ثم كيف صار "الولاء الوطني" مشكلة مجتمعية امتدت إلى قادة الرأي والصحافيين والصحف التي واجهت بالتزامن موجة تضييق بالغة القسوة بعدما تحولت وزارة الإعلام إلى جنرال لمصادرة الحريات والمنع، وحاجب لتقديم الشعراء والمتملقين؟

وهل من الوطنية أن يترك المجال مفتوحا لأفراد ظنوا أنهم أوصياء على البلد ومستقبله وأخذوا يشرعنون لكل ما يؤدي إلى تكبيل حرية التعبير وفرض القيود على حرية الصحافة، في حين تخضع مشاريع وسائل الإعلام المستقلة لماكينة المال الرئاسي التي حولتها مناشير للتسريبات؟

وماذا بعد؟

على النظام وطغمته وكذلك "فريق الأزمات" أن يدركوا أن المشكلة اليمنية تكمن في شعور الناس بغياب العدالة وتلاشي آمال التغيير، وأن ما يدور في المحافظات الجنوبية تعبير عن رفض الناس للفساد والهيمنة وغياب المشاركة، ورفض لآلة القمعية التي ما برحت تصادر لقمة العيش والحريات وتنتهك الممتلكات، بل وتصادر حق المواطن في الحلم بالعيش الكريم.

عليهم أن يدركوا أن الناس سئموا الوعود الكاذبة والفشل الذي طال أمده للنظام في إدارة شؤون البلد، كما سئموا أن يظلوا يدفعون ثمن إخفاقات هذا النظام الذي فشل حتى في استيعاب دعم دولي لمشاريع تنموية كان يمكن أن توفر فرصا لليمنيين لإحداث تغيير ما في حياتهم.

على النظام أن يعرف أن "البربوجاندا" الإعلامية بقوالبها وأنماطها الجامدة والعتيقة التي ما انفكت تسوق تهم التخوين، لم تنتج جيلا متماسكا قدر ما عمقت الشرخ الاجتماعي، وأن الخطاب الإعلامي المتملق وتسمية الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية، وتغليب وجهة نظر النظام على كل شيء قد بلغ حده في تنفير الناس وصم آذانهم، فيما لا يزال الجهاز الإعلامي مصرا على المضي في سياسة تشويه الوعي الجمعي بخطابه الفج الذي تجاوزه الدهر، ومساعيه لإقناع الناس بالانصياع إلى حملاته لتاليه الحاكم والدفاع على مصالح النخبة.

إن ظهور التحالفات والخروج إلى الشوارع والتعبير عن الضيق بشعارات انفصالية لم يكن سوى تعبير عن شعور الناس بأنهم صاروا تحت رحمة طغيان القوة وافتقاد وسائل الدفاع عن الحقوق، بل وتعبير عن حاجة الناس إلى التغيير تماما كما هي تعبير عن حيوية الشارع وقدرته على الوقوف بقوة في وجه العواصف.

وليعرف النظام وأركانه أن الشارع الجنوبي ما كان ليخرج في تظاهرات تدعو إلى استعادة دولة الجنوب وترفع العلم الشطري إلا لافتقادهم سقف المنزل الذي يؤويهم ويحمي حقوقهم، ويوفر لهم الأمن والأمان، ويقودهم إلى المستقبل.

لا شك أن الأزمة كبيرة ومتشعبة، وعلاجها يمكن أن يتحقق، لكنني أكاد أجزم بأن ما يمارسه النظام وفريقه القديم والجديد ليس إلا سيرا في الطريق الخطأ.

الزاحفون

سلمى أحمد ضيف الله
Salma.dhaifallah@yahoo.com

عندما يذبح "الوطن" أبناءكم ويستحيي نساءكم، فهو ليس بوطن! عندما يتحول "الوطن" الكبير إلى جحر تختبئ بداخله الأفاعي متحينة الفرصة كي تلدغ أبناءها، فهو ليس بوطن! عندما تصبح دية مرآة سيارة مرسيدس حياة سائق باص، فهو ليس بوطن!

هذا ليس "وطناً" حين تصير رقبة سائق باص، أبى القدر إلا أن يكون أحد أبنائه، ملاذاً سهلاً لجنبية رجل "أرعن" منحه هذا "الوطن" سيارة مرسيدس آخر موديل مقابل فتات خبز –إن وجدت– لملايين البشر في هذا الوطن، هذا الوطن الذي يعطي بلا مقابل للمسؤولين وأصحاب النفوذ، ويأخذ بلا مقابل كل شيء من أفواه الجائعين وسائقي الباصات.

هذا الأرعن –إن جاز التعبير– كان يتنزه في شارع الخط الدائري، الخميس الماضي، وكأن الشارع هو شارع "الوالد"، معتقداً أنه يتنزه في الشانزليزه الذي لا يعرفه إلا هو وأمثاله. هذا المسؤول أو ابن المسؤول أو ابن "الناس" كان يقود سيارته مترنحاً بها شمالاً ويميناً، وكأن المارة من حوله حشرات. ومثلما كان القدر أعمى الخطوات فقد احتك بسيارته الراقصة باص أجرة خط جولة تعز –الجامعة، وكان من الوارد أن يحصل التصادم، ولكن المتسبب الرئيسي كان صاحب المرسيدس، وطبعاً كسرت المرآة الجانبية لسيارته المدللة. "أوه لا لا!".

جن جنون ابن "الناس" وتوقف بسيارته وسط الشارع بشكل جنوني، وترجل متوجهاً نحو سائق الباص يسب ويشتم أمام ذهول الناس في الشارع والركاب في الباص، ولم يكتفِ بذلك، بل امتدت يداه إلى السائق وأشبعه ضرباً بل ومنتزعاً شعر رأسه بأصابعه الناعمة، هذا السائق الذي لا يتجاوز عمره الـ20 عاما!

نزل الركاب جميعهم من الباص، عداي وامرأة مسنة، محاولين تهدئة هذا "الأرعن" وإقناعه بأن ما حصل لا يستحق استعراض عضلاته بهذا الشكل المهين، وإن كان الخطأ هو خطأ السائق، فليعوضه مادياً. لكن هيهات أن يهدأ هذا الذي وهبه الله قوة في البدن وضعفاً في العقل، عكس السائق الذي لم يجرؤ حتى على الكلام، واكتفى بالنظر إليه بعينين خاويتين مثل معدته، فقد أدرك مسبقاً أنه في وطن لا يحمي أمثاله من الزاحفين على الأرض من أجل لقمة العيش!

قام "الأرعن" باستعراض عجيب قلما نشاهد مثله بين الرجال، حيث قام بمداعبة شعر رأسه قائلاً بغنج عجيب "ماشي.. ماشي. ما عد أتحركش من هانا إلا لوما أوريه هذا الـ(...) هو وحقه العشة!".

حينها طلب بعض المارة من السائق أن يقود الباص بسرعة ويرحل ويتفادى هذا المغنج، فلا فائدة من التفاهم مع رجل تنقصه في الأصل أية رجولة، كما وأنه ليس بحاجة إلى مبلغ التعويض على ما يبدو.

وبمجرد أن شغل السائق المحرك حتى قفز "المغنج ابن المغنج" وأخرج جنبيته وغرزها في رقبة السائق أمام أعيننا، بل وصل به الإجرام أن تعلق بنافذة الباص وهو يسير وأخذ يوجه ضربات متلاحقة من جنبيته إلى السائق الذي اضطر إلى الجلوس في الكرسي المجاور لكرسي السائق وأخذ يقود الباص بيده اليسرى فقط، محاولاً قدر المستطاع أن يتفادى الطعنات، بينما الـ"دم بوند" يكيل إليه الطعنات مهدداً بقتله حتى ولو حاول الهروب، رافعاً جنبيته في وجهينا أنا والمرأة المسنة صارخاً فينا كالمسعور كي نكمم أفواهنا.

أن تكون في وضع كهذا.. أن يحاصرك الموت.. أن تشعر أن حياتك لا تساوي حياة نملة.. أن تنتظر أن تزهق روحك بجنبية رجل لأنك لا تمتلك واحدة مثلها.. أن يمتلك شخص الحق في إنهاء حياتك لأن هذا الوطن منحه هذا الحق.. أن وأن وأن.. لهو منتهى الاستفزاز والسخرية!

كم ودعت أحبتي وهم على فراش الموت، لكني لم أشهد قط ذبح إنسان وكأنه نعجة، ولم أرَ استخفافاً بآدمية إنسان بهذه الطريقة الفجة مثل ما يحصل في هذا "الوطن"!

بعد ذلك الاستعراض الدامي، وبعد أن وصلنا إلى طاقم النجدة بعد أن سقط الـ"دم بوند" من على الباص، واستنجدنا بهم مؤكدتين لهم أنا والمرأة الأخرى "أن دم هذا السائق في رقبتكم!".. ملأتني الأسئلة واستفزتني.. هل من حق أصحاب السيارات الفارهة أن يقودوا بتلك الطريقة الجنونية وسط شارع مزدحم بالمارة؟ هل من حق أبناء الذوات والمسؤولين أن يوسعوا الآخرين ضرباً فقط لأنهم عيال "ناس" أما البقية فهم عيال "..."؟ هل من حقهم أن يذبحوا الناس بالجنبية كالخرفان؟ هل من حقهم أو من كان أن يحملوا السلاح في وطن نصفه لا يفكر إلا حين ينام؟ لا أدري!

قيل لي في الفرزة عندما ذهبت للاستفسار، إنه تقرر أن يذهب سائق الباص وصاحب المرسيدس إلى قسم الشرطة، لكن النجدة لم تفلح في إجبار صاحب المرسيدس على الحضور إلى قسم الشرطة، وبذلك ضاع حق سائق الباص مثلما يضيع كل من يدخل قبو هذا "الوطن"!

■ الحديدة - عبدالرحمن رامي:

بعد مضي أسبوعين على تدفق السيول الجارفة على قريتي "المرشدية وأبكر الجاح" بوادي زبيد بالحديدة، كانت قناة صغيرة في قرية المرشدية -استحدثها المزارعون لتصريف السيول- مستمرة في الجريان عبر القناة. لقد شهدت هاتان القريتان سيولاً قوية جرفت المنازل الطينية الواقعة أطراف "المرشدية"، وسببت في تصدع المنازل الأسمنتية، وخلطت أشجار المانجو بأوراق الموز.

أصابت السيول عشرات المنازل المبنية باللبن، أغلب تلك المنازل يملكها مواطنون من الطبقة المسحوقة. وخلفت السيول أضراراً بالغة في الممتلكات والمساكن، ويلجأ عشرات من ذوي المنازل المهدمة مذاك الوقت في العراء، وبعد فترة انتقلوا إلى مخيمات تبرعت بها منظمة الصليب الأحمر.

ما حدث في وادي زبيد هو مأساة إنسانية حقيقية. فالمنظمات والجمعيات الخيرية لم تصل إلى المتضررين من السيول إلا بعد مرور 14 يوماً على وقوع الكارثة، ولم تحصل الأسر المتضررة سوى على مساعدات بسيطة.

مراسل "النداء" في الحديدة طاف المناطق والأماكن المتضررة من السيول، والتقى عدداً من الأهالي والمهتمين ومسؤولي السلطة المحلية في المديرية والمختصين.

مطالبات للسلطة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الجهات المختصة التي لم تؤدِّ واجبها مما ساعد السيول على إلحاق أضرار كبيرة في المنازل والأرض والآن تشريد الإنسان

مأساة المتضررين من كارثة السيول في زبيد مستمرة والمنظمات غير متعاونة

بالنسبة للسكان الملتزمين بأداء الصلوات في المسجد، فقد شعروا بتقصيرهم الديني وبمأساة المتديّنين. فهم يتحسرون على تخلفهم عن ارتياد الجامع لنحو 20 فرضاً. لقد أغرق السيل كل محتويات المسجد، ودمّر غرف المجاري ودورات المياه، وتلف وأصيب المبنى بتصدعات.

وفي حالة المقبرة الخاصة بموتى قرية المرشدية، ينقل أهالي القرية أن السيول تسببت بنبش عدد من القبور، 5 منها كانت لموتى حديثي الدفن، إذ بدت جثثهم واضحة، إحداها لطفل بدت على جثته بعض التمزقات. جميع تلك الجثث، التي مازالت محفوظة نوعاً ما، أعيد دفنها في اليوم التالي بعد توقف "السيل".

أسرار الحاجز رقم 2

بعد تجولنا في الصباح الباكر الأحد 5/9 في قريتي "المرشدية وأبكر الجاح" لجمع تفاصيل الضرر الذي لحق بهما بداية من المرتفع الشرقي والجنوبي بـ4 أمتار إلى 15 متراً، التقينا كلاً من الشيخ أحمد حسن الشدي، والعاقل عبدالله غالب دوار، وأحد الأعيان وهو عبدالله علي هبل، حيث أجمعوا ومع عدد من السكان المتضررين هناك، أن السيول التي جرفت منازلهم ودمرتها وأتلفت أراضيهم الزراعية بما فيها من معدات وأشجار مثمرة، جراء رفض رئيس جمعية المنصوري وحارس الحاجز رقم 2 إغلاق قناة المنصوري المائية التي يتدفق منها السيل نحو القريتين.

ووصف الشيخ الشدي ما حدث لعزلة "المرشدية وأبكر الجاح" بأنه "نكبة"، وقال: "قام المزارعون عمال "السحاري" بعمل "حجاية"، والحجاية تلك جذوع الخشب التي توضع في بوابة "جسر الدغيشية"، وبعلم رئيس الجمعية وموافقته. وهي طريقة قديمة للري لدى مزارعي الوادي، وتتعلق بمشكلة لم يوضع لها حلول من رئيس جمعية المنصوري منذ بداية تأسيسها عام 2003، ولم تضع لجنة التصاميم التابعة للبنك الدولي والمنسقة مع وزارة الزراعة والري ممثلة في الهيئة العامة لتطوير تهامة -المنطقة الجنوبية، حلاً لهذه المشكلة، ما يتطلب من المزارعين القيام بعمل "الحجاية" في بوابة "جسر الدغيشية"، ويشترط عندما يزيد منسوب المياه أن يقوم رئيس الجمعية والحارس بإغلاق "قناة المنصوري" كي يتسنى للمزارعين إبعاد "الحجاية".

وأضاف الشدي: لكن رئيس جمعية المنصوري أحمد سليمان لاشي، والحارس في الحاجز رقم 2 عبدالله طاهر لاشي تعمدا هذه المرة إغراق العزلة كاملة، وإلحاق الضرر الفادح بأراضيها الزراعية وممتلكات سكانها بسبب رفضهم إغلاق قناة المنصوري المائية، مغلبين مصالحهما الشخصية الضيقة على مصالح عامة المواطنين.

جبريل مدعو للنزول..!

حاول أحمد الشدي مع بعض المواطنين أن يفعلوا شيئاً لحماية القريتين من جرف السيول، فأسرعوا إلى الحاجز رقم 2 بداية القناة، وطلبوا من رئيس الجمعية والحارس إغلاق القناة التي يتدفق منها السيل بغزارة نحو القريتين، لكن دون جدوى.

ويقول الشدي: رفض رئيس الجمعية ومعه الحارس أن يغلقا القناة تفادياً لحدوث "كارثة"، وأجاب على طلبنا بكل تبجح وسخرية: "لو ينزل جبريل ما أغلقت القناة، ولتُجرف القريتان بكل ما فيهما من بشر ومنازل ومواش وممتلكات، هذا لا يعنيني، وأنا صاحب حق في هذا الأمر: ري أرضي بطريقتي".

عند وصولنا إلى الحاجز رقم 2 لم نجد الحارس ورئيس الجمعية لمعرفة رأيهما تجاه حادثة السيل، والمتهمين فيها من قبل السكان بالتعمد الواضح لإغراق القرية. كان المشهد العام للوادي حيث مجرى السيل "مخيفاً" في تضاريسه واتساع مساحته، ومازال الماء ينساب في وسطه قليلاً، حيث انقطع من المنشأ، ما جعل شخصاً يتخيل حجم السيول التي نزلت على "المرشدية وأبكر الجاح" أثناء تدفقها من الحاجز.

إجراءات الأمن والسلامة

في كثير من الكوارث الطبيعية المختلفة في اليمن التي تحدث بين لحظة وأخرى، وبسبب ضعف إمكانات الدولة أو انعدامها في كثير من المناطق الحضرية والريفية، ستجد أن المواطن هو "رجل الدفاع المدني" الأول أثناءها، يدفع عن نفسه والآخرين "الخطر" بعلم أو بجهل -على الأقل من كل ذلك- للخروج بأقل الخسائر الممكنة.

يقول شيخ عزلة "المرشدية وأبكر الجاح" أحمد الشدي: عندما رفض رئيس جمعية "المنصوري" والحارس إغلاق القناة المتدفقة منها السيول، كنا قبل الخامسة فجراً قد نادينا على السكان محذرين عبر مكبرات الصوت في المسجد أن يقوموا بإجلاء القرية تماماً واللوذ بأبنائهم فوق مرتفعات ترابية هي بالأقل شبه آمنة. وبينما أنا ومن معي من عائدين إلى القرية بعد فشلنا في إقناع رئيس الجمعية والحارس بإغلاق القناة، ونحن على مقربة من القرية وفي تمام الساعة السادسة والنصف لم يمهلنا الحاجز رقم 2 كثيراً لإجلاء القرية، إذ فاضت مياهه الجارفة نحو القرية بقوة، وخلال قليل من الوقت كان قد غمرها تماماً، وتسبب بكل ما ذكر من أضرار مختلفة بممتلكات المواطنين، ولم نعد نرى السكان إلا وهم يحملون أطفالهم مغمورين بالمياه في أحواش المنازل والشوارع -خاصة النساء- يلتزمون الأماكن الأقل ارتفاعاً لمنسوب المياه، وسط ذعر وصراخ وبكاء وقلق تملك الجميع على الأبناء بالأخص، أما الممتلكات فقد صارت في هذه اللحظة إلى جانب سلامة الأرواح شيئاً عادياً.

وأضاف: استمر السيل يغمر القريتين ويجرف الأراضي الزراعية والأثاث والأدوات، ويدمر المنازل الأسمنتية، أما الطينية فقد مسحها تماماً، ويهدد حياة السكان. ولم يستقر الوضع من الحاجز رقم 2 حتى "المرشدية وأبكر الجاح" حتى الخامسة مساء. وخلال الوقت الممتد ما بين نزول السيل في الـ6 صباحاً وحتى الـ5 مساءً، كنا قد جمعنا عدداً من الشبان بمناجلهم، واتجهنا نحو الحواجز الترابية القريبة -يغمرنا الماء- حيث قمنا بهشمها محدثين فتحات لتصريف مياه السيول والتخفيف منها على القرية التي أوشكت على الدمار تماماً. وكان لنا التوفيق.

الأمن لم يعرف طبيعة عمله

أجمد حسن الشدي أحد المتضررين ووكيل متضررين آخرين من أبناء عزلته، قال: عند الـ9 صباحاً والسيل يجرفنا ومنازلنا وممتلكاتنا ونحن في هذا "الخطر الجسيم"، أبلغنا عمليات أمن محافظة الحديدة، ولم تحضر إدارة أمن زبيد لإنقاذنا من "الخطر" المحدق بنا سوى على شكل طقم عسكري به 8 أفراد بقيادة المقدم وليد مقبل.

وأضاف: اتجه الطقم العسكري نحو الحاجز رقم 2، وهناك عجز ضابط الأمن عن إغلاق القناة مصدر "الخطر"، حيث وجد حشداً من المزارعين أنصار أحمد سليمان لاشي المتواجد هو أيضاً في الموقع، رافضين إغلاق القناة.

وقال الشدي: حاولت مع الشباب مرة أخرى لتخفيف حدة "الخطر" المحدق بالقرية، فتوجهنا نحو الحاجز رقم 2 في الـ4 عصراً، قمنا بتحول المياه نحو الوادي لمدة ساعة وبموافقة رئيس الجمعية أحمد لاشي نفسه، حيث وهو من رفض ذلك منذ الصباح الباكر، وأثناء غرق القرية، بعد أن خف منسوب السيول وافق على تحويل المياه تجاه الوادي وإغلاق "قناة المنصوري"، وها هنا أكبر دليل على سوء نواياه.

وأضاف: أمست القرية في ظلام حالك لا تتوفر مياه للشرب أو كهرباء، أو مواد غذائية، بل مجرد بيوت وشوارع يغمرها "السيل" ومدمرة، ووضع مأساوي، وحالات نفسية سيئة جداً، لا يدري الناس كيف يقضون هذه الليلة الطويلة على أنقاض دمار، وبحالة جوع وظمأ لعدم توفر طرق آمنة للدخول والخروج من وإلى القرية.

"أبكر الجاح" الأكثر تضرراً

وقال السكان الذين التقتهم "النداء" في قرية "أبكر الجاح" التي لا يفصلها عن "المرشدية" سوى حوالي 600 متر، إن قريتهم هي الأكثر تضرراً ودماراً جراء جرف السيل المتدفق من الحاجز رقم 2، حسب قولهم.

وأضاف عادل عيسى أحد المتضررين في "أبكر الجاح": قريتنا تقع في منخفض عن مستوى سطح الأرض، ولا يوجد لها مخارج لتصريف المياه، ما جعلها أكثر غمراً بالسيل، ولقد أصيبت المنازل بها بدمار أكبر وخسائر أكثر، وحيث المتسبب في غرق القريتين معاً هما اللاشي رئيس الجمعية وحارس الحاجز رقم 2، فلو كانا أغلقا القناة لانحصر الضرر في "المرشدية" فقط، ولم يصل إلى "أبكر الجاح"، لكنهما اشتركتا في الدمار والغرق والخسائر مع أن الثانية خسائرها أكبر، حيث السيول استمرت بالتدفق نحوها ولم يحدث أي تدخل لإغلاق قناة المنصوري.

صرف خيام للإيواء

وأفاد الشدي بأنه توجه في نفس الليلة إلى مديرية زبيد

←

لمناشدة محافظ الحديدة، الذي وجه المجلس المحلي في زبيد بصرف 15 خيمة لإيواء المتضررين، "قمنا بتوزيعها على السكان الأشد تضرراً جراء جرف السيول، خاصة أصحاب البيوت "الطينية" التي محاها السيل وجرف محتوياتها من أثاث وأدوات".

تجدر الإشارة إلى أن هذه الخيام التي وزعت على المتضررين مصنعة للأغراض "العسكرية"، إذ لا تتناسب وطبيعة الطقس في المنطقة، ولا تصلح سوى للمناطق الباردة، والسكان هناك لم يستخدموها سوى لحفظ أغراضهم الشخصية، أما أن يؤوون بها نساءهم وأطفالهم فمن الصعوبة ذلك لشدة حرارتها، فمدة 10 دقائق من الوقت لا يستطيع الشخص قضاءها في هذا النوع من الخيام –طبقاً للسكان.

الهلال الأحمر ولجنة حصر الأضرار

وقال السكان في "المرشدية": اليوم التالي من حدوث السيل، وصل الهلال الأحمر اليمني من مدينة الحديدة، وقام بتوزيع بطانيات وفرش وأدوات مطبخ، لكنه لم يستطع الوصول إلى قرية "أبكر الجاح"، حيث مازال يغمرها السيل ولا توجد بها أي مخارج لتصريفه، ما أعاق وصوله لمساعدة المتضررين حسب قولهم.

وأضافوا: في اليوم التالي أيضاً، نزلت لجنة حصر الأضرار التي لحقت بهم جراء جرف السيل، لكن زهرة محمد المعمري، وهي امرأة عاجزة، قالت لـ"النداء": إن لجنة حصر الأضرار لم تعتبر بيتها "الطيني" الواقع في طرف القرية، وهو من المنازل التي بدأ السيل بجرفها، والذي أصيب بتصدعات وجرف لأجزاء منه، وصار في وضعية السقوط، لم تعتبره اللجنة منزلاً متضررا.

وأضافت زهرة: غمر السيل منازلنا وجرف أدواتنا وأشياء معيشتنا، وأنا امرأة عاجزة وفقيرة مع هذه الأرملة (تشير إلى ابنتها) أصبحنا لا نملك لا الغذاء ولا قيمة الغذاء، نذهب إلى "المفرق" نستجدي الناس المال الذي نوفر به الغذاء. مُعيبة على الجهات المعنية "عدم توزيع معونات غذائية كافية للفقراء المتضررين في هذه الظروف" حسب قولها.

وأضافت: أتمنى من لجنة حصر الأضرار في مجلس محلي زبيد أن تعاملني بضمير وتعيد النظر في وضعي بإنصاف، حيث وبيتي آيل للسقوط، مناشدة الحكومة "القبض على الجناة المتسببين في إغراق قرية "المرشدية" وحبسهم.

تبرعات غذائية

وذكر شيخ عزلة "المرشدية" أحمد الشدي: إن الجهة الوحيدة التي أغاثت المتضررين بمواد غذائية هو حميد خليل مندوب المحافظة بمدينة زبيد، حيث قام بإيصال ما عدده 570 قطعة من الأرز، قمنا بتوزيعها على السكان برغم وجود نقص في تغطيتهم جميعاً بهذه الكمية المحدودة.

الأمن يعجز عن ضبط المتهم في إغراق عزلة المرشدية بوادي زبيد في موقع الحاجز رقم 2 ولا يعتبر تقرير الهيئة محتويا على "العنصر الجنائي"

ذكر الشيخ أحمد الشدي شيخ عزلة "المرشدية" المتضررة من السيول في موقع الحاجز رقم 2 بوادي زبيد، أن ضابط الأمن في إدارة أمن زبيد بعد توجيه من عمليات أمن محافظة الحديدة، تحرك إلى موقع الحاجز المائي، حيث بلاغ السكان بتعرضهم للغرق واجتياح السيول لمدة 10 ساعات، دون مبالاة من قبل من وصفوهم بنافذين على القانون –حسب قوله.

وقال الشدي: إن ضابط الأمن والطقم العسكري الذي يقوده في المهمة عجز عن اتخاذ أي إجراء أمني في ضبط المتسببين في غرق العزلة أو إغلاق القناة المائية المتدفقة منها السيول بطريقة مخالفة للقانون ولنظام الري الزراعي، للحد من الأضرار والخسائر التي لحقت بهم، أثناء اجتياح السيل لهم منذ الـ6 صباحاً وحتى لحظة حضوره بعد بلاغ السكان، حيث تواجد في موقع الحاجز متأخراً الساعة الـ11:30 صباحاً، وقد حدثت أضرار جسيمة بالأراضي والمنازل والممتلكات، غير أنه وقف عاجزاً عن اتخاذ أي إجراء أمني والقيام بواجبه في حماية الأرواح والممتلكات وضبط الجناة.

وطبقاً للسكان فقد مكث ضابط الأمن مع الطقم العسكري في موقع الحاجز رقم 2 لمدة ساعة، قبل أن يعود إلى مدينة زبيد دون اتخاذ أي إجراء أمني أو قانوني، وهو رجل الأمن المفترض به حماية المواطن من المخاطر والاعتداءات في مختلف الظروف.

"جسر الدغيشية" وتبريرات السلطة بالقضاء والقدر

الأحد قبل الماضي، كانت السيول التي جرفت عزلة "المرشدية" بوادي زبيد، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 5000 نسمة، والمتهم بها "نافذون" طبقاً للسكان، قد مر عليها أكثر من 11 يوماً، حيث أخذت الأرض بالجفاف، لكن المتضررين من السكان المطالبين بالقبض على المتهمين والتحقيق معهم، لم تحرك السلطات ساكناً حيال القضية، وإنصافهم في ما اعتبروه "قضية جنائية" يعاقب عليها القانون.

وجاء في "تقرير الهيئة العامة لتطوير تهامة –المنطقة الجنوبية"، الذي حصلت "النداء" على نسخة منه، "أن إقامة عمل "الزبير الترابي" بذلك الحجم الكبير أمام الحاجز من قبل "جمعية المنصوري" الريان يمثل "غاية في الخطورة" على الحاجز، ويعمل على دفع أكبر كمية من المياه داخل القناة تزيد على سعة حجمها، يعرضها والقرية المجاورة "لخطر كبير"، كذلك الامتناع عن فتح المصافي وتنقيص بوابات قناة المنصوري لتقليل كمية المياه المارة داخل القناة، ورفض رئيس جمعية المنصوري السماح للمواطنين المتواجدين بالحاجز بفتح المصافي وتنقيص بوابات قناة المنصوري لمنع وتجنب حدوث أضرار".

وأضاف التقرير أن قيام المزارع محمد سعيد سحاري بعمل "حجاية" من الأخشاب والأعشاب على المسقط رقم 2 أدى إلى تحويل كمية كبيرة من المياه في اتجاه الأراضي الواقعة أعلى قرية "المرشدية ومحوى أبكر"، مما أدى إلى حدوث أضرار في عدد من منازل تلك القرى لم يستطع معرفة حجمها والوصول إليها لانقطاع الطريق وحلول الظلام.

وقال مدير أمن زبيد بخصوص تقرير الهيئة العامة لتطوير تهامة إن التقرير ليس فيه "العنصر الجنائي"، بل "العنصر المدني"، وعلى المتضرر اللجوء للقضاء.

أما أمين عام المجلس المحلي بزبيد نجيب هارون، فقال إن القضية "مدنية"، وأضاف موجها عبارته نحو الشدي : "الشيخ هناك من هول الصدمة، أصيب بالهلوسة".

وبالرغم من أن الأمين العام لمحلي زبيد كلف مدير المنطقة الجنوبية لتطوير تهامة بإعداد تقرير للمجلس المحلي، واصفاً حدوث أضرار كبيرة في كل من قرية "المرشدية وأبكر الجاح" بوادي زبيد بفعل الفيضانات، إلا أنه عاد ليصف الحادثة بأنها "ثلاثة منازل" من اللبن اصطدمت بالسيل فساحت، ولا يوجد أي أضرار أخرى بالمنازل الطينية والأسمنتية.

وقال هارون : السيل قضاء وقدر، وحدث هذا السيل على بعض المنازل الطينية التي حصرناها وسوف تعوض تعويضاً عادلا، فقام البعض من السكان بانتهاز فرصة السيل والادعاء بالضرر في منازلهم. هذه المنازل هكذا بها تشققات من أكثر من 20 عاماً، حسب قوله.

وأضاف: على الصحافة ألا تصدق هؤلاء المدعين الضرر في حادثة السيل أو الشيخ الشدي، وقد عملنا كل ما يجب عمله من حصر الأضرار وتوزيع المساعدات للسكان، التي ذكر أنها أرز وفرش وبطانيات وأدوات مطبخ، وكل من تعرض لأضرار السيل سوف يعوض تعويضاً عادلاً. نافياً اتهام السكان وعنهم الشدي بأن يكون في تقرير "الهيئة" الذي كلفها بإعداده عن حادثة السيل في موقع الحاجز رقم 2، أي "عنصر جنائي" كما وصف التقرير بـ"الذي لا يعتد به لدى أي جهة"، وبأنه ليس سوى تقرير أولي مجرد من الأهمية.

رأي النيابة في تقرير "الهيئة"

قال عضو النيابة الابتدائية في زبيد عبدالرزاق محسن حلبوب، ممسكاً بالتقرير وملوحاً "بالحبس" لمراسل "النداء" إذا ما قام بتناول القضية من زاوية أخرى: "أستطيع أن أطلعك على رأيي حول التقرير كصحفي، لكن عليك أن تعود لي في الغد لمعرفة ذلك".

وأضاف حلبوب: التقرير كما يبدو يحتوي على "عنصر" يحتاج التمعن فيه ما إذا كان "جنائياً" أم "مدنياً"، ولكن أستطيع أن أطلعك على وجهة نظري كعضو نيابة من ناحية "جنائية" غداً.

ومنذ 3 أيام لم نستطع معرفة رأي النيابة الابتدائية في زبيد حول التقرير، حيث مازال عبدالرزاق حلبوب المنتظر منه كشف "العنصر" الذي صار مثار جدل بين السكان والسلطات، يتعذر بجلسات قضائية، بمعنى أن التعتيم على المعلومات من قبل "السلطة" وفي جانبي القضاء والأمن –الأهم– صار يمارس على الصحفيين بصورة تأخذ لونا يزداد قتامة يوماً بعد آخر.

وكان القاضي إبراهيم الديلمي وكيل نيابة زبيد الابتدائية، قال للشيخ الشدي وكيل المتضررين في "المرشدية وأبكر الجاح" أثناء تقدمه بمذكرة يطلب منه النظر في ما قيل عنهم "بالمتهمين" المتسببين في أضرار السيول هناك، إن عليه اللجوء للقضاء لإنصافه في ما يدعيه.

رأي الهيئة العامة لتطوير تهامة في التقرير حول قضية الحاجز رقم 2

قال المهندس نجيب محمد علي مدير الهيئة العامة لتطوير تهامة –المنطقة الجنوبية: إن التقرير يحتوي على "العنصر الجنائي" في قضية الحاجز رقم 2 جسر الدغيشية، الذي قامت بإعداده بتكليف من المجلس المحلي بعد الفيضانات التي نزلت بعزلة "المرشدية".

وأضاف: لسنا جهة ضبط، ولكن أطلعنا المجلس المحلي حسب تكليفه على نقاط الخلل من جانب فني، وعلى السلطات العمل بالتقرير، حيث فيه "العنصر الجنائي"، وأن تحقق مع المتهمين فيه وتقديمهم للمحاكمة.

وقال: كان بإمكان المتسببين الاستفادة من السيول من موقع آخر بعيد عن القرية، لكنهم أصروا على مكان القرية فتسببوا بأضرار فادحة بالسكان وممتلكاتهم، ولقد كلفنا المجلس ولجنة المحافظة للاطلاع على الأضرار والمسببات، وعملنا بذلك، وهكذا نكون قد أخلينا مسؤوليتنا عما حدث".

وأضاف: يوجد تعنت من قبل المستفيدين أنفسهم، ومشاكل زبيد كثيرة في الوادي، وبالوادي 16 جمعية، لكن لا تظهر أثناء المشاكل من أجل حلها بقدر ما تظهر أثناء مصالحها، وهناك تلف في جسر الدغيشية لكن لا حلول لذلك، وإن المزارعين أخفقوا في اختيار أحمد سليمان لاشي رئيساً.

وذكر أن هناك 16 جمعية تملك 16 قناة مائية، لم تعد الهيئة تتدخل في شؤونهم وتنظيم ري مزارعهم، لكن لم يكن الاختيار موفقاً في تحميل هذه الجمعيات عبء مسؤولياتها، إذ فشلت فشلاً ذريعاً في حل مشكلاتها، واصفاً إياها "بالجمعيات الشكلية النفعية لشفط الدعم الخارجي، وتضر بالمواطن المزارع الذي هو أساس وجودها".

من جانبه، قال المهندس أحمد الكوري: حسب تكليف المجلس لنا بإعداد التقرير، قمنا بذلك حسب ما يمليه علينا الضمير، حيث والقضية "جنائية"، وعلى السلطات القيام بواجبها في القبض على "الجناة" ومحاكمتهم، واصفاً ما حدث بأنه "كارثة" وتتحمل نتيجته هذه الجمعيات، وعلى السلطات سرعة القبض على المتهمين المتسببين في ذلك.

يذكر أن مشروع تطوير الري السيلي في وادي زبيد فشل في تطوير خطة الري، ما نتج عنه الكثير من مشاكل وادي زبيد، إحداها ما مرت به "المرشدية" مؤخراً من أضرار السيول، وهو المشروع الذي أوجد بقرض من هيئة التنمية الدولية عام 2002 – 2003، والبالغة قيمته حوالي 12 مليون دولار، اختفى القرض وفشلت خطة تطوير الري بالوادي.

المتضررون من السيول في "المرشدية" يعتصمون أمام مبنى نيابة زبيد الابتدائية

أمن مدينة زبيد يفض الاعتصام بالقوة بينما عناصر الأمن قاموا بضرب مواطنين وتهديدهم بالحبس

صباح الثلاثاء الماضي، نفذ المتضررون من السيول في "المرشدية وأبكر الجاح" اعتصاماً سلمياً أمام مبنى النيابة بزبيد، للمطالبة بفتح ملف التحقيق مع من ذكروا بالمتسببين بإغراقهم في موقع الحاجز رقم 2 جسر الدغيشية، 19 كيلومتراً شرق مدينة زبيد، الذين مر على حادثة السيل أكثر من أسبوعين دون القبض عليهم والتحقيق معهم.

وقد شوهد طقم عسكري تابع لإدارة أمن زبيد يحضر إلى ساحة النيابة لفض الاعتصام، حيث قامت عناصر الأمن بتطويق المعتصمين وضرب بعضهم و"جرجرتهم" في ساحة الاعتصام وتهديدهم بالحبس، بينما ظهر وكيل نيابة زبيد الابتدائية أمام مبنى النيابة يشير بيده لضابط الأمن بأخذ المعتصمين للحبس وإخلاء ساحة الاعتصام.

خلال ذلك قام ضابط ومعه عدد من عناصر الأمن بمحاولة سلب كاميرا مراسل "النداء" وتكسيرها أثناء تغطيته للاعتصام، بينما بعض الجنود يقومون بضرب معتصمين، مستخدمين معه أسلوباً لا أخلاقياً، ويهددونه بأنهم سوف يأخذونه للحبس إذا ما قام بالتصوير.

السكان يصفون مساعدات "اليونيسيف" بأنها استهتار بالمشاعر

بعد أسبوعين من كارثة السيول التي تعرضت لها عزلة "المرشدية"، وصلت الثلاثاء الماضي ممثلة "اليونيسيف" في اليمن، ومعها مدير عام مكتب الصحة بمحافظة الحديدة، ومدير مكتب صحة زبيد، وأمين محلي زبيد، إلى العزلة. وخلال ذلك قاموا بتوزيع أكياس مغلقة تحوي مساعدات إنسانية لأكثر من 70 مستفيدا من قريتي "المرشدية وأبكر الجاح".

المساعدات التي أصابت السكان المتضررين بخيبة أمل كبيرة –حسب وصفهم– اتضحت بعد فتح الأكياس المغلقة بأنها عبارة عن حفاظات للأطفال والنساء وأحواض بلاستيكية لغسل الملابس وإبريق بلاستيكي للماء وصابون توالييت وآخر للأغراض المنزلية، وبكمية قليلة.

غير أن الشيخ والأعيان والمواطنين المستفيدين من هذه المساعدات التي قدمتها منظمة "اليونيسيف" الدولية عبر ممثليها في اليمن، قاموا بجمعها وعدم التصرف بها، ونقلوها إلى مخزن مجاور بمساعدة الأطفال، مبدين تذمراً وسخطاً شديدين بعد اكتشافهم لنوع هذه المساعدات.

وقال شيخ عزلة "المرشدية": لم أتصور أن نعامل بهذه الطريقة غير اللائقة حتى من منظمة دولية قدمت لنا مساعدات تثير "السخرية" استلمناها دون معرفتنا بمحتوى هذه الأكياس المغلقة و"المنتفخة"، لو كنا عرفنا أن بداخلها هذه الأشياء "الرخيصة" والتي تثير "السخرية" لدى الناس خاصة المتضررين، لأعدناها في نفس الشاحنة التي أقلتها إلينا مع أمين عام محلي زبيد.

ووقفت إحدى النساء العاجزات إلى جانب أحد هذه الأكياس الذي يحمل ختم "اليونيسيف" الدولية، متعجبة وتتحدث بسخرية وأسف "في آخر عمري ماذا أعمل بهذه الأشياء؟!". واصفة هذه المساعدات بالاستهتار بمشاعر الآخرين.

وخلال مغادرته لمكان تسليم مساعدات "اليونيسيف" في "المرشدية"، كان الأمين العام للمجلس المحلي بمدينة زبيد نجيب هارون يخاطب ممثل العزلة في محلي زبيد، قائلا: "قلتم منكوبين وصدقناكم".

على خلفية بلاغ كاذب يتهمهم بتمزيق علم الجمهورية
امن المسراخ يفرج عن 3 أطفال بعد 4 أيام من احتجازهم

أفرجت سلطات الأمن في مديرية المسراخ –محافظة تعز، الجمعة الماضية، عن 3 أطفال كانت اعتقلتهم على خلفية بلاغ كاذب ترفض إدارة الأمن الكشف عن مصدره، يتهم الأطفال بأنهم قاموا بتمزيق العلم الجمهوري في قريتهم.

وقال لـ"النداء" أحد أقارب الأطفال المفرج عنهم إن مدير الأمن أفرج عن الأطفال بعد أن أخذ بالمقابل مبلغاً وقدره 12 ألف ريال، ويتجاهل مطالبنا بالكشف عن هوية المبلغين وتقديمهم للمحاسبة عما ارتكبوه من جريمة بحق أطفال أبرياء لا يجوز أصلاً اعتقالهم أو محاسبتهم على أي جرم ارتكبوه.

وأضاف "رغم أن الأطفال أثبتوا براءتهم من هذه التهمة في اليوم الأول لاعتقالهم، لكن مدير الأمن ظل يحتجزهم منذ يوم الثلاثاء، ويرفض الإفراج عنهم بحجة عدم استكمال الإجراءات".

هذا الاعتقال التعسفي بحق الأطفال الثلاثة، وهم عبدالصبور عبدالرحمن الجنيد (12 عاماً)، وابن عمه حسين علي (14 عاماً)، وبشير عبدالغني الجنيد (13 عاماً)، لاقى استنكاراً واسعاً من قبل الأهالي، ومن قبل بعض المنظمات اليمنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، التي أدانت هذا العمل، وطالبت وزارة الداخلية بالإفراج الفوري عن الأطفال، وسرعة التحقيق في الحادثة ومحاسبة مرتكبيها.

توزيع الجوائز على الفائزين في المسابقات الثقافية بجامعة عدن

أعلنت نيابة شؤون الطلاب والإدارة العامة للنشاطات بجامعة عدن عن نتائج المسابقات الثقافية في مجالي القصة والشعر على مستوى كليات الجامعة خلال العام الدراسي الحالي.

وفي الحفل الذي أقيم برعاية عبدالعزيز بن حبتور رئيس الجامعة، وبحضور نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، ونواب عمداء كليات الطب والآداب والتربية صبر، تم توزيع الجوائز على الفائزين على النحو التالي:

مجال الشعر: الأول: آدم عبدالوهاب الحسامي –كلية الآداب (لغة عربية) في "منمنمات عدنية"، الثاني: أحمد صالح مسعد –كلية الطب (بشري) في "آهات وذكريات"، الثالث: أكرم صالح علي البدوي –كلية التربية صبر (إنجليزي) في "دموع القوافي"، الثالث مكرر: ريدان ناصر الماس –كلية الطب (بشري) في "أكون أو لا أكون".

في القصة: الأول: آدم عبدالوهاب الحسامي –الآداب في "الفضيلة"، الثاني: لبنى فضل الغزالي –كلية التربية صبر (إنجليزي) في "الرحيل"، الثالث: شريف أنيس الأعجم –كلية الآداب (إعلام) في "دعاء الطفلة ريم"، الثالث مكرر: أبو بكر محسن الهاشمي –كلية الآداب (لغة عربية) في "معاليه بثياب رثة"

اليابان تقدم سبعة عشر مليون دولار لمشاريع مياه الريف

وقعت الحكومتان اليمنية واليابانية على اتفاقية منحة يابانية تصل قيمتها إلى مليار و600 مليون ين ياباني، أي ما يعادل 17 مليون دولار أمريكي.

تقضي الاتفاقية بتنفيذ وإعادة تأهيل مرافق إمدادات المياه، وتسهيل حصول المواطنين على المياه النقية في 19 منطقة مختارة في 5 محافظات: صنعاء، المحويت، ذمار، إب، وتعز، شملها المسح الميداني من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

وقع الاتفاقية عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالكريم إسماعيل الأرحبي، ووزير المياه والبيئة عبدالرحمن الإرياني، فيما وقعها عن الجانب الياباني سفير اليابان بصنعاء ميتسونوري نامبا، والممثل المقيم للوكالة اليابانية للتعاون الدولي بصنعاء تاكيشي كومورى.

وعقب التوقيع أشاد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بإسهامات الحكومة اليابانية في دعم جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى تطوير مشاريع مياه الريف وتأهيل مرافق إمدادات المياه، وكذلك رفع المساعدات اليابانية المقدمة لليمن إلى 40 مليون دولار سنوياً. وأكد حرص اليمن على تعزيز وتطوير التعاون الثنائي مع اليابان في كافة المجالات محل التعاون المشترك.

من جهته، أكد السفير الياباني بصنعاء حرص حكومة بلاده على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم المتاح لتعزيز التنمية في اليمن.

التاسع على مستوى الجمهورية
السمن والصابون تدشن قاعة القمرية للتدبير المنزلي للفتيات

دشنت الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون – إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه الأربعاء الماضي قاعة القمرية للتدبير المنزلي للفتيات بمدرسة الخنساء الثانوية بمدينة يريم محافظة اب.

وقال هشام علي محمد سعيد – مدير عام الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون أن مساهمة الشركة في توفير قاعة القمرية يأتي ضمن اهتمامات الشركة بالأنشطة الاجتماعية ودعم المدارس على رفع مهارات الطالبات في مجال التدبير المنزلي وترشيد الاستهلاك للمواد الغذائية للأسرة من خلال الحصص المدرسية الموجهة للطالبات وربات البيوت المستفيدات من الأنشطة المدرسية والدورات التي تنظمها إدارة المدرسة

وأضاف أن الشركة ومن خلال هذه الأنشطة تعبر عن امتنانها وتقديرها لربات البيوت اليمنيات اللاتي منحن ثقتهن لسمن القمرية خلال ثلاثون عام من تاريخها كما انه يأتي كترجمة حقيقية لنهج ورسالة مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه في المجال الخيري والإنساني.

وأشار إلى ان مستلزمات توفير قاعات التدبير المنزلي من مواد غذائية وأدوات الطبخ وبرامج تنشيطية ستقوم الشركة بتوفيرها للمدارس المستفيدة من هذه القاعات بشكل دوري شاكراً لقيادة المحافظة تعاونها المستمر في تنفيذ مثل هذه البرامج الموجهة لمنظمات المجتمع المدني في إطار المسئولية الاجتماعية للشركة.

يذكر أن مطبخ القمرية بمدرسة الخنساء يعد المطبخ التاسع ضمن سلسلة مطابخ التدبير المنزلي التي قدمتها السمن والصابون في عدد من محافظات الجمهورية بكلفة إجمالية تقدر بـ25مليون ريال..

بعد 10 سنوات وهو في السجن
جنوب شرق الأمانة تصدر حكماً بإعدام عبده سبيع

الحكم الصادر بحق عبده علي سبيع من محكمة جنوب غرب الأمانة، والقاضي بإعدامه بتهمة قتله المجني عليه علي محمد حميضة، جاء لأسرته صاعقاً ومرعباً وخلافاً لما كانت تنتظره قرابة 10 سنوات وهو في السجن.

إذ كانت تتوقع صدور حكم ببراءته من تهمة القتل، وتعويضه عما لحق به من ظلم.

ووصف عبده علي سبيع الحكم الصادر ضده في 9 مارس الماضي، بأنه ظالم ومنحاز لغرمائه. وقال إن القاضي الذي أصدر الحكم أهمل عن قصد التقرير الطبي الذي أعده الطبيب الشرعي وقت وقوع الحادثة، والذي أشار إلى أن المجني عليه تعرض لعدة طلقات من جهات مختلفة، الأمر الذي يؤكد أن الجناة الحقيقيين هم الطرف الآخر، بالإضافة إهماله تناقض الشهود الذي ظهر بصورة فاضحة.

وأضاف سبيع أنه وبدلاً من أن يعتمد القاضي التقرير الذي صدر وقت وقوع الحادثة اعتمد على تقرير طبي صدر بعد 10 سنوات منها.

وأشار إلى أنه وقع ضحية وبتواطؤ صارخ لمصلحة غرمائه من آل الحماسي، وأنه ليس له صلة بقضية القتل سوى التهمة الكيدية الملفقة ضده.

سبيع وخلال وجوده في السجن شكا مراراً عبر الصحافة من الظلم الذي يعانيه من التهمة الباطلة التي ألصقت به وهو منها كما يقول بريء.

كما وجه العديد من المناشدات لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب يطالبهما فيها بالتدخل في قضيته ورفع الظلم والإجحاف الذي يتعرض له في السجن.

إعلان عن فتح باب الترشيح
لجوائز المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم
للعلوم والآداب الدورة الخامسة عشرة لعام ٢٠١١م

قرر مجلس أمناء جائزة المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب فتح باب الترشيح للجائزة للعام٢٠١١م ، الدورة الخامسة عشرة لكافة الأساتذة والخبراء والباحثين والأدباء والمتخصصين في مجالات العلوم الطبيعية والأساسية والتطبيقية والتكنولوجية والتنموية والإبداعية الأدبية ، وذلك تجسيداً لنهج المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم وأمانيه في رفعة مجتمعه وتطويره وتخليداً لمآثره الخيرة في كافة مناحي الحياة ، وقد قررت مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة ومجلس أمناء الجائزة أن تكون موضوعات الجائزة لهذا العام في المجالات والمحاور الثمانية التالية:

١- جائزة العلوم الطبية :
- أمراض الدم الوراثية
أو - الإسهالات والوقاية منها.

٢-جائزة العلوم البيئية والزراعية :
- أهمية معالجة مياه الصرف الصحي كمورد إضافي للمياه في اليمن.

٣- جائزة العلوم الإقتصادية:
(تعلن بالتعاون والتزامن مع اتحاد الجامعات العربية)
- التكامل الإقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ... الإمكانيات والمعوقات.

٤- جائزة العلوم الإنسانية والإجتماعية والتربوية:
- ظاهرة التسول وأثرها الإجتماعي والتربوي في اليمن.

٥- جائزة العلوم الإسلامية :
- القضاء في اليمن بين الواقع والمأمول.

٦- جائزة الإبداع الأدبي :
- عبدالله هادي سبيت مبدعاً وإنساناً.

أو ترجمة أحد الكتب الأدبية العالمية.

٧- جائزة الهندسة والتكنولوجيا:
(تعلن بالتعاون والتزامن مع اتحاد الجامعات العربية)
- التصميم الحضري والمعماري للمدن والأحياء القديمة.

٨- جائزة الآثار والعمارة :
- العمارة الطينية وسبل المحافظة عليها.

ضمن الشروط الآتية :

١- المسابقة مفتوحة لكافة الأساتذة والباحثين والمتخصصين والأدباء الذين قاموا بعمل بحثي علمي متميز أو ذي قيمة اجتماعية ، وإبداع أدبي خلاق.

٢- أن يكون المتقدم لنيل الجائزة يمنياً أو عربياً.

٣- أن لايكون المتقدم قد نال جائزة عن الإنتاج المقدم من أي جهة أخرى وتندرج ضمن هذا رسائل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه.

٤- أن تراعى الأعراف الأكاديمية والعلمية في الأعمال البحثية والإبداعية المقدمة للتنافس ، مع إعطاء أهمية خاصة للبنود التالية :-
أ - الإضافة إلى المعرفة إضافة جديدة.
ب - الأصالة والمنهج وأسلوب العرض.
ج - المصادر التوثيقية والمرجعية وحداثتها وعلاقتها بموضوع العمل.
د - اللغة ودقتها.
هـ - مدى إسهام العمل على الواقع اليمني والعربي.

٥ - تقبل المؤسسة طلبات المتقدمين وترشيحات الجامعات والهيئات العلمية والإبداعيه القائمة بالبحوث والدراسات العلمية والإبداعيه.

٦- يجوز للفائزين بإحدى جوائز المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب في السابق التقدم للمسابقة في التخصص نفسه أوفي تخصص اخر مرة اخرى ، وكذا الذين لم يحالفهم الحظ فيسمح لهم بدخول المسابقة بشرط أن يقدموا نتاجاً جديداً غير الإنتاج السابق إضافة إلى توافر الشروط الأخرى.

٧- تتضمن مسوغات الترشيح:
أ - السجل العلمي أو الإبداعي للمرشح.
ب - نبذة مختصرة عن حياته وإنتاجه ومبررات ترشيحه لنيل الجائزة.
ج - أربع نسخ من كافة الوثائق والمعلومات الأخرى المذكورة في النموذج المتوفر لدى الأمانة العامة للجائزة ، والذي من الضروري التقيد بتعليمات ملئه لتسهيل عمل المحكمين.

٨- أربع نسخ من البحث أو الإنتاج المقدم لنيل الجائزة على أن تكون ثلاث نسخ غير مدون عليها إسم المرشح مع إرفاق أربع نسخ لملخص البحث.

٩ - أن يكون الإنتاج المقدم للتنافس مطبوعاً طباعة دقيقة مع إرفاق قرص مرن CD.

١٠- لايعاد الإنتاج المقدم إلى مرسله سواء فاز المرشح أو لم يفز.

١١- لا تقبل الاعتراضات على قرارات المؤسسة بشأن منح الجائزة.

١٢- تقبل الترشيحات لغاية ٢٣ نوفمبر٢٠١١م كحد أقصى.

التحكيم:
يتم عرض الإنتاج المقدم للجائزة على لجان تحكيم من ذوي الاختصاص من الباحثين برتبة أستاذ من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة الطويلة في مجالهم العلمي والأدبي وموضوعيتهم في التقييم والتحكيم وذلك بواقع ثلاثة أعضاء لكل مجال من مجالات منح الجائزة ، وتعتبر قرارات اللجان نهائية بعد اعتمادها من مجلس الأمناء.

الجوائز:
تخصص المؤسسة في كل مجال من المجالات المذكورة جائزة مالية قدرها (٣,٠٠٠,٠٠٠ريال) ثلاثة ملايين ريال يمني ، كما تقدم مع الجائزة النقدية شهادة ودرع الجائزة للفائزين في حفل يرعاه رئيس مجلس الأمناء ونائبه ، ويتم الإعلان عنه في وسائل الإعلام المختلفة ، كما تستضيف المؤسسة الفائزين عند حضورهم حفل توزيع الجوائز وتتحمل تكاليف السفر والإقامة.

المراسلات
ترسل الترشيحات على النحو الآتي :-
١- مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة
مجلس أمناء جائزة المرحوم
الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب
عناية الأستاذ/ فيصل سعيد فارع
مدير عام المؤسسة - أمين عام الجائزة
تعز - الجمهورية اليمنية
ص.ب ٥٩٦٢ - فاكس ٢١٧٣٢٦-٤-٠٠٩٦٧
البريد الالكتروني
E.Mail:alsaeedlib@y.net ye

٢- إتحاد الجامعات العربية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب ٤٠١٠ الجبيهه ١١٩٤١
فاكس ٥٠٦٢٠٥١-٦-٠٠٩٦٢
البريد الالكتروني
E.Mail:secgen@aaru.edu.jo

تنبيه
لمعرفة كافة مايتصل بموضوعات مجالات التنافس على الجائزة في دورتها الرابعة عشرة لعام ٢٠١٠م يرجع إلى موقعنا على الإنترنت :
www al-saeed.net.

ربما بات لزاماً ليس على رئيس الاتحاد العام لكرة القدم أحمد العيسي وإنما على رؤساء كل الاتحادات الرياضية إذا ما فكروا في تشكيل لجان إعلامية أو اختيار إعلامي ليرافق هذه البعثة أو تلك، أن يمروا عبر بوابة صحيفة "الثورة"! الأمر مرتبط بأمور وحسابات غير رياضية يدركها الشارع جيداً.. وباتت مفضوحة.

اللجنة الإعلامية لاتحاد الكرة تثير حفيظة أبناء عدن!

■ شفيع العبد

مؤخراً أعلن الاتحاد العام لكرة القدم بعد طول انتظار عن لجانه العاملة وكذا لجنة متابعة تنفيذ المنشآت الخاصة ببطولة خليجي 20، والتي تتبع مدير البطولة الذي هو رئيس الاتحاد.. وهو الذي عود الجماهير على العمل الفردي بعيداً عن المؤسسية، حتى وإن أكد -أو شدد- على أهمية العمل بروح الفريق الواحد، فتلك جزئية من الرائج السياسي في هذا البلد الذي يصحو وينام على مزيد من الشعارات الرنانة والخطابات العصماء، لتبقى الخطبة هي الخطبة.. والجمعة هي الجمعة!

لم يهنأ العيسي واتحاده كثيراً بتسميتهم اللجان العاملة وأعضاءها.. كإنجاز ينظرون إليه بعين الرضا، حتى توالت الاعتراضات والاعتذارات، مما يؤكد حقيقة العشوائية والارتجالية في عملية اختيار الأسماء، والتي خضعت للفردية والأمزجة الفاسدة، دون استشارة أصحاب الشأن وأخذ رأيهم كأقل واجب.

أول هذه الاعتراضات جاء من رجل الأعمال عدنان الكاف الذي ورد اسمه ضمن لجنة متابعة تنفيذ المنشآت الخاصة ببطولة خليجي 20، ولجنة التسويق، فاعتذر عن الأولى التي من مهامها وفق القرار رقم 2 لعام 2010، الصادر عن مدير البطولة، متابعة مستوى سير تنفيذ الملاعب الرئيسية وملاعب التدريب في محافظات (عدن، أبين، ولحج)، وكذا متابعة السلطة المحلية في محافظات (عدن، لحج، وأبين) حول مستوى سير تنفيذ البنية التحتية الخاصة باستضافة بلادنا للبطولة، بالإضافة إلى موافاة مدير البطولة بتقارير كل أسبوعين توضح مستوى تنفيذ عملها.

● الكاف

● معوضة

● سالم

● الخميسي

وقال الكاف في سياق تصريح صحفي لـ"السياسية": "إن الطريقة التي تم بها وضع اسمي في هذه اللجنة كانت مفاجئة لي ولمبادئي وقناعاتي وأخلاقياتي، إذ لم يتصل بي أي أحد ولم يتواصل معي أي أحد أيضاً ولو بأي شكل من أشكال التواصل سواءً من الاتحاد العام لكرة القدم أو من اللجنة المنظمة لبطولة خليجي 20، وذلك للتشاور معي حول هذا الأمر وأخذ رأيي وموافقتي، ومعرفة قدرتي على العمل في هذه اللجنة، وهل سأكون عاملاً مساعداً لها أو سأكون عاملاً معيقاً لها، وبالتالي فأنا مثل غيري قرأت الخبر وتفاجأت به".

وأضاف: "كما أن العمل ضمن هذه اللجنة يتطلب من المرء أن يتفرغ لها تفرغاً كاملاً لأن عملها فني وميداني بحت، وكان المفترض أن تضم هذه اللجنة أسماء لمهندسين متخصصين وفنيين من الإدارات المعنية ذات العلاقة بالحدث والمتواجدة في محافظة عدن"، مؤكداً بقوله: "وكوني غير متفرغ لذلك ولدي مشاغلي الخاصة التي تتطلب مني التفرغ التام لها ولأداء ما هو مطلوب مني على أكمل وجه"، فعليه وطبقاً لما شرحته سلفاً فإنني "أقدم اعتذاري من عضوية هذه اللجنة الفنية متمنياً لأعضائها النجاح والتوفيق في عملهم، وأنا كغيري من اليمنيين المخلصين على أتم الاستعداد لتقديم يد العون لهم ولن أبخل عليهم بأي مساعدة أو استشارة في حال تطلب عملهم ذلك، لأن نجاحهم يمثل نجاحاً لليمن".

ربما بات لزاماً ليس على رئيس الاتحاد العام لكرة القدم أحمد العيسي، وإنما على رؤساء كل الاتحادات الرياضية إذا ما فكروا في تشكيل لجان إعلامية أو اختيار إعلامي ليرافق هذه البعثة أو تلك، أن يمروا عبر بوابة صحيفة "الثورة"!

الأمر مرتبط بأمور وحسابات غير رياضية يدركها الشارع جيداً.. وباتت مفضوحة.

اللجنة الإعلامية التي أعلنها الاتحاد تؤكد ما ذهبنا إليه بعاليه، فهي لم تغادر مبنى "الثورة" إذا ما استثنينا الزميل عبدالله مهيم، مراسل صحيفة "الأيام".. فتمعنوا في الأسماء جيداً..

معاذ حمود الخميسي -رئيساً
خالد النواري -مدير تحرير الموقع
محمد معوضة -سكرتير تحرير الموقع
عبدالله مهيم -منسقاً
أيمن الظاهري -توثيق

هذه اللجنة دون غيرها أثارت حفيظة عدد كبير من الرياضيين والشخصيات الاجتماعية في محافظة عدن على وجه الخصوص، باعتبارها حاضنة خليجي 20 إذا ما تقرر له الإقامة في اليمن، والذين عبروا من خلال أحاديثهم لـ"النداء" عن استيائهم الشديد للتغييب المتعمد لإعلاميي عدن، وعدم إشراك أحدهم في هذه اللجنة!

وعدوا ذلك بمثابة رسالة مبكرة توحي بأن رئاسة اللجنة الإعلامية لخليجي 20 ستمر عبر بوابة "الثورة" وسيحرم منها أبناء عدن الذين يرون أن الأحق بها الأستاذ محمد سعيد سالم، ليس لأنه من أبناء عدن فحسب، وإنما لما يمتلكه من خبرات طويلة في ميادين العمل الإعلامي والرياضي، وكونه أبرز من يتواجد على الساحة الإعلامية الرياضية في الوقت الحاضر.

الزميل محمد معوضة أعلن اعتذاره عن العمل في اللجنة الإعلامية، وقال في سياق تصريح لصحيفة "سبورت" إنه لا يشرفه العمل في لجان اتحاد لا يحترم قراراته. وكشف النقاب عن أنه تلقى اتصالاً هاتفياً من العيسي يخبره بأنه قد تم اختياره نائباً لرئيس اللجنة الإعلامية، وأبدى موافقته على ذلك. وكشف عن تفاجئه عند قراءته للصحف والمواقع الالكترونية بتعيينه سكرتيراً لتحرير الموقع الإخباري الخاص باتحاد الكرة.

بعضهم راح يُطلق تحذيراته إزاء ما حدث إذا لم ينتبه الجميع إلى مثل هذه الأفعال غير السوية والتي لا تهدف إلاّ إلى الإساءة إلى سمعة اليمنيين.

احذروا من الترويج لنجمة إسرائيل!

● التعويذة الأصلية

● التعويذة المزيفة

■ سامي الكاف

في ظل اللغط الدائر بشأن مدى قدرة اليمن في استضافة بطولة خليجي 20 لكرة القدم أواخر العام الجاري في عدن وأبين؛ فوجئ متابعون بموقع الكتروني يمني يروج لنجمة إسرائيل الشهيرة كشعار لبطولة خليجي 20، مُعربين لـ"ملعب النداء" عن شديد دهشتهم جرّاء ذلك الفعل غير المسؤول حتى وإن بدا غير مقصود البتة.

وكان موقع "المصدر أونلاين" نشر في وقت فائت على موقعه الالكتروني خبراً عن بطولة خليجي 20 ومدى تمسكنا كيمنيين في استضافة الحدث كما جاء ذلك على لسان الأمين العام لاتحاد كرة القدم الدكتور حميد شيباني، نقلاً عن صحيفة "الاتحاد" الإماراتية؛ غير أن الموقع المُشار إليه سلفاً نشر بمعية الخبر تعويذة البطولة وفيها نجمة إسرائيل الشهيرة تبدو بشكل جلي على كرة القدم بدلاً عن التعويذة الأصلية البعيدة جملة وتفصيلاً عن أي شيء قد يوحي بوجود تلك النجمة، وهو أمر في الواقع أثار استياء كبيرا في صفوف كثير من الرياضيين ممن تابعوا الموضوع ومن غير الرياضيين كذلك، وقد راح بعضهم يُطلق تحذيراته إزاء ما حدث إذا لم ينتبه الجميع إلى مثل هذه الأفعال غير السوية، والتي لا تهدف إلاّ إلى الإساءة إلى سمعة اليمنيين كأقل فعل يمكن وصفه هنا بغض النظر إن كان الموقع اليمني كظن راجح على ما عداه ربما نقله من موقع آخر دون أن ينتبه إلى حقيقة التعويذة إن كانت الأصلية أم لا.

في ما يلي تنشر "النداء" صورة التعويذة الأصلية لبطولة خليجي 20، والأخرى المزيفة للتعريف بين الاثنتين تفادياً لحدوث خطأ لاحق قد تقع فيه وسائل إعلام أخرى.

بنهاية الجولة قبل الأخيرة لدوري الأولى لكرة القدم

الصقور تقترب من الطيران بأرزاقها... والمنافسة تحتدم في مؤخرة الترتيب

■ المحرر الرياضي

بنهاية الجولة قبل الأخيرة من دوري الدرجة الأولى لكرة القدم، أصبح صقر تعز قاب قوسين أو أدنى من التتويج باللقب للمرة الثانية في تاريخه، وذلك بفوزه الكبير على فريق أهلي صنعاء برباعية نظيفة في المباراة التي جمعتهما على ملعب الصقر بالحالمة تعز.

وإذا كانت ملامح التتويج قد بدأت بنهاية هذه الجولة فإن ملامح الهبوط باتت أكثر تعقيداً بالنسبة للفرق الثلاثة التي سترافق اليرموك الذي تحدد كأول الهابطين، ما يعني أن الجولة الأخيرة والمباريات المؤجلة ستحمل معها التأكيدات التي لن تقبل الشك.. مع التأكيد على ضرورة اختيار الحكام الأكثر كفاءة وخبرة للتعامل مع مثل هذه المباريات الحساسة، وأن يتم وقف تدخلات "كبار" الاتحاد و"أصحابهم" القابعين خارج الاتحاد ولكنهم يملكون التأثير الأكبر على عمله، وبالذات في ما يتعلق بتحديد ملامح الهابطين والمركز الثاني بعد أن شرعت الصقور في الطيران بأرزاقها.

وكان الاتحاد العام لكرة القدم حدد الجمعة القادمة (28 مايو) موعداً لإقامة المباريات المؤجلة، حيث يلتقي فريقا أهلي تعز مع الصقر على ملعب الصقر، فيما يلتقي فريقا الهلال وأهلي صنعاء على ملعب العلفي، والعروبة مع التلال على ملعب شعب صنعاء.

من جهة أخرى، حققت فرق حسان أبين ورشيد تعز وشعب المكلا وشعب صنعاء، انتصارات في الدرجة الثانية مكنتها من العودة لدوري الدرجة الأولى حيث الأضواء والشهرة.

وجاءت بقية نتائج هذه الجولة على النحو الآتي:

شباب البيضاء ×التلال 0/1
شعب إب ×وحدة صنعاء 2/2
اليرموك ×الشعلة 0/5
اتحاد إب ×الهلال 0/1
سلام الغرفة ×وحدة عدن 2/7
أهلي تعز ×العروبة 1/2

ردفان الثورة والتصالح!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

تأبى ردفان الظلم، وترفض إلا أن تثور في وجه الباطل مهما كان حجمه أو جبروت الظالمين، ومن شموخ جبالها وصلابتها وتشبثها بالأرض، منحت أبناءها عنفوان الثورة والرغبة التحررية، دون أن تحسب الثمن، فالحرية أغلى من كل الأثمان، وهي الخط الأحمر الوحيد، والثابت الأوحد! وكل شيء في سبيلها يهون، حتى وإن كانت جماجم فلذات أكبادها!

ولم تكذب ردفان خبراً، ومن على قممها الشامخة، وبفضل أبنائها "الذئاب الحمر" تفجرت براكين الثورة الحقيقية "14 أكتوبر"، وحققت الاستقلال الناجز، وطردت المستعمر البريطاني بعد أن وصلت حركتها الثورية لكل الجنوب!

وتأبى ردفان إلا أن تسجل حضورها "الثوري" وتمردها على الباطل السائد، ففتحت جمعيتها بسيدة المدن "عدن" أبوابها لأبناء الجنوب الذين فرقتهم الصراعات السابقة، ورسموا بين جدرانها لوحة جسدت قيم التصالح والتسامح والتضامن، ومنها انطلقت صوب مدن وقرى الجنوب، وهتف الشاعر حينها ومعها كل الحناجر العاشقة للتصالح:

يا جماهير الجنوب الأبيه... عاد صنعاء ما رضيت تتوب
صعب وأصعب يطمسون الهويه... بالتصالح نستعيد الجنوب

ردفان الثورة والتصالح والتسامح، مدرسة ثورية تحتاج إلى دراسة وفحص إنزيمات أبنائها، المتدفقة للقلوب بشرايين ثورية، وتقديمهم بنفس راضية يسكنها إيمان صلب وراسخ قرابين للجنوب منذ الثورة وانطلاقة الحراك السلمي!

يبدو أن سلطة الحرب والفيد لم يرق لها ما تضخه ردفان من إكسير ثوري يزلزل أركان الظلم، ودياجير الباطل، وأعطت الأوامر لقواتها باستخدام مختلف الأسلحة لقتل الحماس الثوري والعقيدة الثورية لدى ردفان وأهلها، فالجبال ستهدأ من خلال الاستحداثات العسكرية، والرجال ستخنع بواسطة القصف المتواصل وتدمير إرادتهم وما يحملونه من صمود وتحدٍ وتصدٍ للقهر والإذلال، هكذا فكرت تلك السلطة وهي ترسل التعزيزات العسكرية تلو الأخرى إلى مناطق ردفان المختلفة!

"العنف لا يولد إلا عنفاً" بديهية غابت على ما يبدو عن صناع الخطة الانتشارية القمعية لردفان، فبدلاً من انتهاج الحوار كأسلوب حضاري في مواجهة تظاهرات واحتجاجات سلمية يقوم بها أبناء ردفان ومعهم كل الجنوب نتاجاً لحالة النهب المنظم "لأرضهم" ووطنهم، وسلبهم كل مقومات الدولة التي كانوا ينعمون بها، وتسخيرها لخدمة "ثلة" من النفعيين والمتربعين على مقاليد الحكم، وطمس هويتهم، وتزييف تاريخهم، ذهبوا لتوجيه مدافعهم ودباباتهم صوب الصدور العارية والمنازل المتواضعة التي تسكنها الثورة، ويزينها التاريخ!

تظن السلطة أن قصف ردفان وعسكرتها وحصارها الذي يدخل أسبوعه الثاني سيكسر الإرادة الثورية لأبنائها، وسيسهم في تفتيت الحراك السلمي الجنوبي، وإخماد القضية الجنوبية، مخطئة وواهمة هي في ظنونها، وستثبت الأيام فشل مسعاها ومطامعها!

حصار مقيت تفرضه سلطة الحرب والفيد على ردفان، وتقييد لحق أبنائها في التنقل وحرمانهم من الحصول على أبسط مقومات الحياة، فلا غذاء.. ولا ماء.. حيث إن معظم مكائن ضخ المياه من الآبار توقفت عن العمل لانعدام الوقود جراء الحصار! كل ذلك في مقابل تعتيم إعلامي رهيب تمارسه وسائل الإعلام المحلية!

ما تفعله السلطة مقيت ومنبوذ، وينذر بعواقب وخيمة تتحمل تبعاتها هي لوحدها، لكن ما تفعله الفضائيات عبر شبكة مراسليها يكشف عن حقيقة "الأمانة الصحفية" التي يحملها هؤلاء الذين يتعسفون الحقيقة ويلوون عنقها لمصلحة النظام وقواته المنتهكة لحرمات الآمنين في ردفان، فبدلاً من نقل الحقيقة مجردة كما هي نجدهم ينتهجون الزيف والخداع، حتى الاستضافات عبر البرامج الحوارية التي تخصصها تلك القنوات للأحداث في الجنوب، نجدهم يستكثرون على الحراك الجنوبي أن يستضيفوا أحد قادته أو نشطائه، وإنما يأتون بمن يمارس دور "شاهد الزور" كون المخرج "الأمني" عاوز كده، ليضعوا أنفسهم –أي المراسلون– في مستوى واحد ومكانة واحدة مع أولئك الذين يتمترسون خلف الدبابات والدوشكا، ومن يعطي الأوامر لهم بالقصف!

ما تتعرض له ردفان من حصار عسكري متواصل هو بمثابة "إعلان حرب" على الثورة التي لم يشفع لأبناء شهدائها ومناطقها أن يعيشوا بأمان في ظل من يرتدون رداء "الوحدة" التي لم يعد لها أثر، ويحتفلون بذكراها الـ20 ويرفعون راية "الجمهورية"، والاثنتان بريئتان منهم براءة الذئب من دم يوسف... وسيسألون يوماً عن جرائمهم في "ردفان" والجنوب وصعدة وسفيان.. وإن غداً لناظره قريب!

جمرك كرش.. من أسسه ومن أماته؟

عبدالعزيز مصعبين
Azizmasaben@yahoo.com

كرش بلد سعيد مليط وبخيت مليط وحربي مليط، منها انتفض سعيد وبخيت للكفاح والنضال، رأيتهما الاثنين في تعز عام 1964، كانا في تعز ليس من أجل التجارة أو المنافع الشخصية، كانا من رجال ثورة 14 أكتوبر. سعيد مليط رأيته في صورة راجح بن غالب لبوزة تسير على الأرض، أما بخيت فقد بدأ بتدريس التلاميذ في ردفان تحت الأشجار، وعلي عبدالعليم في الحوطة، ومحمد سعيد مصعبين في قرية الشظيف، بتوجيهات حركة القوميين العرب.. أي نعم توفوا جميعا وحقا وجلال الله قضوا حياتهم في خدمة الثورة والوطن.

إنها كرش التي تداعت مع ردفان، وإلى اليوم لازالت تتداعى مع ردفان. لقد ارتبطت هذه المنطقة بحياة المناضل محمد سعيد مصعبين أمين مالية الجبهة القومية في أيام الكفاح المسلح، ارتباطاً نضاليا وإنسانيا وأخويا، وسرت روح كرش وودیانها وهواؤها في شرايينه، فالتقى بها والتقوا به أهلها وكل سكانها علاقة بدأها محمد من بداية الأربعينيات، وحكى لنا حكاية الجمرك وحكاية هذه العلاقة ذات يوم في 1990، عندما توقف في كرش ليلقي السلام والتحية على سعيد مليط كما تعود دوما أثناء مروره. وفعلا حضر سعيد وسلم عليه وما أجمل لقاء ذكريات المناضلين ببعضهم البعض، وما أسماها ورقيها تلك العلاقة الرفاقية المعمدة بالكفاح والبارود. وفي لجة الحديث قال سعيد لمحمد: آه يا محمد، لقد أخذوها بلا قارح ولا دخان. كانت تلك تعليقات لسعيد تنذر بوفاة جمرك كرش وانتهاء قيمته الاقتصادية التي كانت تعكس نفسها على أهل كرش. ثم واصلنا رحلتنا صوب تعز، وفي الطريق عاد بنا إلى أيامه عندما كان الكاتب المالي في الجمرك، وكيف تأسس الجمرك، فقال:

في بداية الأربعينيات تركت التعليم في المدرسة المحسنية، والتحقت بجيش السلطان، ولم تمض 3 سنوات على التحاقي انتقلت بعدها إلى منطقه كرش، التي سميت في ما بعد بحكومة كرش المحلية، وكنت واحدا من مجموعة من مؤسسين لهذه المنطقة، وهم الشيخ سيف بن أحمد السلامي نائب السلطان في المنطقة، وأحمد إبراهيم الصليلي مساعد النائب، وكاتب هذه المذكرات أمين مالي، وأحمد قردين مفتش جمارك، ويسلم علي صمبور سواق سيارة الحكومة. هذه المجموعة تسلمت المنطقة، وبدأت العمل فيها ولا يوجد فيها من العمران سوى دار شيخ الأعمور علي بعماد حميدة، ومقهاية من القش. لكن ما كادت هذه المجموعة تنشط في العمل حتى بدأت بتأسيس جمرك محلي تطور في ما بعد ليصل الإيراد فيه من 15 مليوناً إلى 18 مليون دينار في السنة. كان هذا بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، حيث كانت الشعوب في العالم تعيش أقدار هذه الحرب من خراب ودمار ومجاعة تنتشر في جميع أنحاء العالم، ولم يكن الشعب ببعيد عن أوزار هذه الحرب، فعاش المجاعة مثله مثل شعوب العالم بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولابد من تقديم نموذج حي لهذه المجاعة من منطقة كرش وما جاورها، فلقد بلغت المجاعة ذروتها، وكان أفراد الشعب لا يجدون لقمة العيش إلا نادرا، أما بقية الأيام فيعيشونها على أكل الأعشاب (الحلص) أكل لا تأكله غير الحيوانات، ولا يجدون من الملابس إلا ما يستر عوراتهم. وكان لهذه الحالة التي يعيشها المواطنون في هذه المناطق تأثيرها الإنساني علينا، فتحرك ضمير الرجل الأول في المنطقة المرحوم سيف بن أحمد السلامي، وكلف مساعده القيام ببحث اجتماعي واقتصادي لحالة المنطقة بأكملها، ولم يقصر المرحوم أحمد إبراهيم الصليلي، فقام بما يجب عليه القيام به، وبذل من الجهد في البحث مما جعل المرحوم سيف بن أحمد السلامي يشترك مع الأخير في صياغة رسالة لسلطان لحج يصور له وضعية المجتمع الاجتماعية والمعيشية بأدق تفاصيلها، مطالبين بمبادرة سريعة بإغاثة المواطنين الذين هم في أشد الحاجة إليها. وهنا شهادة للتاريخ: استجاب السلطان لهذه الاستغاثة، وفورا بعث بمساعدات مادية وعينية ما بين نقود وتمور وحبوب وملابس ما قيمته وقتها 100 ألف روبية، وأمر بأن توزع هذه المساعدات كقروض طويلة الأجل، لكي يستفيد منها المواطنون، وغير قابلة للتسديد، واعتمد في نفس الوقت 15 ألف روبية لإقامة مشاريع زراعية وعمرانية وإصلاح طرقات وغيرها، واستصلحت أراض زراعية بما يساوي 200 فدان في منطقة الطنبرة، هي في الوقت الحاضر موزعة على المنتفعين بالأرض.

وبعد وصول هذه الاعتمادات اللازمة والمساعدات الآنفة الذكر، تم توزيعها على كافة المواطنين وبدون استثناء أو تمييز، فوصلت المساعدات إلى يد كل مواطن، وفتحت أيضا فرص للعمل في مشاريع الطرقات واستصلاح الأراضي، ودبت الحياة فيهم من جديد، وأعلن في الوقت نفسه أن يكون يوم الخميس من كل أسبوع يوم سوق في هذه المنطقة، وفتحت محلات تجاريه مثل محلات الملابس والبقالات لبيع المواد الغذائية والمعلبات والمقاهي وغيرها. وهكذا عاد النشاط والحيوية للمواطنين، ودبت الحياة فيهم من جديد، وتخلصوا فعلا من كابوس المجاعة.

واليوم يا مصعبين رحمك الله، 20 سنة أوصلت أهل كرش وسكانها إلى أيام الحلص والراك وأيام الحرب العالمية الثانية والنازيون. إنها روح النازية اليوم، لكنها بعثت من جديد آلاف سعيد مليط وآلافا من أهل كرش على درب مصعبين وسيف بن أحمد السلامي والصليلي وصمبور وفردين... بعد أن أماتته الـ20 سنة الأخيرة، وستنتصب اللافتة: أمامك جمرك كرش لدفع ضرائب القات والبضائع.. نراكم مرة أخرى.

عادل الأعسم الصحفي النادر

محمد صداعي علي

عام مضى على رحيل الأخ العزيز الأستاذ القدير الصحفي الديمقراطي المتميز عادل الأعسم أبو محمد رحمة الله عليه ورضوانه. وبرحيله خسرت هذه الأرض الطيبة كادراً قيادياً وكاتباً شجاعاً وصحفياً متميزاً صال وجال في رحاب صاحبة الجلالة السلطة الرابعة، صال فيها بكتابات متميزة وبمواقف نادرة قلما يجد الإنسان مثلها عند غيره من الصحفيين أدعياء الوطنية والديمقراطية والوحدوية وهم في الأساس كتبة السلطان واضعو العمل الصحفي والكلمة الشريفة في المزاد العلني لمن يدفع أكثر، وهم البعيدون كل البعد عن الديمقراطية وعن الوحدة وعن الوطنية.

نعم نقولها لأننا عايشنا مثل هؤلاء، وبالذات عندما كتبنا عدة مقالات، واعتقدنا أن هؤلاء فعلاً ديمقراطيون، ولكنهم وللأسف تجار، وكل ما يهمهم هو مصلحتهم الذاتية التي يجنون من خلالها الأموال الطائلة. وفي هذا الوقت وهذا الوضع، كان ابن الأعسم الصحفي الديمقراطي الذي لا يخاف، وأصبحت صحيفته "الفرسان" في مقدمة الصفوف أفضل من كثير من الصحف التي لا تجيد آية لغة إلا لغة التخوين والتشويه والتشهير للمخالفين لها، وهم الوحدويون، وهم الديمقراطيون، فكانت صحيفة "الفرسان" هي الفاضحة لهم لأنها كانت صحيفة جادة همها الأول والأخير الكلمة الصادقة والشريفة من خلال حرية التعبير والرأي والرأي الآخر، بعيداً عن أي أساليب أو ممارسات مخلة بقيم وآداب التعامل. ونعطي على ذلك أمثلة: فعندما كتبنا مقالا بعنوان "متى ستحمى الوحدة من مخربيها"، وأرسلناه إلى إحدى هذه الصحف، وبدلا من أن تنشر هذا المقال، هاجمتنا واتهمتنا بالإساءة للوحدة، مع أننا نحن الوحدويون وليس هم، ونحن الذين فرضنا يمنية الجنوب وليس هم، وأوصلنا أبناء الشمال إلى رئاسة الدولة على حساب أعظم الرجال وأشرفهم القائد العظيم الرئيس الشهيد سالم ربيع علي سالمين رحمة الله عليه ورضوانه. وعندما أرسلنا هذا المقال إلى صحيفة "الرأي العام" وصحيفة "الفرسان" تم نشره. وهكذا كتبنا مقالا آخر بعنوان "الوحدة نعمة لماذا حولت إلى نقمة؟"، ومقال "شواهد حية لا أمثلة شعبية" لم تنشره إلا صحيفة "الفرسان"، بالرغم من التهديد والوعيد الذي وجه إلى ابن الأعسم وصحيفته وإلى كاتب المقالات، ولكن صاحب "الفرسان" ورئيس تحريرها اتصل بكاتب المقالات ليقول له اكتب ما شئت و"الفرسان" ستنشر، لقناعته بأن هذه المقالات كتبت حباً في هذه الأرض الطيبة، هدفها تنوير القيادة السياسية بالتصرفات الحمقى التي يمارسها هؤلاء الانتهازيون والوصوليون حاملو مباخر النفاق والكذب ومغالطة هذا الشعب العظيم.

وهكذا جاء مزايد آخر في صحيفة أخرى وادعى زوراً وبهتاناً أنه سيفتح هذه الصحيفة للرأي والرأي الآخر، ولكن ما إن مسك رئيس التحرير لهذه الصحيفة حتى سخرها لأهداف معينة، لكي نكشف حقيقة هذا المزايد مدعي الديمقراطية، أرسلت إليه مقالاً بعنوان "المؤتمر الشعبي العام والمعلقات الخمس"، وكان هدف هذا المقال هو مطالبة قيادة المؤتمر باعتبارها قيادة الدولة والمجتمع، بتصحيح الأخطاء، ولكن وللأسف رفض هذا المدعي الديمقراطية نشر هذا المقال، وعمل على تصنيفه بأنه ضد المؤتمر، مع أن كاتب المقال قيادي في المؤتمر. وعندما أرسلت المقال إلى صحيفة "الفرسان" تم نشره لقناعتها بأن الهدف هو تصحيح الاعوجاج والمطالبة بدفع المؤتمر الشعبي العام إلى أن يتحول إلى حزب قيادي طليعي لأنه المسؤول الأول عن الدولة والمجتمع.

ونفس الشيء عند بروز مشكلة الحوثيين، كتبنا مقالاً بأن هذه القضية قضية فكرية لن تحل بالحل العسكري، ولن تحل إلا الحوار الجاد والصادق، وطالبنا بمناظرة تلفزيونية، ونشرته صحيفة "الفرسان" بقيادة ابن الأعسم، وجاء الرد من الآخرين بالقذف والتشهير.

فكم هي المواقف التي يمتلكها هذا الفارس المغوار ابن شبوة الذي غيبه الموت مبكرا، ولكن لا اعتراض على إرادة المولى عز وجل، والموت حق، وهم السابقون والبقاء لله وحده، و"إنا لله وإنا إليه راجعون". لهذا ستظل بابو محمد على الدوام لأنك صاحب المواقف الشجاعة والجريئة، وستظل ذكراك عطرة بيننا. أسكنك الله فسيح جناته، و"إنا لله وإنا إليه راجعون".

● الفقيد الأعسم

د. علي منصور صالح والرحيل المبكر

"ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا" صدق الله العظيم

آية كانت الشعاع الذي يضيء طريق مناضلي ثورة 14 أكتوبر 63 العظيمة والعملاقة، والتي تصدرت الصفحات الأولى للميثاق الوطني لثورة 14 أكتوبر 63 بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل، هذا الميثاق الذي تم إقراره في المؤتمر العام الأول للجبهة القومية المنعقد في يونيو 65 في مدينة تعز الحالمة.

لقد كان الدكتور علي منصور صالح أبو عزيز، أحد فرسان هذه الثورة منذ أن كان طالباً في أبين وفي كلية بلقيس بعدن وفي القاهرة أيضاً، كيف لا وهو من منطقة كل أبنائها مناضلون كبار في ثورة 14 أكتوبر 63، وقيادات بارزة في العمل الفدائي والعسكري والسياسي، فعلي منصور صالح هو ثالث إخوته، ويأتي في مقدمتهم الأخ العزيز المناضل الكبير المرحوم صالح منصور صالح أبو نادر، رحمة الله عليه ورضوانه، والشهير بسند، وهذا هو اسمه التنظيمي أو الحركي، ويأتي بعده الأخ العزيز المناضل الوطني الكبير والفدائي الشجاع محمد منصور صالح أبو أيهاب، أطال الله في عمره. كل هؤلاء الرجال من آل فضل الدولة ومن منطقة عمودية م/ زنجبار م/ أبين منطقة آل عوض محضار، وهم أساس آل فضل. ومن هذه المنطقة المناضلة برز الكثير والكثير من الشباب الذين انخرطوا في صفوف الجبهة القومية، وأصبحت المنطقة كلها منطقة مناضلين كما هي منطقة الدرجاج م/ أبين.

لقد رحل أبو عزيز الدكتور علي منصور صالح عن هذه الدنيا الفانية إلى الرفيق الأعلى، وترك وراءه تاريخاً حافلاً بالعمل الوطني والإنساني والاجتماعي، ولا اعتراض على إرادة المولى عز وجل، فهم السابقون ونحن اللاحقون، ولكل نفس أجل مسمى، والبقاء لله وحده، و"إنا لله وإنا إليه راجعون".

نعم رحل هذا الرجل الذي قدم الكثير من الخدمات الجليلة لكثير من المواطنين، وكان بمثابة دكتور عائلات القيادات والمواطنين، فهو الدكتور الذي تجده في أية لحظة وفي أي مكان، وخدماته لا ترجع وإسهاماته لا ترجع عن أي فعل أو عمل خيري.

ولقد كان الدكتور علي منصور صالح رحمة الله عليه ورضوانه، إنساناً بسيطاً متواضعاً، لم يتعال على أحد، بشوشاً يحب كل الناس، وعمره ما عرف الكره، ويرفض الأساليب السيئة أياً كان مصدرها، وعلى الدوام متواجد بين البسطاء والطيبين بالرغم من أنه من الأسر ذات الوزن الاجتماعي الثقيل، ولكن قيم الثورة وأخلاقها وأيضاً تأثير البيئة التي خرج منها جعلته يأخذ الحياة ببساطة، فتجده على الدوام مبتسماً ورجل موقف بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كما هو الحال عند أغلب المناضلين وعند أهله الممتدة جذورهم إلى بقايا دولة بني حمدان والدولة الرسولية.

فأبو عزيز كان على الدوام من القيادات الطلابية البارزة، ومن القيادات السياسية البارزة داخل البلاد وخارجها، فقد كان عضو اللجنة التنظيمية العليا لتنظيم الجبهة القومية في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وفي رابطة الطلبة اليمنيين في القاهرة، ونائب مدير عام مستشفى باصهيب العسكري، ونائب مدير الكهرباء في م/ أبين سابقا، والأمين العام للهلال الأحمر اليمني فرع عدن، والأمين العام لجمعية أبين الخيرية الاجتماعية فرع عدن.

ولأننا أبناء منطقة واحدة فكلنا جميعاً ولازلنا نشكل أسرة واحدة، ولهذا عندما اندلعت ثورة 14 أكتوبر 63 التحقنا كلنا بحركة القوميين العرب أولاً وفي ما بعد الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل، وكان سند في مقدمتنا جميعاً، فمنا السفير محمد بن محمد بانافع أبو لطفي، والبرلماني والنقابي كاتب هذه السطور، والإداري والمالي الأخ العزيز المناضل الوطني الكبير محضار عمير صالح أبو صلاح، والعسكري والفدائي الأخ محمد منصور صالح، والمناضل الوطني الكبير والعسكري الشهيد حسين النحو رحمة الله عليه ورضوانه، والمناضل الوطني الكبير المرحوم عبدالله منصور السنيدي أبو محمد، والمناضل الوطني الكبير الشيخ محمد حيدرة بن صالح، وعبدالله فضل بن صالح، وفضل عمير بن صالح، ومحمد محمد بن صالح، وحيدرة عمير بن صالح، وفضل حيدرة بن صالح، وسعيد الصداعي علي، ولخجم العوسجي، وأحمد محمد عوض، والشيبة سالم حسين باشعيب، وعلي العوش، وحسن بن أحمد ناصر الشدادي... وغيرهم. ومن هذه المدرسة برز الدكتور علي منصور صالح أبو عزيز طبيباً ماهراً ليكون القدوة لمن جاء بعد هذا الجيل. فنم قرير العين يا أبا عزيز، وستظل دائماً بيننا بأعمالك الجليلة. أسكنك الله فسيح جناته وألهم أهلك وذويك الصبر والسلوان، و"إنا لله وإنا إليه راجعون".

هيومن رايتس ومؤسسة حوار

عن تضامن العصبية والعنف والاتهامات ضد نشطاء ومنظمات حقوقية

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

يستثير العمل الحقوقي دائما اصطفافات بأشكال مختلفة، فهو يعمل خارج التحيزات ويلعب أدواره كنقيض لها باعتباره معنياً أساساً بالحقائق والإنصاف، ولذلك فهو عادة عرضة للتعميمات والاتهامات من كافة الأطراف ذات الصلة بالقضايا التي يعمل عليها، والتي تتضرر منه ضمن أي مستوى. يُمكن القياس على ذلك على تقرير هيومن رايتس ووتش الأخير بخصوص جرائم الحرب في صعدة أثناء العمليات العسكرية هناك، والذي اشتمل على مادة اتهام للطرفين المتقاتلين بارتكاب جرائم متعددة في سياق وقائع الصراع بين الطرفين.

ما دفعني لاستعادة هذا الموضوع هو الحدية، وربما اللاأخلاقية، التي استثارها نقاش في الفيسبوك حول وفاة صديق شاب في صعدة أثناء العمليات العسكرية، حسن عنتر، والذي انسحب حول نقاش خياراته الشخصية في الذهاب إلى هناك باعتباره "شهيداً" كنتيجة لهذا الخيار، مع طرح أسئلة حول عبثية الموت المجاني وإضافته كرقم للقتلى فقط دون جدوى مع استدعاء مقاربات حول طبيعة الفارق بين الانتحاريين المحسوبين على القاعدة الذين يذهبون للموت ضمن اعتبارات المظلومية الدينية والرغبة بالشهادة، مع ذات الخيار بالنسبة للشباب الذين يذهبون للقتال في صعدة ضمن مظلومية أخرى توفر أيضاً خيار الشهادة.

هذا المضمون من النقاشات الذي كانت أطرافه حقوقية وسياسيه وغيرها، أدى إلى استقطابات وجملة من الاتهامات والتعريض طال بشكل أساسي الطرف المختلف عن الإجماع، وعن اللون السائد في الجملة والهوية، القائل بكون حسن "شهيداً"، وكان ذلك الطرف/الضحية هو عبدالرشيد الفقيه، المدير التنفيذي لمؤسسة حوار. بغض النظر عن فحوى الاتهامات التي طالت شخصه، وهي خطيرة ولاأخلاقية، ويجب عدم السكوت عنها، فقد استدعى تواتر النقاش فتح موضوع تقرير هيومن رايتس ووتش، الذي كانت مؤسسة حوار هي الشريك الوطني للمنظمة الدولية في إعداده.

تأسس تناول التقرير أثناء النقاش على الفيسبوك على جملة اتهامية جاهزة وعنيفة، فحواها عدم دقة وصدقية التقرير، على الأقل في ما يخص الاتهامات الواقعة على جماعة الحوثي، ليتصاعد ذلك إلى الاتهام بتزوير شهادات الشهود التي أخذت بها هيومن رايتس ووتش في تقريرها من طرف مؤسسة حوار التي ساعدت على ترتيب اللقاءات بهم، أي الشهود، مع فريق المنظمة الدولية. وبغض النظر عن التخفف الأخلاقي الرديء الذي ميز مضامين الحديث والاتهامات، فهي اتهامات لم تؤسس على أي دليل، وعلاوة على كونها لم تتضمن سوى جمل جاهزة، فهي تكشف عن منطق متشابه، ومتضامن! يجمع كل الأطراف المتضررة من التقرير، أي الحوثيين والسلطة، حيث تميز منطقهم جميعا بالتعميم في مواجهته، والركون إلى نفيه بشكل مجرد، دون نفي وقائع محددة واردة فيه، واللجوء إلى اتهامات بعدم الحياد، واعتماد التقرير على أطراف تتبع الطرف الآخر! وفق منطوق الاعتراضات التي أعلنها كل من الحوثي والسلطة، لتصبح هذه الأطراف التي اتهمها الاثنان غير معلومة أو محسوبة على من في الأخير كونها متهمة من كليهما؟ وفي أية قضية أو محتوى ضمن التقرير هي كذبت أو لفقت الوقائع بالضبط؟! وبالطبع لم يبادر أحد الطرفين لتشكيل لجان للتحقيق من قبله في الوقائع الواردة في التقرير وإعلان نتائجها، مستغرقين فقط في النفي وتوجيه الاتهامات العامة دون أدلة تؤكد فحوى اعتراضاتهم، ليتضامنا بالتالي ضداً على التقرير ومعديه!

لقد أفصحت هذه الجملة الاتهامية ضد التقرير، والتي تجاوزت الأمر بنفيه عموماً، لتشمل هنا اتهامات مباشرة ومحددة ضد مؤسسة حوار وعبدالرشيد الفقيه ورضية المتوكل! ليصبح ذلك مؤشراً خطيراً فعلياً، كون الجهات الصادر عنها هذا الاتهام هي أطرافاً سياسية معارضة ونشطاء حقوقيين، لم يكن من وجه الاتهامات بتزوير شهادات الشهود جماعة الحوثي أو السلطة، وهي للغرابة لم تنسجم مع اتهامات أخرى من ذات الطرف بالعمالة الأمنية للسلطة التي ساءها التقرير بشدة رغم أنه يفترض أن هؤلاء قاموا بالتزوير لصالحها، ويفترض بهؤلاء أن يكونوا حساسين لطبيعة هذه الاتهامات قبل التصريح عنها لكونها تطال منظمة دولية ذات اعتبار ورصيد طويل في العمل على هذه الشاكلة من التقارير، وتتمتع برأسمال من المهنية الذائعة الصيت، ولكونهم كرروا الترحاب والتأكيد على تقاريرها السابقة الخاصة باللاجئين والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بدون أي تشكك، مع أن ذات الشريك الوطني؛ مؤسسة حوار، قامت بالتنسيق للقاءات مع الشهود في المرات السابقة أيضاً، علاوة على أن توجيه اتهامات بالتزوير إلى مؤسسة حقوقية وطنية محترمة وزملاء في الوسط الحقوقي، من دون تقديم أي دليل فقط ضمن موقف غير مفهوم أو مبرر، ويدمر الاعتبار الحقوقي والمهني والأخلاقي للطرف الصادر عنه هذه الاتهامات. وهو ما يستدعي أيضاً وقفة جادة من المجتمع الحقوقي تجاه الاستسهال في توجيه الاتهامات، واعتبار النشطاء الحقوقيين طرفاً ضعيفاً، يطؤه الجميع، من قبل كل من السلطة والسياسيين المعارضين، وللغرابة من بعض الحقوقيين أيضاً حين لا يروقهم أو يتعارض الأمر مع عصبيتهم غير المعلنة.

اعلان عن وظيفة شاغرة

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن حاجته لـ **مسئولة مكتبة و التوثيق والأرشفة** على ان تتوافر الشروط التالية:

خبرة لاتقل عن سنتين.

خريجة مكتبات .

إجادة اللغة الانجليزية كتابة ونطقاً.

خبرة في استخدام برامج الكمبيوتر.

يرجى من المتقدمات تسليم السير الذاتية مع صور الوثائق (شهادات، تدريب) إلى عنوان المنتدى في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ نشر الإعلان.

تلفون:(211937)

فاكس:(212432)

بريد الإلكتروني: {HYPERLINK "mailto:saf@y.net.ye"saf@y.net.ye}

صندوق البريد:(14446).

تنويه

هذا الإعلان غير مدفوع

فرصة النفاذ..

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

في سطرين موجزين يقدم خطاب سياسي بروتوكولي، فرصة شرعية، للحزب اليمني الأعرق، للنفاذ من تحت عباءة الإصلاح.

فحين يحين موعد الاحتفال بعيد الوحدة الـ20، ويتضمن الخطاب الرسمي عشية المناسبة، دعوة للحوار مع "شريك صانع الوحدة"، فإنها جملة تحترم في الوقت المناسب، حزباً بحجم "الاشتراكي".

وإن كانت هذه الدعوة ليست دعوة خاصة، تقدم للاشتراكي، وحيدا، بمعزل عن شركاء السياسة، فإنها (وهذا الأفضل) دعوة تقدم له منفردا، كحزب قائم بذاته، حزب له تاريخ، والأهم كحزب له حق الوجود في الخارطة السياسية اليمنية.. منفردا.

وهي كذلك دعوة تلتفت لشريك "الدفاع عن الوحدة"، الإصلاح، الذي حاز على هذا اللقب، بعد أن خاض حربه الأيديولوجية المقوضة، قبل أي حرب أخرى ضد الاشتراكي، مستهدفا منظومته الفكرية.

والإصلاح، ليس جديدا عليه التحاور منفردا، ولكنه يحصل هذه المرة على دعوة شرعية لفعل ذلك.

فقبل هذه الدعوة كان يقدم نفسه منفردا، على طاولة حوار المؤتمر، أو بالأصح "الحزب الأكثر قوة وتأثيرا في اللقاء المشترك وصاحب القرار الأخير".. هذا ما كان يدور في الوسط السياسي، متزامنا دائما مع إنكار الاشتراكي والخطاب الرسمي للمشترك.

الآن، هناك دعوة شرعية، للحوار لكل حزب على حدة: حزبي المشترك.. وهي ليست دعوة حوار مع المشترك، وإن نظر لصياغة الدعوة بعين المصالح السياسية، فإنها صياغة تكتيكية، لتفرق الحزبين الأقوى تأثيراً "فقط" في خارطة الأزمات السياسية المتلاحقة.

وهي تضمن للمؤتمر، الحوار مع شركائه السابقين كل على حدة، دون الاعتراف بوجودهم في كتلة سياسية واحدة، كانت تود دائما انتزاع الاعتراف بها كقوة أمام المؤتمر، مما كان يؤثر في العمق على قوة الاشتراكي، كونه دائما الحزب الأقل تأثيرا في كتلة المشترك، ثم في دائرة التشاور الوطني، لأسباب تتعلق مباشرة بما حدث له بعد الحرب.

لينصاع مكرها لطريقة الإصلاح في إدارة التشاور الوطني بعد ذلك، ومؤخرا لوثيقته الإنقاذ الوطني، التي من خلال نظرة عامة تبدو التطور السياسي الطبيعي لكيان المشترك..!

لكن، بغوص النظرة في العمق، والتفاصيل، يظهر التشاور الوطني، أنه الترجمة العملية لتسلط الإصلاح، وشيوخه، على الكيان السياسي، الذي أطلقه الاشتراكي، وأراده تجربة سياسية أيديولوجية فردية، لم تعد كذلك بعد اغتيالها بجار الله عمر.

هنا، ينصاع الاشتراكي لأهمية بقاء المشترك على قيد الحياة، وتبدو الفكرة النظرية للمشترك تجربة تستحق الاهتمام والتطوير ليس فقط على مستوى اليمن، بل على مستوى العالم العربي، المحتاج لبادرة وجود الفكرة الفلسفية عن الإسلام الليبرالي "اليمين اليساري" كتطبيق سياسي عملي لها، وهي تجربة لم يُكتب لها النجاة، بعد ما حدث من تشويه لها.

وهنا لم تعد فكرة المشترك النموذجية تخدم بقاء الاشتراكي، ومن حقه إذن، أن يستجيب لدعوة شرعية، تبيح له التواجد منفردا ومن جديد على الساحة في مشروع جديد، اسمه "الحكومة الوطنية".

وفي مرحلة، أصبحت الأزمة السياسية، تبيح القفز على منطق التشريع الدستوري، فليس من المنطق التعنت بشأن هذه الدعوة الصريحة، ولا أخذها بطريقة "سوء النوايا المسبق" وإهمال التجربة.

ودون إهمال لدوافع المؤتمر، فالمؤتمر لا يشعر بتأنيب الضمير لإقصائه شريكه الوحدوي، لأنه ليس في السياسة عواطف. فمصالح السياسة تقول إنه لم يعد لدى المؤتمر قدرة البقاء وحيدا، في القمة، لأن كل الأزمات والحروب والكوارث السياسية، جاءت بعد الانفراد بالسلطة، وهو بدعوته للحوار وللحكومة الوطنية، يقر بذلك.

وبدون التعنت المتعارف عليه، تجاه شخص الرئيس، فإن هناك حكمة في معالجة الأمر دائما بالحوار، والرضوخ له طواعية أو كرها، وإن كان يأتي بعد كل كارثة.. دموية. فإن الرئيس لا يكف عن مواصلة دعوته للحوار، الحوار الذي يتوقع أن يقابل دائما، بتعنت ورفض ومساومة وشروط، لم تعد مقبولة الآن.

وأيضا، بدون ادعاء البطولة، فالمؤتمر –ممثلا بالرئيس– مضطر لقبول الأطراف غير المؤثرة كثيرا في الشارع، وضئيلي النسب البرلمانية، كشركاء من جديد.. بشكل ما.

فالمؤتمر الحزب، لن يدوم له الحال في يمن الصراع، وكذلك الرئيس، ومن مصلحته، البقاء طويلا للحفاظ على المصالح، وهذه هي شرعية السياسة، التي تجيز ما لا يجاز، مثل: تشكيل حكومة ائتلاف وطني، مع أحزاب ضعيفة، لا قاعدة جماهيرية لها، بحسب نتائج الانتخابات، ولا قوة حقيقية لها في الشارع المضطرب، بالذات الجنوبي. حكومة تنقذ مصالح المؤتمر وأحزاب المعارضة معا.

إنها دعوة، تنقذ الاشتراكي من إمكانية البقاء وقتاً أطول، تحت عباءة الإصلاح، وورطة التشاور، و.. سلطة حميد.

ياسين سعيد نعمان

إن انفراد المؤتمر بكل كيان سياسي على حدة، يفتت قوة حميد الأحمر السياسية، المرتكزة على كيان المشترك والتشاور الوطني لاحقا، والتي يريد بها مواجهة قوة المؤتمر، ككيان، ومواجهة حملة رئاسية مبكرة، لرئاسة اليمن.. ليحصل على الأغلبية الشرعية، كزعيم للمعارضة، وهنا يكون الاشتراكي أقرب للمؤتمر، كون قياداته في الداخل أبعد ما تكون عن فكرة المواجهة الندية، وقربها من هدف الاشتراكي كحزب، والعودة به كشريك سياسي في إدارة الحكم.

فالاستجابة لدعوة تبدو جادة، وأخذها بعين الجد، ينقذ شخصية الحزب، وقياداته السياسية التي تنال احترام كل أطياف السياسة اليمنية، وجديرة دائما بالاحترام، كونها استطاعت إنقاذ الاشتراكي، بالطرق الممكنة، حتى وإن لم تكن دائما تصب في خانة المصلحة الآنية، وإن أتت أحيانا على حساب استقلال قرار الحزب.

فهنا، ياسين سعيد نعمان، الرجل الذي عاد لليمن، لينقذ تركة اليمن الأهم، الممثلة في الحزب، الذي يعول عليه حماية الكتلة اليسارية، لحماية توازن اليمن، بحنكة السياسي وحكمة الأكاديمي، وبعد نظر المثقف.

فحكم ياسين الاشتراكي، بطريقة تحميه. وحان الوقت ليصل الاشتراكي لمقعده، لمكانه، لكرسيه. وحكم الرئيس لليمن، عليه أن يذيل دائما بالحوار، لأن هذا ما يحميه وكرسيه.

والحوار، دعوة قدمت مستقلة للاشتراكي، واحترمت استقلاله، واستقلال قراره، ومن حقه وحده أن يقبلها أو يرفضها. كما أن من واجبه أن يفكر فقط في مصلحة القوة الأهم في تاريخ اليمن السياسي المعاصر، والمسؤولة عن توازنه، لأن هم الاشتراكي دائما كان، المستقبل السياسي لليمن.

أعترف أنّي أكره صوت البنادق
وأن الطريق إليك معبد بالسهر
وأنّي لأجلك روضتُ الموت ودجنتُ الليل.
إن لم أكن هذا السفر في عينيك
هذا السحر الكثير الذي يغلف شرودك
هذه الكلمات التي تختبئ تحت وسادتك
إن لم أكن "لك" الباب ومقبض الباب
وصوت الباب
والرياح التي تتغلغل بين ثقوب الباب
ومَن خلف الباب ومَن يفتح الباب
فلا حاجة لي بي رديني إلى أمي الأرض.

"ما أعلمه تماما" جلال الأحمدي

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com
الاثنين 10 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 24 مايو 2010 العدد (237)
Mon. 10/6/1431 - 24 May 2010

همدان دماج: كان والدي يؤمن أن مهمته الأساسية هي الكتابة

لهذه الأسباب تكون «الرهينة» أهم الروايات

● همدان دماج

استدعى خبر في أوساط ثقافية خاصة يقول إن مترجمة لبنانية "ندى غصن" تستعد لترجمة رواية "الرهينة"، إعادة التفكير في سبب يجعل الرواية تأخذ كل هذا الاهتمام، فالرواية التي كتبها الروائي زيد مطيع دماج وصدرت عام 1948، عن دار الآداب في بيروت، ط2 - 1988 عن دار الشؤون الثقافية -بغداد، ط3 - 1997 عن دار رياض الريس -بيروت، ط4 - 1999 -مهرجان القراءة للجميع -القاهرة، ترجمت إلى الفرنسية عام 1991، عن دار EDIFRA، وترجمت إلى الإنجليزية عام 1994، عن دار INTERLINK BOOK، وترجمت إلى الألمانية عام 1999، وترجمت إلى الروسية واليابانية والإسبانية (1988 - 2003)، وترجمت إلى الهندية عام 2006، وترجمت إلى الصربية عام 2007، واختيرت ضمن مشروع اليونسكو "كتاب في جريدة" عام 1998، وفي أوائل 2000 اختيرت من قبل اتحاد الكتاب المصريين واحدة من أفضل 100 رواية عربية في القرن الـ20. وهي الآن في طريقها للترجمة إلى الفرنسية مرة أخرى.

يعرف الوسط الثقافي العربي الرواية في اليمن من خلال "الرهينة"، هذه أسباب سياقية تجعل من "الرهينة" أهم رواية في اليمن، وأهم أعمال زيد مطيع دماج في الوقت ذاته رغم صدور أعمال أخرى له: "طاهش الحوبان" -مجموعة قصصية صدرت عام 1973، "العقرب" -مجموعة قصصية صدرت عام 1982، "الجسر" -مجموعة قصصية صدرت عام 1986، "أحزان البنت مياسة" -مجموعة قصصية صدرت عام 1990، "الانبهار والدهشة" -كتاب سردي من الذاكرة صدر عام 2000، "المدفع الأصفر" -مجموعة قصصية صدرت عام 2001. ولم تكن "الرهينة" عمله الروائي الأكثر شهرة سوى العمل الأول لمشروع ثلاثية (الرهينة، المدرسة الأحمدية (ابن الدستوري)، والهروب الكبير)، لكن العمل الثاني كان ينوي أن يؤرخ روائيا لفترة تالية، حيث تدور أحداث الرواية خلال فترة الخمسينيات من القرن المنصرم، وتحديداً فترة ما بعد ثورة 1948 وقبيل ثورة 1963. الرواية التي لم تنشر حتى الآن تحتوي على 5 فصول، ولا يزال الفصل الأخير منها مفقوداً. كما أننا لا نعرف مصير الجزء الثالث.

هناك أسباب أخرى في شهرة الرهينة ليس لها علاقة بكل ما قيل أو نشر، فطالما اشتهرت روايات حتى دون أن يوافق كتابها على ذلك، في روايته الأكثر شهرة "قنديل أم هاشم" يقول الروائي المصري يحيى حقي "إن اسمي لا يذكر إلا ويذكر معه "قنديل أم هاشم" كأني لم أكتب غيرها، وكنت أضيق بذلك، ولكن كثيرين حدثوني عنها واعترفوا بتأثيرها في نفوسهم، منهم أديب يمني قال لقد أحسست أنك تصفني حين أعود من القاهرة إلى اليمن. وحين أحاول البحث عن سبب قوة تأثير "قنديل أم هاشم" لا أجد ما أقوله سوى أنها خرجت من قلبي كالرصاصة، وربما لهذا السبب استقرت في قلوب القراء بنفس الطريقة.

لن نستطيع أن نعرف شيئاً يشبه ما كتبه يحيى حقي عن روايته، فزيد مطيع دماج الذي فارق الحياة عام 2000، لم يكتب عن أعماله بما فيها روايته "الرهينة"، لكن ابنه الدكتور همدان زيد مطيع دماج يمكن أن يجيب على أسئلة كهذه. يعمل همدان رئيسا لتحرير مجلة "غيمان" الثقافية التي تصدر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، وهو باحث زائر في معهد أبحاث الكومبيوتر، جامعة لندن ساوث بانك البريطانية.

● زيد مطيع دماج

■ هل كان والدك يتوقع هذا النجاح؟

– أحدث صدور الرواية عام 1984 نجاحاً كبيراً في اليمن، لقد كان بمثابة نجاح للرواية اليمنية طال انتظاره، واستمراراً لنجاح كاتبها الذي كان قد أصدر مجموعتين قصصيتين "طاهش الحوبان" و"العقرب". ولازلت أتذكر صدى ذلك النجاح رغم صغر سني في ذلك الوقت، وعدم إدراكي للمشهد الثقافي في اليمن. لقد كان الجميع يتحدثون عن الرواية بدءاً من مدرس اللغة العربية وانتهاءً بالأقارب وأصدقاء الوالد. لا أتذكر أنني قرأتها في ذلك الحين، لكنني كنت أعيش في بيئة تأثرت كثيراً بنجاح الرواية. لم أكن أعرف في ذلك الوقت –ربما مثل كثيرين– أن ذلك النجاح ما هو إلا بداية لشهرة عربية، ثم عالمية، ستحرزها الرواية خلال السنوات القادمة، وحتى الآن.

لم يكن هذا النجاح "مدهشاً" بالنسبة لوالدي، لكنه بالتأكيد كان سعيداً به. فعندما كتب "الرهينة"، كان يدرك ما ستمثله روايته من نقلة نوعية في مسيرته الأدبية كروائي، خاصة وأن أعماله القصصية آنذاك كانت قد أحرزت له شهرة واسعة في اليمن وفي الوطن العربي، واضعة اسمه بجانب أسماء أدباء كبار في اليمن، وخاصة صديقه الأديب اليمني الكبير المرحوم محمد عبدالولي.

والمعروف عن زيد مطيع دماج قلة حديثه عن أعماله الأدبية، وعدم انشغاله بالدراسات النقدية التي تناولت أعماله، ربما انعكاساً لشخصيته المتواضعة التي عُرف بها بين من عرفوه، والتي كانت محط اهتمام الكثير من الأدباء الذين كتبوا عنه وعن أعماله. أتذكر أنني في فترة لاحقة سألته عن ذلك، فكان رده أنه يؤمن بأن مهمته الأساسية هي الكتابة، تنتهي بإنجاز العمل وتبدأ بكتابة عمل آخر. فكان يرفض الدخول في الجدالات الأدبية والفكرية التي أحدثتها أعماله، مكتفياً بمتابعتها بشكل عابر، وتوثيقها قدر الإمكان.

■ وهل نجاح العمل يثير دهشتك أيضا؟

– بالنسبة لي، ليس هناك ما يجعلني أندهش من نجاح وشهرة رواية كـ"الرهينة"، فثقافتي السردية المتواضعة كافية لتتيح لي استنتاج مبررات شهرة الرواية التي كلما أعدت قراءتها أكتشف في خبايا نصها الممتع شيئاً جديداً يضاعف من إعجابي الشديد بها. غير أنني أتفهم أيضاً ما ذهب إليه بعض النقاد من أن شهرة "الرهينة" قد أثرت سلباً على شهرة زيد مطيع دماج كقاص كتب أعمالاً قصصية قد لا تقل إبداعاً عن الرواية، وعادة ما يحدث مثل هذا لدى الأدباء الذين يكتبون أكثر من جنس أدبي، ويبدعون بها كلها. فعلى سبيل المثال، طغت شهرة أديب اليمن الكبير الدكتور عبدالعزيز المقالح الشعرية على شهرته كناقد أدبي، رغم ما لأعماله النقدية من مكانة مرموقة في عالم النقد.

■ ماذا تتذكر عن الأيام التي كان يكتب فيها والدك الرواية، والظروف التي كتبت فيها؟

– كما أشرت سابقاً، كنت ما أزال في الـ10 من عمري عندما كتب والدي "الرهينة"، لهذا لا أتذكر تفاصيل كتابتها، لكنني أتذكر طقوسه الكتابية في ذلك الوقت، والمتمثلة في إغلاق باب مكتبته في المنزل منذ السابعة والنصف مساءً، منعزلاً للكتابة، وأتذكر أننا لم نكن ندخل عليه إلا للضرورة. غير أنه حكى لي في فترة لاحقة أنه تفرغ لكتابة "الرهينة" خلال شهر رمضان من ذلك العام، فلم يكتب أي شيء آخر (مقالات أو مشاريع قصص) سوى الرواية. وأستطيع القول إن ذلك العام كان خلال الفترة التي قرر فيها زيد مطيع دماج التفرغ للأدب بعد مشوار غير قصير من النشاط السياسي والمناصب الحكومية التي تقلدها (منها محافظاً للمحويت)، مقتنعاً بمنصب صغير في وزارة الخارجية (مدير عام)، رافضاً تعيينات دبلوماسية في الخارج.

■ هل كنت تعبر له عن رأي شخصي في أعماله بما فيها الرواية؟

– نعم، من الحين والآخر، فقد كنا نتحدث كثيراً في جل المواضيع، ومنها أعماله القصصية والرواية، خاصة في الفترات المتأخرة من حياته ومن سنوات مرضه الطويلة. وكان كالعادة مستمعاً جيداً، خاصة عندما يطلب رأيي في أعمالة الجديدة، لكنه نادراً ما كان يقوم بتغيير شيء قد كتبه واقتنع به.

■ البعض يتحدث عن أنها قصة حقيقية، إلى أي مدى ذلك صحيح؟

– ظل الاعتقاد السائد، ولفترة طويلة، أن "الرهينة" كانت انعكاسا لتجربة ذاتية عاش تفاصيلها الكاتب، وأحسب أن ذلك مرجعه قوة الإقناع التي امتلكتها الرواية على لسان بطلها الرهينة، غير أن الحقيقة أن الوالد لم يكن في يوم من الأيام رهينة. وقد اضطر في أكثر من مقابلة صحفية لتوضيح ذلك. مبيناً أنه كان صغيراً جداً، وكيف أن العديد من أبناء عمومته (منهم ابن عمه الأستاذ أحمد قاسم دماج) أخذوا رهائن بعد أن أمر الإمام جنوده وسواريه باحتلال منازل أسرته محاولة للضغط على والده المناضل الشيخ مطيع دماج الذي أعلن تمرده الرسمي على سياسة الإمام وهرب إلى عدن وكتب مقالاته اللاذعة ضد الظلم والتخلف. غير أن حياة الرهائن المأساوية لم تكن خافية على من عاشوا تلك الحقبة المخيفة من تاريخ اليمن، وكان وعي المؤلف بها جزءاً من معاشرته لتفاصيل تلك الحقبة، خاصة وأن العديد ممن أخذوا رهائن ماتوا في السجون، لهذا كان هناك اختلاط (أعتقد أنه منطقي) بين الخيال والواقع، وأستطيع القول إنه كان خيالاً واقعياً –إن صح الوصف.

■ كقارئ برأيك لماذا نجحت "الرهينة" الرواية أكثر من الأعمال الأخرى؟

– هناك روايات عظيمة كُتبت لتنجح، وأعتقد أن "الرهينة" واحدة من هذه الروايات، تقرأها مرات ومرات وتستمتع دائماً بقراءتها، فكل جملة أو فقرة من الرواية تحمل حدثاً شيقاً يشدك أكثر وأكثر لمتابعة قراءتها على الرغم من معرفتك بتفاصيل الأحداث، وقد يكون هذا أحد أسباب نجاح الرواية.

■ هل أخذ زيد مطيع دماج حقه كأديب وأخذت أعماله حقها؟

– لا يستطيع أي ناقد أو قارئ أن يحكم في ما إذا كان زيد مطيع دماج قد أخذ حقه من الشهرة والاهتمام.. فالأديب اليمني عموماً لم يأخذ حقه مثل نظرائه في بقية الدول، خاصة وأن هناك نوعاً من التجهيل المتعمد الذي يمارس في حق الأجيال الجديدة لتغييب الرموز الثقافية والثورية والفكرية ومآثرهم. وهذا ما يلاحظ مثلاً في مناهج التدريس المتخلفة، سواء في المدارس أو الجامعات، فأدباء اليمن جميعاً مظلومون ويعانون من التهميش المستمر.

نعالية

التخطيط في العفيف

تقيم مؤسسة العفيف غداً الثلاثاء، ندوة حول "التخطيط الاستراتيجي وانعكاسه على الواقع" يحاضر فيها الدكتور سيف العسلي. وسيقدم فيها رؤية متكاملة عن التخطيط الاستراتيجي، وأدواته، وما يمثله من عملية متجددة تأخذ في اعتبارها المستجدات، والإفرازات اليومية.

«حمار بين الأغاني» إلى الإيطالية

صدر مؤخرا باللغة الإيطالية للروائي وجدي الأهدل رواية "حمار بين الأغاني". وقد صدرت الرواية عن دار نشر "Poiesis" في باري الترجمة الإيطالية، وقام بترجمتها المستعرب الإيطالي فرانشيسكو دي أنجيلس (Francesco de angelis). أشرفت على الترجمة ورشحتها للنشر عميدة الاستعراب العربي في إيطاليا د. إيزابيلا كاميرا دفليتو، مدرسة الأدب العربي المعاصر في جامعة نابولي، وتشرف على سلسلة مخصصة للسرديات العربية المعاصرة.

تدور أحداث الرواية حول جرائم قتل غامضة تتعرض لها نساء شابات بالتشابك مع الأزمة السياسية التي أدت إلى الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في اليمن عام 1994.

الاثنين 10 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 24 مايو 2010 العدد (237)
Mon. 10/6/1431 - 24 May 2010

منير عربش يوجه نداءً إلى مثقفي اليمن ومؤرخيه:

إلى متى الاستهتار بتاريخ اليمن وهويته؟

منير عربش*

■ يتم على علم ومعرفة الجميع تخريب وتدمير المواقع الأثرية في شبوة، خاصة في وادي حريب ووادي مرخة، وفي محافظة الجوف حيث توجد أقدم مدن الجزيرة العربية

■ في مأرب، عاصمة مملكة سبأ، يتم يومياً نقل القطعة الأثرية من المواقع كما ينقل القات إلى الأسواق

■ في موقع خربة همدان تم تخريب مقبرة بأكملها مكونة من 600 قبر، لم يبقَ منها إلا أسماء الأشخاص

عرفت اليمن في السنوات الخمس الأخيرة حربا لا يعرف اسمها في صعدة ومطالبات اقتصادية وانفصالية في الجنوب. في هذا الوقت تتعرض آثار اليمن القديمة لحرب مدمرة أخرى تهدف إلى طمس هوية اليمن التاريخية، ومن الصعب إعادة إعمارها وترميمها في ما بعد. فالأضرار المادية التي تسببها حرب ما يمكن تعويضها، أما الحرب على آثار اليمن وتاريخه التي يحاول المخربون تدميرها ومسحها من الوجود، فلا يمكننا ولا بأية طريقة سحرية إرجاعها، فالهوية اليمنية لا يمكن ولا بأي شكل من الأشكال أن تكون سلعة تجارية يمكن أن يتلاعب فيها فئات من الأشخاص الضعيفة النفوس.

في الواقع تغذي حملات التنقيب العشوائية المنظمة الأسواق المحلية والعربية والدولية لتجارة الآثار والتحف، وذلك دون أي رادع قانوني أو قبلي أو ديني. وتخرج بشكل منتظم من أراضي اليمن قطع أثرية مهمة ونادرة معروضة للبيع في صالات العرض الدولية في دبي وبيروت وعمان ونيويورك وواشنطن ولندن وباريس وسويسرا. والجدير بالذكر هنا أن اليمن لا يمكنه المطالبة بهذه القطع لأنها خرجت من المواقع الأثرية ومن أراضيه بشكل غير قانوني من قبل مواطنين يمنيين، ومن الصعب اللجوء إلى إنتربول لأن اليمن لم يوقع حتى الآن على معاهدات اليونيسكو وجنيف وخاصة البنود المتعلقة بملاحقة المخربين ومحاكمتهم مهما كانت هويتهم وأينما كانوا وحلوا.

وللأسف يتم على علم ومعرفة الجميع وبشكل منظم عمليات تخريب وتدمير المواقع الأثرية في محافظة شبوة، خاصة في وادي حريب ووادي مرخة، وفي محافظة الجوف حيث توجد أقدم مدن شبه جزيرة العرب أهمها مواقع السوداء والبيضاء وكمنة ومعين، وأيضا في وادي الشظيف شمال غرب الجوف، حيث يوجد موقع هام كان يستخدم كمحطة تجارية قديمة تم تدميره بشكل كامل. هذا عدا عن الذي يحدث يوميا في محافظة مأرب عاصمة مملكة سبأ، حيث يتم يوميا نقل القطع الأثرية المنهوبة من المواقع كما ينقل القات إلى الأسواق. لقد أصبحت تجارة الآثار مهنة كأية مهنة تجارية مربحة سهلة المنال، فما أسهل من التخريب.

إن السكوت والصمت على هذه الحرب القائمة على آثار اليمن وتاريخه العريق، هو جريمة بحد ذاتها لن تغفرها لنا الأجيال القادمة.

هل يعقل أن صالات العرض في أوروبا مليئة اليوم بقطع أثرية يمنية نادرة منها عروش يمنية قديمة وصلت من مواقع الجوف -السوداء والبيضاء وكمنة وخربة همدان- ومنها أيضا عشرات التماثيل البرونزية وعشرات القطع المنحوتة من حجر المرمر الرائعة، المكونة من المباخر والتماثيل، وعشرات الموائد والمذابح من الحجر الجيري، عدا عن مئات النقوش التي تعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد. ولا ننسى آلاف النقوش المكتوبة بخط الزبور، والتي تم بيعها بالكيلو، والموجودة الآن عند تجار الآثار والتحف، والتي تشكل مكتبة يمنية قديمة تحتوي على أرشيف الممالك العربية الجنوبية الاقتصادي والاجتماعي. وهل يعقل أن يتم نبش قبور أجدادنا وبيعها في الأسواق، فقد تم نبش وتخريب مقبرة بكاملها مكونة من 600 قبر في موقع خربة همدان في الجوف، لم يبق منها إلا أسماء الأشخاص.

إن تجارة الآثار لا تمس فقط الآثار اليمنية القديمة بل الآثار الإسلامية، فقد تم بيع مئات المخطوطات الإسلامية النادرة، وهي الآن موجودة في دول الخليج العربي عند مجمعي التحف الإسلامية، وفي بعض متاحف هذه الدول، دون ذكر مصدرها... اليمن.

لقد تحول اليمن السعيد تدريجيا إلى اليمن التعيس اليائس والبائس بسبب فقره المادي والفكري... أين هم أعلام اليمن في صنعاء وزبيد وتريم وصعدة وسيئون وذمار وعدن ويافع وتعز وإب؟ أين هم مؤرخو اليمن؟ أين هم مثقفو

■ تحول اليمن السعيد تدريجياً إلى اليمن التعيس البائس بسبب فقره المادي والفكري

■ "اليونسكو" قدمت مشروع دعم للحكومة اليمنية لحماية آثار الجوف، لكن الفريق العلمي لم يتمكن من الذهاب إلى المواقع

■ التخريب والنهب مستمران رغم "نداء باريس" الذي وجهه 150 باحثاً يمنياً وأجنبياً إلى رئيس الجمهورية العام الماضي

ومفكرو اليمن؟ أين هم أحرار اليمن؟ أين هم رجال الدولة في اليمن؟ أين هم سفراء اليمن في الخارج؟ أين هم نزهاء اليمن...؟ أين هم حماة وحدة اليمن الثقافية؟ أين هي الجامعات اليمنية؟ أين هي المؤسسات الثقافية اليمنية المعنية...؟

إلى متى السكوت والصمت والاستهتار بتاريخ اليمن وهويته؟ إن العبث بتاريخ اليمن وآثاره هو العبث بتاريخ الأمة العربية، وإذا لم تتدخل الحكومة اليمنية فورا لوقف هذا النزيف وهذه الحرب القائمة على آثار اليمن، سيفوتنا الأوان، فكل يوم تأخير هو لصالح المخربين.

إن حماية الآثار اليمنية ليست فقط مهمة الحكومة اليمنية والمؤسسات الثقافية المعنية والبعثات الأجنبية العلمية، ولكنها أيضا وقبل كل شيء واجب وطني، فعلى كل مواطن أن يحرص على تاريخه ويفخر بهويته كما يحرص على أرضه وبنيه.

للأسف كل المحاولات الوطنية أو الدولية لإنقاذ هذا التراث اليمني العالمي باءت بالفشل. ففي عام 2003 وجه رؤساء البعثات الأجنبية للآثار في اليمن رسالة إلى رئيس الجمهورية اليمنية، يطلبون منه التدخل لحماية المواقع الأثرية في الجوف. وفي 2004 قدمت منظمة اليونيسكو للتربية والثقافة والعلوم مشروع دعم للحكومة اليمنية لحماية مواقع الجوف... ولم يتمكن الفريق العلمي من الذهاب إلى المواقع لتنفيذ المشروع بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للآثار والمتاحف. واكتفى المشروع بدراسة القطع التي تم جلبها من أهالي الجوف، والموجودة الآن في المتحف الوطني بصنعاء، وعددها 2000 قطعة... وفي 2009 وجه 150 باحثا يمنياً وأجنبياً شاركوا في مؤتمر الدراسات السبئية بباريس، نداء جديدا لرئيس الجمهورية، تم نشره في الصحف اليمنية، يطالبون فيه بالتدخل الفوري لإنقاذ ما تبقى... وللأسف التخريب والنهب مستمران حتى الآن.

لوقف تخريب ونهب وتجارة الآثار اليمنية يجب تدخل الحكومة اليمنية بكل مؤسساتها وقواها الوطنية فورا لحماية المواقع وتسويرها وحفظها من العبث، لتتمكن الفرق العلمية اليمنية والأجنبية من توثيق وحفظ ودراسة هذا التراث الإنساني العالمي، ليكون ثروة للأجيال القادمة وركنا من أركان الهوية اليمنية التي نفخر بها جميعا.

أتمنى أن يكون هذا النداء هو الأخير من نوعه، وأن يلقى ردودا إيجابية وواقعية لنطوي بذلك وإلى الأبد صفحة تخريب الآثار في اليمن التي أصبحت وللأسف مسلسلا صحفيا وإعلاميا دوليا دام عدة سنوات.

* باحث في المركز الوطني للبحث العلمي
معهد الدراسات السامية القديمة، باريس

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 10 جمادى الآخرة 1431هـ
الموافق 24 مايو 2010 العدد (237)
Mon. 10/6/1431
24 May 2010

ويل!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

تضاربت الأنباء وتداخلت مع الإشاعات حول هوية الموكب الذي تعرض لإطلاق نار في الحبيلين، والذي أدى إلى سقوط ضحايا، فمن جهة القول بأن طابور العربات الذي هوجم هو موكب رئيس الدولة، وقد استهدف أثناء مروقه كالبرق، كما هو شأنه في كل تنقلاته (التفقدية) داخل الوطن، ومن يوضح أن رتل السيارات التي قنصت تعود لنفس الموكب، إلا أنها لم تك ضمن القوام الطويل، فقد تحرك الأخير إلى تعز من جهة كرش، وأرسلت عربات معدودة منه باتجاه الضالع بقصد التعرف ميدانياً على مدى خطورة الأوضاع هناك على حياة الرئيس لو فكر واتكل. فيما يؤكد خبر أن الموكب المصاب يخص نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية. مصدر آخر رجح كفة القول بأن الموكب يرجع لعدد من الوزراء والمسؤولين، قرروا التحرك كوحدويين جماعة من باب المؤانسة، وتحوطاً لمواجهة أسوأ الاحتمالات متضامنين. نبأ مختلف يؤكد أن العربات التي استهدفت ما هي إلا دورية عسكرية أمنية كانت في طريقها لتأدية واجب روتيني في ظل حكم الطوارئ الذي تعيشه المنطقة منذ فترة ليست قصيرة!

مهما اختلفت الروايات (الأخبار، الإشاعات) حول الحادث، إلا أنها تثبت أن في المحافظات الجنوبية والشرقية أنات غضب لم تعد مكبوتة، ولا يجوز تجاهلها، ومبعثها إمعان سلطة (الوحدة) الانفصالية المركزية، في ممارسة السياسات الخاطئة بصورة مباشرة، وعبر الوكلاء في نفس المحافظات، وقرارات تعيين أعداد إضافية لازالت تتوالى، وعلى المكابرة الساذجة مراجعة نفسها الاحتكارية الأمارة بالسوء، كي لا تزداد الأمور سوءاً، ولا بأس من التذكير هنا بأن المواكب بذاتها ظاهرة تستفز مشاعر الناس بسفاهتها الباذخة أينما ذهبت في طول البلاد وعرضها، ولا تحتاج الجماهير المحرومة والمستفزة لفتوى ممن يبيحون (نكح) الصغيرات، تجيز التعرض لمواكب الفساد، فمنطق الثورات يقول بأن لا أمان لمن لا أمانة له، وويل للعابثين!

أطلقوا صحيفة «الأيام»

محكمة على مضض

وليد البكس

الأحكام الجائرة التي تصدر بحق الصحافيين والكتاب خطيرة؛ إنها مؤامرة لاجتثاث ما تبقى من أخضر الحرية المحاصرة.

الأسبوع قبل الفائت، دمغ حسين اللسواس بحكم قضائي ظالم؛ وعبر محكمة الصحافة والمطبوعات؛ مطبخ سلق الأحكام الفاسدة؛ ووحدها هذه الجهة الآن يمكن أن تعمل على محاصرة مساحة الحرية الباقية وانقضاضها ضد الصحافي ومهنته كطريدة، ليفترسه السجن نهاية المطاف. إنها ببساطة محكمة تفتيش بارزة نشطة، ولا يمكن لها أن تكون غير ذلك؛ هذه هي فرصة السلطة الوحيدة لأخذ الصحافة بمستويات الجريمة؛ هذا ممتع بالنسبة للسلطة؛ أجندة قضائية صحيح لكنها غير عادلة؛ اعتكر مزاجها دفعة واحدة؛ ففصّلت المحكمة على مقاس شهيتها الانتقامية؛ وغدت الأخرى توزع صكوكها على الصحافيين تستدعيهم تقيم الجلسات وتستغرق وقتا لاكتمال مشهد الاتهامات الخادعة. في مسرح تقليدي مفضوح يفبرك أرجوزاتها سيناريوهات تثير الضحك والبكاء في آن واحد.إن هذه المشؤومة تمثل خلالا واضحا بالحق الدستوري والقانوني للصحفيين كمواطنين في المحاكمة في الأماكن التي يسكنون بها، إذ لا تراعي حقهم في المحافظات الأخرى، حيث تلزم الجميع بالمحاكمة أمامها؛ يقتادون من أي مكان إلى صنعاء، وذلك ما هو مخطط له من قبل السلطة، وكأنها لم تكتف بالمحكمة الجزائية لتادية غرضها، وهو ما يجري الآن لصلاح السقلدي وفؤاد راشد وأحمد الربيزي.. اعتقلتهم السلطة في حضرموت قبل 11 شهرا، وتجري محاكمتهم في صنعاء بتهمة النشر والتحريض والمساس بالثوابت الوطنية، لكأن هذه السلطة تجاهد لخلق تقارب بين الصحفيين وهذه الثوابت وكأنهم ليسوا يمنيين، ولم توفق بطريقة سوى عبر نافذة الكراهية، وبدلا من رفعها لسقف الحرية دأبت في توفير القطيعة وبأدوات صارت في نظر الناس رادعة ومنصفة كمحكمة ناقصة المهنية.

ما حصل لحسين اللسواس حينما نطق القاضي بمنطوق الحكم واقتيد اللسواس إلى السجن المركزي ورفض مسؤول السجن هناك استلامه لنقص في ملفه؛ حضرت غرابة المشهد كما لو أن السجن ينأى عن استقبال ضحية جديدة لمحكمة تتقن فن التصدير ولو إلى المقصلة.

ومطلع الأسبوع الماضي، غادر الكاتب معاذ الأشهبي السجن المركزي صنعاء بعد 5 أشهر منذ زج به إلى السجن، بعد أن همس إليه وكيل الصحافة والمطبوعات بفكرة "اعتذر ونحن سنبرئك". لم يلتزم الرجل بكلمة قطعها للأشهبي في الدفاع عنه، فقدموه قربانا لقاضي المحكمة الذي أيد فكرة الاعتذار أولا، وعندما فعل الأشهبي، ذهب القاضي المتحذلق إلى أبعد من ذلك، وبجلسة واحدة اكتفى بإصدار حكم بسجن معاذ سنه ومنعه من الكتابة لمدة مثلها اقتصاصا لتهمة وجهت من جماعة متشددة ومتخلفة دينيا.

حكاية جماعة الأغبياء مع معاذ أعادت إنتاج الحسبة والتطرف بأسلوب أسوأ من ماضيه، وكشفت أيضا تواطؤ هذه المحكمة في دفع الأشهبي إلى السجن بوضوح، بل باتت بأساليبها تمثل خطراً ضد من ينشدون العدالة والقانون ومن هكذا محاكم؛ أحكامها الجاهزة تمنحها تشد هذا البلد إلى الخلف. وكل محاكمة تضع صحافياً في قفص الاتهام بسبب رأي كفله الدستور والقانون وتجري محاكمته كلص أو قاطع طريق واقتياده إلى السجن، ترمي إلى استدعاء اليمن اللاديمقراطي؛ يمن بأربعة حيطان وسجان واحد. يعد جدوله اليومي فقط في الظلام، عالم قاتم يناسبه ويتيح له إنتاج القيود وإحكام الطوق حول حريتنا المخنوقة أصلا بالثوابت؛ مفتوحة جاهزة لابتلاعنا، والمحكومة بكل الذرائع العليا التي تستبيح الصحافي المغضوب عليه في الشارع والبيت حتى توصله إلى ظلمة السجن. هذه هي الطريقة الوحيدة والرئيسية التي استطاعت من خلالها هذه السلطة بمحكمتها الغبية أن تستهدف الصحفيين دون غيرهم؛ وهذا ليس سرا، ما يساعد على تنفيذ مهماتها القمعية بسهولة ويُسر؛ تريد هذه السلطة أن تجهز على الصحافة؛ وبطبيعتها الغرائزية المجنونة لا تدرك أن هذه المعارك ومن هذا النوع هي ضد بلد بأسره وليست في حق صحافي أو كاتب؛ لأن الصحفي ببساطة هو عين الناس وضميرهم اليقظ، وهذا ما بات يعرفه العامة الآن، ويدركون جيدا أن الصحافي المحترم لا يمكن له أن يهادن في حقهم بثمن الخبز وثمن الدواء، لا يمكن له أن يكون تابعا ولو سار به الطريق إلى السجن أو دفع حياته ثمنا لرأي محترم في ظل واقع تخلع عليه الصفات كل يوم بأنه أدهى وأمر.

2009 لم يسقط بعد من ذاكرة الصحفيين ولن يسقط ثقل آلامه التي ما تزال تنهك الضمير الجمعي، وتقول منظمة مراسلون بلا حدود بأن اليمن ضمن 40 بلداً يمثل حكامه صيادين لحرية الصحافة كما صنفت الرئيس علي عبدالله صالح، ولا يمكن أن تعفى هذه المحكمة من ذلك لأنها السبب في محاكمة الزملاء وتشويه سمعة اليمن، خاضعة لكل هذه التقارير التي تتحدث بتأكيد مطلق بأن ما يزيد عن 300 حالة انتهاك موثقة بحق الصحفيين في العام الفائت فقط. تنوعت هذه الانتهاكات ما بين اعتداءات واعتقالات وتهديد وحجب للمواقع ومصادرة الصحف والسجن والإخفاء القسري.

وبطبيعة الحال هذا لا يخدم النظام الغبي، ولن يمد العالم الخارجي بأكثر من صورة وحشية وعصا غليظة جاهزة من نوع هذه المحكمة التي شاركت الصحفيين يوم حريتهم، ولكن بطريقتها الخبيثة. هذا العام استقبل الوسط الصحافي 3 مايو اليوم العالمي لحرية الصحافة، بحكم جديد لحسين اللسواس الذي يقضي أوقاتاً عصيبة في السجن المركزي ناتجة عن حكم قضى بحبسه ومنعه من الكتابة سنة كاملة، لينضم إلى فريق من 3 صحفيين خلف القضبان مازالوا ينتظروا أحكامهم بالسجن، وتتباين التهم الموجهة إليهم، وربما ينتظرون طابوراً طويلاً قد تقذف بهم محكمة الشؤم قريبا، حيث قيل بأنها تنظر في ما يربو على 40 قضية نشر؛ ترحل بعضها من أسبوع لآخر في محاولة ترصّد مقصود للصحف والصحفيين الذين يحاكمون؛ لكنه من جانب آخر نقص فاضح في مهنية القضاء، وتلويح في محاولة إقصاء الحقيقة.

العدد القادم..

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

الخير للجميع محاصصة

ثريا منقوش

كنت سأقول تحية مباركة في العيد الـ20 لوحدة 22 مايو، ولكني أحجمت لأن تلك الوحدة المسكونة في نفوسنا انتهت في يوليو 1994 بالحرب الظالمة وتداعياتها الموجعة والمفزعة لشعب اليمن في طول البلاد وعرضها، ولا أريد أن أتذكر، ولا أريد أن أذكر بمواجع وآلام للجنوب على وجه الخصوص، ولليمن عموماً، وصعدة بوجه خاص.

لم أكتب منذ مدة، ولا أريد أن أكتب كي لا أتّهم خطأً، ولا يختلط الحابل بالنابل، ولا أريد الخوض في السياسة، لكن ما سأكتبه هو في صميم ولب ما أحمل، وفي عمق عمق المعاناة، وهي ولا شك إنسانية، أخلاقية، سياسية، اقتصادية، معيشية، وتوابعها ومخلفاتها اجتماعية حياتية، وسأحاول أن أقول الفكرة في سطور قليلة، فكما يقال خير الكلام ما قل ودل، وأعظم الكلام قليله. فمن غير المقبول أن يكون 22 مايو عيداً في صنعاء، ومأتماً في اليمن، وخاصة الجنوب. وإن كان كذلك، وهو كذلك، بصرف النظر على البهرجات الإعلامية الأنوارية والملصقات العنطزية، فإن مقولتي صنعاء –وأقصد النظام فيها– يسحب كل خيرات اليمن وكوادره وعقوله إلى صنعاء لتخدمه وتوزع على كل اليمن ظلمه وجوره وفساده واستبداده.

ومن غير المعقول أن تبقى الأوضاع هكذا إلى ما لا نهاية، ولا نريد الشر لأية منطقة ولا لأي كائن كان، فرسالتنا محبة وخير وعدل وسلام للناس، كل الناس، لأنها صفات الله العلي العظيم، فهو الخير، وهو المحبة، وهو العدل، وهو السلام، وما من رسول إلا وحمل على عاتقه هذه القيم وتمثلها، ووجه كل طاقاته لنقلها وغرسها في نفوس الناس كلما تآكلت واهترت. ولذا أوجه كلامي للنظام، تداركوا الأمور إن أردتم خلداً في الدارين، أما البهرجة والأضواء فإنها لا تصنع بطولة ولا تُدخل مكانة وخلداً لا في التاريخ ولا عند العزيز المقتدر تبارك وتسامى وتعالى. ما يصنع الخلد هو إقامة العدل وإنهاء الظلم الذي حرمه الله على ذاته المقدسة العلية، فكيف بكم تظلمون.

وللتصحيح، وإن أردتم الخير في الدارين والخلود الصحيح وليس المزيف والأني، فإني أقول، ولا حل غير ذلك اليوم أو غداً، شئتم أم أبيتم، برضا أم بدون رضا، وحينها لن تكون العواقب سليمة لكم أولاً، أما عباد الله والمستضعفون، فإن الله عز وجل سيورثهم الأرض وما عليها، ولن يجني الندم غيركم، فالحياة دورة، ومن يريد الله له الخير يجعل ختامه مسكاً، فما رأيكم أن تطاوعوني على الخير لحل أزمة اليمن، وهي الثورة والجوع.. فبالتالي أنتم تعلمون ونحن نعلم أن ما سرق ونهب من الجنوب ومأرب الكثير والكثير من بترول وغاز وذهب وثروة سمكية ومعدنية وأرض بيعت بالملايين أعطيت ممن لا يملكها ولا يستحقها لمن لا يستحقها ولا يستطيع أن يمنح الناس خيرها، وجمعتم من أرض الجنوب مئات المليارات هربت إلى خارج الوطن، ويستر سوءاتكم جماعة من ضعاف النفوس الذين قدموا من تلك المناطق.

والآن اكتملت الدورة، وجاء وقت الحساب، فلكل (أجل) شيء كتاب، وطاوعوني خير لكم ولخير الناس وليمن المستقبل المرجو والموعود، يمن الإيمان والتوحيد، يمن العدل والسلام.

نحن لا نمانع أن يبقى لكم مما سرق ونهب الثلث، وثلث يعطى لأهل المنطقة التي سلب منها خيرها، للجنوب بسهوله وجباله ووديانه وصحاريه، والذين ظلموا طويلاً وكثيراً، وثلث لليمن كل اليمن، وبالذات المناطق المظلومة والمحرومة كتهامة وصعدة وصحراء الجوف ومأرب؛ للمشاريع العمرانية والبنى الأساسية في هذه المناطق.

ورب متسائل يتساءل: ومن سيقوم بذلك؟ اخلصوا النية واصدقوا الله والناس وسيرتون كيف يبدل الله أفئدتكم الهواء بأفئدة تعتمر خيراً ومحبة وإيماناً وصدقاً ونقاء، اخلصوا النية من قبل أن يأتي يوم يقول الظالم والفاجر يا ليتها كانت القاضية، ويا ليتني كنت ترابا ولم أكن شيئا.

"فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون، إنه لقول رسول كريم، وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون، ولا بقول كاهن قليلاً ما تذكرون، تنزيل من رب العالمين، ولو تقول علينا بعض الأقاويل" صدق الحق وسترون.